تقويم تدريس

علم التحقيق الجنائي

في الجامعات من وجهة نظر التدريسيين والطلبة

مناهج وطرائق تدريس القانون



أسعد إبراهيم حسين الدليمي

ماجستير في التربية

دار شتات للنشر والبرمجيات
مصر



دار الكتب القانونية
مصر

تقويم تدريس

علم التحقيق الجنائي

في الجامعات من وجهة نظر التدريسيين والطلبة

أسعد إبراهيم حسين الدليمي
ماجستير في التربية

دار الكتب القانونية
مصر

دار شتات للنشر والبرمجيات
مصر

اسم الكتاب

تقويم تدريس
علم التحقيق الجنائي
في الجامعات من وجهة نظر
التدريسيين والطلبة

المؤلف

أسعد إبراهيم حسين الدليمي

سنة النشر
2011
رقم الإيداع
10737
الترقيم الدولى I.S.B.N
978 – 977 – 386 – 334 – 7



دار الكتب القانونية

الفرع الرئيسى :
مصر ـ المحلة الكبرى ـ السبع بنات 24 شارع عدلى يكن
ت : 0020402224682 فاكس : 0020402220395
محمول : 0020123161984 0020105020737

الفروع :
القاهرة ـ 38 شارع عبد الخالق ثروت ـ الدور الثالث
ت : 0020223958860 فاكس : 0020223911044
محمول : 0020103474690 0020122212067

المطابع :
مصر ـ المحلة الكبرى ـ السبع بنات 24 شارع عدلى يكن
ت : 0020402227367 فاكس : 0020402220395

Website : www.darshatat.com
E-Mail : info@darshatat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات – الآية (6)

الإهداء

إلى

معلمنا وقائدنا سيد الخلق مُحمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى

كل من اهتدى إلى طريق الحق من

(الذين حسن قولهم وعملهم فاحسنوا لأنفسهم واحسنوا للناس جميعا)

إلى

من تبع الرسول مُحمد (صلى الله عليه وسلم)

بإحسان إلى يوم الدين، من المسلمين المجاهدين.

إلى

شقيقي الذي اختلط دمه بأرض العراق العظيم، وشهدائنا الاكرمين

إلى

من علماني وأرشداني إلى طريق الخير والحق (أبي وأمي)

ورفيقة عمري (زوجتي) ونور عيني أولادي وبناتي

أهدي ثمرة جهدي رسالتي هذه...

المؤلف

دعاء وشكر

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله رب العالمين.

اللهم أهدني لأحسن الأعمال وأحسن الخلائق لا يهدي لأحسنها الا أنت، وقني سيء الأعمال وسيء الأخلاق لا يقي سيؤها الا أنت واجعلني على الدوام، عبداً ذاكراً صابراً شكوراً، واعف عني وعافني واغفرلي وارحمني فانه لا يغفر لذنوب الا أنت، أنت وليي في الدنيا والآخرة، توفني مسلماً والحقني بالصالحين.

أما بعد...

فبعد توفيق من الله عز وجل على استكمال هذا الجهد المتواضع لا يسعني الا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور بلاسم جميل خلف الدليمي الذي اشرف على إعداد هذا البحث وامده بآرائه السديدة وتوجيهاته القيمة وتعامله معي برحابة صدر مما كان له الأثر الكبير والفعال في إنجازه.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذة المعهد العربي للدراسات التربوية والنفسية **الأستاذ الدكتور/ عبد الله خلف جعاطة والأستاذ عبد الوهاب العيسى والأستاذ المساعد الدكتور احمد محمد مخلف** وجميع التدريسيين والطلبة والموظفين، كما يسرني أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى الخبراء والمحكمين الذين ابدوا ملاحظاتهم القيمة وآراءهم العلمية التي أغنت الرسالة.

واتقدم بالشكر إلى زملائي الذين شجعوني وكانوا عوناً لي وابدوا مساعدتهم لي.

كما لا يفوتني أن اشكر جميع من تعاون في تسهيل مهمتي لاتمام هذا البحث والله الموفق...

المؤلف

الفصل الأول

التعريف بالبحث

مشكلة البحث

يتم تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية في كليات القانون بالجامعات العراقية خلال السنة الرابعة. ويتضمن الكتاب المعد لتدريس الطلبة مجموعة من أهم المواضيع التي يحتاجها خريجو القانون وهي (الدعوى الجزائية ، الدعوى المدنية، الادعاء العام ، التحري وجمع الأدلة ، التحقيق ، والإحالة على المحاكمة).

من خلال الاطلاع على المنهج الدراسي لهذه المادة ومناقشة عدد من طلبة المرحلة الرابعة والدراسات العليا وبعض التدريسيين والمحامين بخصوص تدريس علم التحقيق الجنائي ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية تم تشخيص عدد من المشاكل والصعوبات التي تستوجب البحث والتقويم أهمها تداخل وكثرة الموضوعات المهمة التي تتناولها المادة خلال سنة واحدة مما يولد نقصاً كبيراً في المعلومات التي يحتاجها الطلبة سواء من الناحية النظرية أو العملية في علم التحقيق وقصوراً في تناولها فضلاً عن إهمال دراسة هذا العلم كفن من الفنون التي يجب أن يلم بها خريجو القانون الذين يتم تأهيلهم واعدادهم لاشغال وظائف عدلية أو إدارية أو مهنية.

وتتجلى أسباب هذه المشكلة بالكتاب التدريسي الذي لم يواكب التطورات الحاصلة في وسائل وأساليب التعليم والتعلم بالرغم من كثرة التوصيات بهذا الصدد منذ سنوات طويلة ومنها مؤتمر بغداد عام 1984 بضرورة تطوير المناهج والخطط الدراسية بما يجعلها مرتبطة بالبيئة المحلية وبما يتناسب مع قابلية الطلبة[1]. فالكتاب يعد الأداة التعليمية ومصدر المعرفة التي يراد إكسابها للطلبة وهو الترجمة الرئيسة المعبرة عن المنهج التدريسي وأداة بالغة الأهمية في العملية التعليمية، فهو

---

(1) (الربيعي، 1975، ص13)

يحدد للطلبة ما يدرسونه من مادة في كل مرحلة [1] وهناك مشكلة أخرى تواجه الطلبة في دراسة علم التحقيق الجنائي وهي إهمال الجانب التطبيقي له، فبالإضافة الى عدم احتواء مادة الكتاب لموضوعات نظرية تطبيقية فأن التطبيق الميداني للطلبة هو الآخر لم يأخذ نصيبه بجميع أشكاله ابتداءاً من الزيارات الميدانية الدورية للدوائر العدلية مروراً باستخدام طريقة حل المشكلات وانتهاءاً بالتطبيق السنوي خلال العطلة الصيفية. فقد اقتصر تدريس هذا العلم على المحاضرات التقليدية فقط.

ومن المشاكل الأخرى في تدريس ودراسة علم التحقيق هو قلة استخدام التقنيات التربوية الحديثة التي يمكن ان تسهم بشكل ممتاز في اطلاع الطلبة على أساليب التحقيق الحديثة أن لم نقل إهمال هذا الجانب نهائياً.

اما بالنسبة الى طرائق التدريس التي تسهم في ترجمة الأهداف التربوية الى حقائق ومعلومات ونظريات ينبغي ان تستوعب القيم والميول والمهارات المطلوب تقديمها[2] والتي تعد وسيلة لنقل المعلومات والمهارات للمتعلم من خلال الاتصال به والتفاعل معه باعتبارها علماً وفناً لا يجيدها الا المؤهلون لذلك[3] فهي الأخرى من المشاكل التي تواجه تدريسيي هذه المادة بسبب قلة اشتراكهم بالدورات التربوية الخاصة بطرائق التدريس لذلك نجد ان الطريقة التقليدية (إلقاء المحاضرة) هي الطريقة المفضلة والمعتمدة في تدريس المادة.

ان البحث في تقويم تدريس علم التحقيق الجنائي يشكل استجابة لتوصيات الدراسات السابقة في طرائق تدريس القانون ومنها[4] والتي أكدت على وجود مشكلات وصعوبات في تدريس القانون ومشكلات تواجه المحامين في أثناء عملهم المهني بعد تخرجهم، ووجود صعوبات بالجانب التطبيقي لمواضيع القانون وأوصت بأجراء بحوث ودراسات لمعرفة تلك المشاكل.

---

(1) (بحري، 1990، ص2)

(2) (الأمين، 1992، ص37)

(3) (محمد، 1991، ص41)

(4) (دراسة الاسدي 2003) (دراسة الجبوري 2003)

أهمية البحث والحاجة إليه

ترتبط أهمية البحث بأهمية علم التحقيق الجنائي بوصفه أحد أهم العلوم القانونية لترسيخ مبدأ العدالة في أي مجتمع يسعى للتطور والرقي وبما يحصل عليه طلبة كلية القانون من معلومات نظرية وعملية في هذا الميدان من ميادين المعرفة.

فالتحقيق الجنائي أحد موضوعات القانون الجنائي، يهدف الى تحقيق غاية أساسية الا وهي الوصول الى الحقيقة بإثبات إدانة المتهم أو إثبات براءته والوصول الى مرتكب الجريمة وتحديد ظروفها وملابساتها بغية التمهيد للإحالة على المحاكمة ولا يمكن تحقيق هذه الغاية ما لم يتم جمع الأدلة الثبوتية التي تحتاج الى طرق وأساليب عديدة بعضها منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات الجزائية والبعض الآخر يتوقف على خبرة القائم بالتحقيق ومهاراته الفردية ومواصفاته الشخصية التي لم ينص عليها القانون، لذلك فالإلمام بقواعد التحقيق الجنائي مهمة لطلبة القانون الذين يرغبون بالعمل في مجال التحقيق بعد تخرجهم.

ان الابطال الرئيسيين في علم التحقيق الجنائي هم ثلاثة، المحقق وهو إنسان قد يصيب وقد يخطأ، والشاهد وهو إنسان قد يصيب وقد يخطأ، والمتهم وهو إنسان بريء حتى تثبت ادانته فيصبح مجرماً ويكون قد أخطأ [1].

ومهمة التحقيق لا تنحصر بقاضي التحقيق أو المحقق الذي قد يكون من خريجي كليات القانون أو الشرطة وانما يتعدى ذلك الى أعضاء الضبط القضائي الوارد ذكرهم بالمادة (139) من قانون أصول المحاكمات الجزائية حيث تم تخويلهم سلطة التحري عن الجرائم واتخاذ الإجراءات بشأنها في حدود ما خولوا به بمقتضى القوانين الخاصة، لذلك فأهمية الإلمام بعلم التحقيق الجنائي وقواعده تجاوزت طلبة القانون والعاملين في هذا الميدان الى الميادين الأخرى حيث أشارت المواد (40الى 46) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الى واجبات وحدود أعضاء الضبط القضائي بسماع الشكوى وقبول الإخباريات والتحري عن الجرائم والانتقال الى

---

(1) (الشاوي، 1970، الخاتمة)

محل الجريمة والحفاظ على أدلة الجريمة ومنع الحاضرين من مبارحة مكان الجريمة وتحرير محضر ضبط واستدعاء الشرطة لحين حضور المحقق أو قاضي التحقيق أو ممثل الادعاء العام.

إضافة الى ذلك فأن الإلمام بقواعد التحقيق وأساليبه تكون مهمة لعدد كبير من موظفي الدولة العاملين في الدوائر القانونية وغيرها سواء كانوا من خريجي كليات القانون أو غيرها الذين يكلفون بلجان تحقيقية ضمن نطاق دوائرهم.

والاهم من ذلك فان خريجي كليات القانون الذين يمارسون مهنة المحاماة لا يقل دورهم عن دور المحققين بالسعي وراء الحقيقة وكشفها ومعرفة الجاني كي يستطيع إثبات التهمة ضد خصمه أو التوصل الى براءة موكله.

ان قانون أصول المحاكمات الجزائية قد ترك للمحقق وأعضاء الضبط القضائي حرية واسعة بالتحرك الا ان عملية اتباع طرق معينة للوصول الى الحقيقة تعتمد على مهارات المحقق باستخدامه أساليب وقواعد معينة لم ينص عليها القانون وهنا تبرز أهمية دراسة قواعد واصول التحقيق الجنائي.

وبما ان التحري عن الحقيقة وجمع الأدلة الثبوتية وأدلة النفي يجب ان يكون له قواعده واحكامه وحيث ان التحقيق عهد به الى أشخاص عينوا لهذا الغرض فيجب ان يتمتع هؤلاء الأشخاص بصفات ومميزات ومعرفة خاصة تمكنهم من جمع الأدلة.

ان ما زاد من متاعب المحقق ومن ضرورة إلمامه الواسع وسعة إدراكه تفنن المجرمون عادة في ارتكاب جرائمهم دون ترك الآثار الجرمية بغية الإفلات من يد العدالة تنفيذاً للمثل القائل (ترك مئة مجرم دون عقاب خير من معاقبة بريء واحد)[1].

وعليه وتماشياً مع هذا التفنن وجب ان تتطور علوم التحقيق وان يتفنن المحقق هو الاخر ليساير تفنن المجرمين، لذلك فان علم التحقيق لم يترك المحقق يتخبط في

(stetane p.4) (1)

دهاليز مظلمة وانما مكنه بالاستعانة بالمختبرات واهل الفن والآلة والإلكترون ووسائل الاتصال التي وجدت لها مكاناً مهماً في علم التحقيق وأصوله حتى اصبح التحقيق يشتمل على ناحيتين هما:-

الأولى – التحقيق النظري واساسه المبادئ والقواعد العامة التي يجب على المحقق الإلمام بها.

الثانية – التحقيق العملي أو التطبيقي واساسه التجارب العملية التي وصل إليها المحققون من خلال القضايا التحقيقية التي مارسوها ومن خلال الخبرات المكتسبة واستخدام النواحي الفنية والإدارية وأساليب علم النفس التي يمارسها الخبراء لتكملة أعمال المحقق وإجراءاته[1] .

فالمحقق ليس رجلاً قانونياً فحسب بل لابد ان يكون بارعاً في علم النفس وعلم الاجتماع على السواء ليستطيع ان ينفذ الى صميم الحالة الاجتماعية القائمة في محيطه والى خفايا النفوس التي تتردى في حمأة الفساد والأجرام في ذلك المحيط لان من واجبات المحقق ان يتعرف على تقاليد الوسط الذي وقعت فيه الجنايه، وان يلم الماماً كافياً بما في الجناة ويقف على دقائق حياتهم الاجتماعية وبهذه الوسيلة يسهل عليه كشف غوامض للجرائم، كما لابد له من ان يكون مطلعاً على التقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها في التحقيق فضلاً عن اطلاعه على احدث الأساليب والوسائل التي يتم التوصل إليها، كما يجب على المحقق ان يتمتع بثقافة عالية في العلوم الأخرى ويتمكن من إدارة الصراع مع المتهم، فان كانت ثقافته ناقصة فقد يتمكن المتهم من تحقيق النصر ولن تجد في التحقيق سوى أسئلة جوفاء.

لذلك فأن أهمية البحث الحالي تتجلى من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف في تدريس ودراسة هذا العلم ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية، فالتقويم عملية إرشادية نشأت وتطورت مع وجود الإنسان، وهي جزء لا يتجزأ من عملية التدريس نفسها، ولكون الجامعة هي تلك المؤسسة التي تنبع منها المعارف والأفكار

---

(1) (العكيلي، ب. ت، ص6)

والاتجاهات في شتى مجالات الحياة البشرية وان الغاية من تأسيسها وديمومتها هي تزويد الطلبة بتربية جامعية عالية والإكثار من المعارف والعلوم فقد اصبح التعليم العالي في يومنا هذا من اكبر المؤسسات الاجتماعية تأثيراً في حركة المجتمع العراقي في جميع الميادين والعلوم ومنها العلوم القانونية.

ان علم التحقيق يعد أحد القواعد الأساسية في ترسيخ وتجسيد مبدأ العدالة والمساواة في المجتمع لذلك لابد من دراسته بشكل تفصيلي من قبل طلبة القانون بجميع مفرداته وأساليبه وشروطه وتطبيقاته الواقعية كي يتمكن الطلبة من تنمية أفكارهم وتأهيلهم لأداء مهامهم الوظيفية والمهنية بعد تخرجهم دون صعوبات.

هدف البحث

يهدف البحث الى:-

1) تقويم تدريس علم التحقيق ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين.
2) تقويم دراسة علم التحقيق ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية في الجامعات العراقية من وجهة نظر الطلبة.
3) تشخيص نقاط الضعف في تدريس ودراسة التحقيق ووضع المقترحات المناسبة.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها وجود قصور في تدريس ودراسة علم التحقيق ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية من خلال ضعف تناول الجانب التطبيقي والعملي والجانب الفني.

حدود البحث

يتحدد البحث بما يلي:-

1- تدريسيو مادة أصول المحاكمات الجزائية في كليات القانون في جامعات (بغداد، الموصل، البصرة) للعام الدراسي (2003 – 2004م).

2- طلبة المرحلة الرابعة في كلية القانون في جامعات (بغداد، الموصل، البصرة) للعام الدراسي (2003 – 2004م).

3- المجالات الستة التالية:-

(الأهداف – المحتوى – طرائق التدريس – الطلبة – التدريسيين – التقويم)

تحديد المصطلحات

التقويم Evalution

عرفه جابلين (Gabline):

بأنه (عملية تحديد الأهمية النسبية لظاهرة ما)

اما انكلش (English) فعرفه:

بأنه (تقدير الأهمية النسبية للسمة المقاسة في ضوء معيار معين)

وعرفه ثورندايك (Thornadike):

ان (التقويم هو اصدار مجموعة من الاحكام لمدى نجاح الطالب وتقدمه).

ويعرف أبيل Eble التقويم:

بأنه (عملية إصدار حكم على أهمية وكفاءة الشيء المقاس ويبنى هذا الحكم على أساس بيانات مستخرجه من درجة الاختبار)

اما كرونلاند (Cronland) فأنه يعرف التقويم:

بأنه (عملية منظمة لتحديد مدى استفادة الطلبة من الأهداف التربوية [1].

عرفه هوسام (Howsam):

بأنه (تلك العملية التي تتضمن إصدار احكام على أساس دليل متعلق بتحقيق حالات محددة من قبل، واهداف معقولة) [2] .

---

(1) (الامام، عبد الرحمن، العجيلي)

(2) (Howsam p.13)

اما تنبرنك (Tenbrink) فيعرفه:

بأنه (عملية الحصول على المعلومات واستخدامها في اتخاذ الأحكام [1]

ويعرفه كود (Good):

بأنه (عملية التأكد أو الحكم على قيمة بعض الأشياء، أو مقدارها، باستعمال معيار أو محك خارجي) [2] .

كما يعرفه نيكلي (Neagley):

بأنه (العملية التي تجمع بها المعلومات بواسطة القياس، أو الوسائل الأخرى لاستخدامها مصدراً لإصدار الأحكام حول شخص أو مكان أو آي شيء مقاس أو مفحوص) [3] .

اما رميرز (Remmers) فيعرف التقويم:

بأنه (عملية مستمرة ومهمة يقصد بها تثمين أهداف التدريس والطرائق والمناهج والوسائل المستخدمة في التدريس لمعرفة درجة فعاليتها) [4].

ويعرفه هري (Harry):

بأنه (فكرة جديدة أو حديثة على التربية فعبارة التقويم استعملت لتتضمن التثمين لبرامج ومناهج المواد التعليمية في المدرسة) [5] .

كما يعرفه كامبل (Gampbell):

بأنه (اصطلاح شامل يقيم القياس والتنمية).

وعرفه كرونباخ (Gronback):

بأنه (عملية جمع المعلومات لاستخدامها في اتخاذ القرارات حول منهج دراسي معين) [1] .

(Tenbrink p.7) (1)

(Good p.22) (2)

(Neagley p 159) (3)

(Remmer p.10) (4)

(Harry p.218) (5)

اما نورمان (Norman) فيعرف التقويم:

بأنه (عملية منهجية تحدد مدى تحقيق الأهداف التربوية من قبل التلاميذ وأنه يتضمن وصفاً كمياً وكيفياً بالإضافة إلى حكم القيمة) [2] .

ويعرفه بلوم (Bloom):

(هو نظام للسيطرة النوعية التي يمكن بها تقرير كل خطوة في عملية التعلم والتعليم ان كانت هادفة أو لا، واذا لم تكن هادفة فما هي المتغيرات التي يمكن اتخاذها لتأكيد أهميتها) [3] .

اما هاملتون (Hamilton) فيعرفه:

(انه العملية أو العمليات التي تستخدمها لوزن المزايا أو الخصائص النسبية لتلك البدائل التربوية التي تعد في وقت من الأوقات واقفة في مجال التطبيق) [4] .

ويعرفه روز (Ross):

بأنه (عملية تمثل المحاولة لتثمن خصائص المدرسة مثل تنظيمها، ومناهجها، وطرائقها، ونتائجها) [5] .

اما التعريف الإجرائي للتقويم

فهو عملية جمع معلومات وبيانات تتصل بموضوع للبحث وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخدامها لغرض إصدار احكام تتعلق باستخدام الطرائق التدريسية والوسائل التعليمية المستخدمة في تقويم تدريس علم التحقيق الجنائي في كليات القانون في جامعات القطر.

---

(1) (Gronback p.72)

(2) (Norman p.6)

(3) (Bloom p.7)

(4) (Hamilton ، 1976، ص92)

(5) (Ross p.529)

التدريس

عرفه نجار (1960):

بأنه (عملية توفير الشروط والأحوال التي من شأنها تسهيل مهمة طالب العلم على الطلاب في المدرسة أو في خارجها) [1] .

عرفه جابر (1967):

بأنه (فن يقصد به تزويد الطلبة بالخبرات العلمية والعملية والفنية بأقوم الطرق [2].

وعرفه Good (1973):

بأنه (إدارة المعلم للموقف التعلمية والتعليمية في المؤسسات الاجتماعية تتضمن مادة التفاعل أو التأثير المتبادل بين المعلم والمتعلم، وتوجيه عملية متخذة على وفق قرار، أو مخططة ومصممة ومهيأة، ولها مواد مكيفة لغرض التعليم والتعلم مع أنشطة توجيهية ممثله بالتقويم) [3] .

وعرفه أبو هلال (1979):

بأنه (عملية التفاعل بين المدرس وطلبته في غرفة الصف أو قاعة المحاضرات أو في المختبرات) [4] .

وعرفه كوهل سنة (1984):

بأنه (عمل شاق جزء منه حرفة وجزء منه فن، وجزء منه أسلوب وطرائق وجزء آخر أساسيات، وكل هذا يستغرق وقتاً لجعل اليسير والسهولة تنمو من هذا الدور المعقد) [5] .

---

(1) (نجار، 1960 ص239)

(2) (جابر: ص36)

(3) (Good، 1973، ص439)

(4) (أبو هلال، 1979، ص5)

(5) (كوهل، 1984، ص91)

عرفه فاخر (1989):

بأنه (عملية هادفة منظمة تساعد التلميذ على إدراك الخبرة التعليمية والتفاعل معها والاستفادة من نتائج هذا التفاعل عن طريق تعديل سلوكه أو اكتساب سلوك جديد) [1] .

وعرفه صبيح (1990):

بأنه (الإجراء أو الإجراءات المخططة التي يتبعها المدرس في تعامله مع الطلبة بقصد جعل التعليم سهلاً ميسوراً) [2] .

عرفه الرشدان (1994):

بأنه (عملية الحوار والتفاعل والاخذ والعطاء ما بين المعلم والمتعلم ليحصل على المعرفة ومن ثم بناء شخصيته بناء كاملاً متكاملاً من الوجوه جميعاً [3] .

عرفه أبو جابر (2001):

بأنه (عملية إنسانية تهدف إلى مساعدة المتعلمين على التعليم) [4] .

التعريف الإجرائي للتدريس

هو جميع النشاطات والإجراءات التي يقوم بها تدريسيو مادة أصول المحاكمات الجزائية لغرض تزويد طلبة الرابع قانون بالخبرات والمهارات التي يحتاجونها في تعلمهم لعلم التحقيق.

---

(1) (فاخر ص418)

(2) (صبيح، 1990، ص11)

(3) (الرشدان، 1999، ص324)

(4) (أبو جابر،2001، ص11)

التحقيق الجنائي

عرفه الشاوي (1970):

(كافة الإجراءات والوسائل التي يتبعها المحقق والتي من شأنها ان تؤدي الى جمع الأدلة التي تثبت حقيقة وقوع الجريمة وكيفية ارتكابها وكذلك أسبابها ومعرفة مرتكبها وذلك لاجل سوقه الى ساحة القضاء ولإنزال العقاب عليه) [1] .

عرفه عبد المجيد (1973):

(هو بيان الطرق والإجراءات المؤدية إلى حقيقة وجود الجريمة، وكيفية وقوعها، واكتشاف مرتكبها، والأفعال المتأتية من كل منهم ودرجة مسؤوليته واشتراكه في الواقعة) [2] .

عرفه الجميلي (1977):

(التحقيق عبارة عن إجراءات تستند الى قواعد فنية يتخذها شخص مخول قانوناً ضمن نطاق احكام القوانين الشكلية في ضوء ظروف القضية والمقدرة والخبرة الشخصية له لكشف الجريمة واثبات نسبتها الى فاعلها تمهيداً لمعاقبتهم وفق احكام القوانين الموضوعية) [3] .

التعريف الإجرائي للتحقيق

لغة: هو التحقق من الشيء.

واصطلاحاً:هو جميع الإجراءات القانونية والإدارية والفنية التي يقوم بها المحقق والقاضي وأعضاء الضبط القضائي لغرض التوصل الى حقيقة وقوع الجريمة وتحديد ظروفها وكيفية ارتكابها والأسلحة المستخدمة فيها ودوافعها وتحديد الجاني لغرض إحالته إلى المحكمة المختصة.

---

(1) (الشاوي، 1970، ص6)

(2) (عبد المجيد، 1973، ص18)

(3) (الجميلي، 1977، ص12)

الفصل الثاني

خلفية نظرية ودراسات سابقة

نظرة تاريخية عن أصول التحقيق الجنائي

القانون ضرورة اجتماعية لا غنى عنها في أي عصر من العصور وهو ليس وليد المجتمعات الحديثة بل هو ظاهرة اجتماعية وجدت منذ أن وجد الإنسان [1] .

وعلى الرغم من عدم معرفة القانون بمعناه المعاصر في المجتمعات البدائية الا أن هنالك ظاهرتين يمكن من خلالها تحديد الحالة القانونية في تلك المجتمعات وهاتان الظاهرتان هما نظام السلطة الأبوية ونظام حكم القوة الذي يتم بموجبه حماية الحق وفض المنازعات ومن ابرز مظاهر هذا النظام (الانتقام، الثأر الشخصي) [2] .

وقد تلقت قوانين الأمم القديمة من النظم البدائية بعض الوسائل التي استعملها الإنسان من أثار مبدأ القوة والانتقام الفردي ومن هذه الوسائل القصاص والدية والتخلي عن المجرم واسترقاق المدين والمبارزة وأخذت بهذا النظام شريعة حمورابي والشرائع العبرية والرومانية والجرمانية والإسلامية [3] .

وكان الكاهن يستلهم حكمه من الآلهة عند الفصل في النزاع المعروض عليه حيث يمتاز الكاهن بقدرته على الاتصال بالآلهة والتعرف على مشيئتهم وتلقي الأحكام فإذا نطق بالحكم فأنه يعبر عن الإرادة الإلهية في نظر الجماعات البدائية[4].

وعند دراسة القانون في حضارة وادي الرافدين نجد ما يشير الى وجود الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم لحسم مسألة متنازع عليها حيث وجدت مجموعة

---

(1) (هشام، 1986، ص21)

(2) (البزاز، 1949، ص25)

(3) (الترمانيني، 1975، ص17)

(4) (العبودي، 1988، ص44)

كبيرة من النصوص السماوية تشير الى أن القضايا المتنازع عليها يتم التحقيق فيها وتدون لدى موظف معين في المحاكم يشبه كاتب الضبط الموجود في محاكم اليوم[1].

ويحدثنا التاريخ عن أساليب التحقيق التي كانت تمارس في أوربا الى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي إذ يستخدم القائمون بالتحقيق الأسلوب الغيبي الذي يسمى في عرفهم (حكم الله) أو التجارب القضائية وهي أنواع منها المصارعة بين الخصمين أو استعمال الماء المغلي أو الكي بالحديد المحمي وكل طريقة لها قواعدها واحكامها.

ومنذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي حل أسلوب الاستنطاق محل الأسلوب الغيبي، الا أن الأسلوب الجديد كان اسلوباً وحشياً وظالماً له صفحتان الأولى التحقيق بين جدران خرساء صماء بجولات متتابعة من الاستجواب فأن اقر المتهم بالفعل الذي نسب إليه إقراراً صحيحاً أو كاذباً انتهى التحقيق حالاً وان أنكر فتبدأ الصفحة الثانية بأن يساق الى غرفة التعذيب لأن غرض المحقق الأوربي أن يحصل على اعتراف من المتهم باعتبار أن الاعتراف هو سيد البينات.

الا أن هذا الأسلوب قد انتهى بانفجار الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر حيث بدأ الانقلاب الفكري وصدر قانون (التجديد الأعظم) عام 1897 واقترب الأوربيون من نظام الاستجواب العربي الحر وألغوا غرف التعذيب [2].

اما بالنسبة للقضاء في الإسلام فلعل الكثير يتساءلون هل كانت المحاكم عند المسلمين تتبع أصولاً في التحقيق عن الجرائم كالأصول التي تمارس في العصر الحاضر.

أن المسلمين هم واضعو أصول التحقيق الجنائي العلمي وهم بناة فكرة التحقيق الحر في العالم فقد كانت محاكم المسلمين تمارس أصولاً في التحقيق الجنائي خيراً

---

(1) (فوزي، 1979، ص17)

(2) (القضاء، 2002، ص313 – 320)

من الأصول التي تمارس في يومنا هذا، اذ أن قضاة المسلمين يعدون التحقيق فناً لا علماً ومعنى ذلك انك تستطيع أن تلتمس الفن في القضاء أو الذوق القضائي كما يعبرون عنه احياناً، فمن اليسر لك أن تقع على العلم بأصوله عند كافة القضاة ولكن من العسير أن تقع على الفن في الاستجواب أو اللباقة في طرح الأسئلة الا عند القليل منهم ولذلك فان القاضي الشهير أياس بن معاوية قال لرجل سأله أن يعلمه القضاء، والتحقيق جزء منه فأجابه (القضاء لا يعلم انما القضاء فهم – أي ذوق وفن – ولكن قل علمني العلم) ولقد استدل قضاة المسلمين كون القضاء أو التحقيق فناً وليس بعلم من قوله تعالى في القرآن الكريم (وَدَاوُود وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) ومعنى الآية أن كلاً من داود وسليمان أوتيا قضاء وعلماً ولكنهما عند الحكم في الواقعة القضائية بين أصحاب الحقل الذي أفسدت الغنم زرعه وبين أصحاب الغنم أمتاز حكم سليمان بالفهم وكان حكمه الأصوب.

أن التحقيق في عصر الإسلام قد سار في الطريق العلمي منذ الأيام الأولى من تأسيس دولة العرب ولم يأخذ بالأسلوب الغيبي، ولهذا نجد أن للأسلوب العلمي طريقين هما:-

1) أسلوب الاستعانة بالخبراء الفنيين للكشف عن الجريمة بوسائل علمية تجريبية مثل الكشف عن زلال البيض الذي استخدم لإيهام القضاء بأنه مني في جريمة زنا.

2) أسلوب الاستعانة بطرق علم النفس العديدة كقياسهم ضغط الدم كعامل يساعد على حصر التهمة، أو ترك المتهم تحت المشاهدة والمراقبة ثم مباغتته في ترتيب من الأسئلة المحرجة على حين غفلة من عقله الواعي استدلالاً على الواقع بما يجيب به فوراً العقل الباطن قبل أن يتمكن من ترتيب الإجابة وتزييف الحقيقة.

إن ما يميز أصول التحقيق الجنائي في عصر الإسلام عما نجده اليوم في محاكمنا ما يلي:-

1) إن القاضي في محاكم المسلمين يجمع في نفسه بين صفة قاضي الأساس وقاضي التحقيق.
2) إتساع حرية القاضي في محاكم المسلمين في التماس مع الوسائل العلمية للوصول إلى كشف الجنايات بدون تقييد أو حصر بخلاف قاضي التحقيق في محاكمنا اليوم فأنه مقيد بالأصول المنصوص عليها.
3) إن أصول التحقيق وأصول المحاكمة في محاكم المسلمين كانت أصولاً مختلطة بين الدعاوى المدنية والجزائية بخلاف أصول المحاكمات اليوم فأنها منفصلة.
4) إنعدام الشكلية المعقدة في أصول المحاكمات في محاكم المسلمين.
5) إن أصول المحاكمات عند المسلمين مبنية على إحدى القواعد التي تقول بالاحتياط لمنع وقوع الجريمة ومنعها قبل ولادتها.

التحقيق علم وفن

كانت الجرائم قبل القرن التاسع عشر ترتكب بطريقة بدائية وبسيطة لذلك فأن التحقيق كان بدوره بسيطاً وغير عملي أحياناً الا أن أسلوب ارتكاب الجريمة قد تطور في الوقت الحاضر واصبح المجرمون يستعملون مختلف الطرق العلمية والفنية لتنفيذ جرائمهم، كما أن البعض منهم وبالذات أرباب السوابق أصبح لديهم إلمام بالقوانين المحلية والدولية بغية الإفلات من العقوبة، لذلك فأن أساليب التحقيق لابد أن تتطور باستخدام الوسائل العلمية التي تمكن المختصين من الحصول على المعلومات التي تساعد في كشف الحقيقة.

من المعلوم أن الشك يفسر لصالح المتهم، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وهذه القواعد القانونية جعلت مهمة المحقق في غاية الدقة وعليه أن يسلك سبلاً

شاقة في عملية التحري وجمع الأدلة لأثبات وقوع الجريمة ومعرفة ظروفها وتحديد مرتكبها.

فالتحقيق علم لأن مهام وواجبات القائمين به تسيطر عليها أحكام وقواعد قانونية وفي بعض الاحيان اتفاقات دولية.

لقد أدرك المشرعون ومنهم المشرع العراقي خطورة التحقيق وعلاقته المباشرة بحريات الأفراد وأولاه العناية الكافية من خلال القواعد والنصوص التي جاء بها قانون أصول المحاكمات الجزائية التي بينت واجبات القائم بالتحقيق وصلاحياته وحقوق الأفراد وكيفية احترامها وضمانها كما حدد بالمادة (41) منه واجبات أعضاء الضبط القضائي والمكلفين من جهات اختصاصهم بالتحري عن الجرائم وقبول الأخبار عنها والشكاوي التي ترد إليهم بشأنها [1].

إضافة إلى ذلك فأن القائمين بالتحقيق يجب أن يكونوا ملمين بالقوانين المحلية الأخرى إضافة الى القوانين والمعاهدات الدولية في بعض الاحيان اذ قد يمتد التحقيق خارج البلاد في حالة وجود جرائم دولية أو جرائم اقترفت في دولة أخرى، وقد نظمت الأمم المتحدة بعض الاتفاقيات ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عام 2000 التي أجازت المادة 19 منها على إمكانية تشكيل هيئات تحقيق مشتركة فيما يتعلق بالمسائل التي هي موضع تحقيقات أو ملاحظات أو إجراءات قضائية في دولة أو اكثر [2].

والتحقيق الجنائي فن تسيطر عليه الى جانب الأحكام القانونية قواعد أخرى مستقاة من تجارب الحياة وطبيعة التحقيق نفسه وتعتمد بالدرجة الأولى على مهارة المحقق وكفاءته الشخصية وما أعطته الحياة العلمية من خبرات وكيفية استخدامه الخبرات والتطورات العلمية والتقنية الحديثة ووضعها موضع التطبيق كفن من الفنون لتجسد مقولة الكثير من علماء التحقيق الجنائي بأن التحقيق علم وفن

---

(1) (وأصول المحاكمات 1971، ص13).

(2) (الأمم المتحدة، 2000، ص17)

باستخدام التقنيات الحديثة والأجهزة الفنية والعامل النفسي لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه القضاء.

الغرض من التحقيق الجنائي

يهدف التحقيق الجنائي الى معرفة الحقيقة بالنسبة الى الجريمة المرتكبة من حيث إثبات وجودها وكيفية وقوعها ومعرفة الجاني واسباب ارتكابه لها وتحديد مسؤوليته القانونية وان ذلك يتحقق في ثلاثة أمور مترابطة ومتلازمة بعضها مع البعض بشكل كامل وتعمل مجتمعة على تحقيق الغاية التي يسعى إليها المحقق وهي:-

1) الدليل الذي يؤكد وقوع الحادث الجرمي وتنسيب الفعل الى مرتكبه أو مرتكبيه.
2) تأكيد وتثبيت شخصية المتهم أو المتهمين.
3) تكييف الحادث جنائياً عن طريق الدليل فعندما يتم الأخبار عن حادث معين يتعين على المحقق البحث عن الأركان العامة لوجود الجريمة المتمثلة بالركن المادي، والركن المعنوي وبضوء ما يحصل عليه المحقق من الأركان العامة والخاصة يبحث عن التكييف القانوني للواقعه لذلك يمكن القول بأن التحقيق الجنائي يدور حول الدليل المستمد من الوقائع ومن طريق البحث عنه يستمد التحقيق موضوعه وغايته [1].

المحقق ـ صفاته الشخصية ـ حقيقته ـ العوامل المؤثرة فيه

المحقق (هو من خوله القانون لقيام بالتحقيق في الجرائم وفقاً لما هو منصوص عليه فيه صلاحيات وإجراءات) [2].

ولم تتطرق القوانين الجنائية الشكلية الى المواهب والصفات الشخصية الواجب توافرها لدى المحقق بل اكتفت بتحديد صلاحياته وسلطاته القانونية وحيث أن التحقيق يعتبر من الأمور المهمة التي لها علاقة مباشرة بأمن وسلامة المجتمع

---

(1) (الجميلي، 1977، ص15)

(2) (الجميلي، 1977، ص17)

فيتعين أن يكون المحقق متحلياً بمواهب وصفات خاصة تمكنه من أداء واجبه للوصول الى الهدف. وقد ترك قانون أصول المحاكمات الجزائية الى وزير العدل بناء على توجيه رؤوساء المحقق من حكام التحقيق ومدراء الشرطة عن مدى توفير الصفات المؤهلة للتحقيق.

ويمكن تلخيص أهم الصفات الشخصية للمحقق بما يلي[1]:-

1- قوة الملاحظة:-

هي مدى قوة الإدراك على استيعاب تفاصيل الأشياء والظواهر وانطباعها في الذهن بصورة أكيدة وسريعة عند وقوعها أو ارتباطها بإحدى الحواس وعلى الأخص حاسة البصر وتتفاوت قوة الملاحظة لدى الأشخاص تبعاً لتكونهم الشخصي وميولهم الخاصة ومهنهم. ويمكن تقوية هذه الصفات بالمران والممارسة.

2- قوة الذاكرة:-

هي قابلية الإدراك للاحتفاظ بالأشياء التي يتم انطباعها في الذهن عبر نقلها بإحدى الحواس كرؤية الشيء أو لمسه أو شمه واستذكاره عند اللزوم.

3- الحياد:-

الأصل في الإنسان براءته وجمع الأدلة عن المتهمين أو المشتبه بهم يتطلب من المحقق أن يكون حيادياً في عمله ويعتمد على مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم.

4- الهدوء والصبر:-

أن مهمة التحقيق شاقة وصعبة وخاصة في الجرائم الغامضة وتستغرق إجراءاتها ردحاً من الزمن لذا يجب على المحقق أن يتحلى بالصبر والهدوء والتأني وتحمل المصاعب التي تعترضه في أثناء التحقيق.

([1]) (عبد الكريم، وآخرون، ص10)

5- الدقة وإتقان العمل:-

يتطلب التحقيق الدقة في تثبيت التفاصيل التي يتوصل لها المحقق عند اتخاذ أي إجراء كي يتوصل الى هدف الوقائع.

6- كتمان الأسرار:-

أن مصلحة التحقيق تستدعي من المحقق الاحتفاظ بالمعلومات التي يحصل عليها لكثير من الأسباب منها ما يتعلق بهروب بعض المتهمين الذين هم خارج التوقيف أو ما يتعلق بتشويه سمعة بعض الأشخاص وما يترتب عليها من نتائج وغيرها من الأمور.

7- الإبداع الذاتي وسرعة البديهية:-

وهذا يتوقف على القابلية الفطرية من يقظة الذهن وسرعة الإدراك وحسن التصرف وتقدير الموقف وسعة الحيلة مع مراعاة الذوق السليم في التصرف.

كما أن للمحقق حقيبة تلازمه في أثناء تأديته مهام وظيفته تحتوي هذه الحقيبة على مواد تساعده عند اتخاذ الإجراءات التحقيقية على سرعة الإنجاز وتسهل له مهام التحقيق وصياغة معالم الجريمة وضبطها لا سيما عند قيامه بكشف مسرح الجريمة وترسمه واهم هذه الأدوات ما يلي [1]:-

1- أدوات صيانة الأدلة ونقلها:-

للمحافظة على الآثار الجرمية وماله علاقة بها ونقلها مثل الظروف الورقية والعلب الفارغة وانابيب الاختبار......الخ.

2- أدوات الفحص والتفتيش:-

مثل المصباح اليدوي والعدسة المكبرة وشريط مدرج لقياس الأبعاد......الخ.

3- أدوات جمع الأدلة:-

كسكين صغيرة وملقط ومساحيق لاظهار طبعات الأصابع......الخ.

([1]) (الجميلي، نفس المصدر، ص21)

4- مواد تثبيت وضبط الأدلة:-

وهي قرطاسية المحقق كأقلام ومحاضر تحقيق وكاربون ودبابيس.

5- مواد أخرى:-

كآلة تصوير ودفتر ملاحظات صغير وخارطة المنطقة......الخ.

اما بالنسبة إلى شخصية المحقق فلا بد من الوقوف على مقوماتها التي تنعكس على الإجراءات التحقيقية كون المحقق هو محور الإضبارة الجنائية وموادها وعليه يقع ثقل أعمالها وهنالك الكثير من العوامل التي تؤثر في هذه الشخصية منها:-

1- الرأي العام والعاطفة:-

أن المحقق هو فرد من أفراد الجماعة يؤثر ويتأثر بهم ومهما حاول أن يتجرد عن هوى الناس فهو يعيش بينهم، كما أنه يتأثر بأشياء أخرى مثل الصحافة وغيرها. وقد يميل الى أحد أطراف الجريمة بصورة شعورية أو لا شعورية.

2- الميل إلى الترجيح:-

يبدأ التحقيق منذ لحظة الأخبار عن وقوع الجريمة وهذا الأخبار يمثل الصدق والكذب لذلك على المحقق أن يسير على وفق عدة احتمالات ويميز بينها بموضوعية ووفق أدلة وأن لا يرجح احتمال على أخر نتيجة تجارب سابقة أو اعتقاده الصدق لإيمانه بهذا الاحتمال دون غيره[1] .

3- تأثير الوحدة اللاشعورية بين التحقيق والاتهام:-

فقد تطغي على المحقق صفة الاتهام على صفة التحقيق بشكل لا شعوري فيسعى الى جمع ما يثقل كاهل المتهم ويتجاهل ما يسمح بدفع التهمة عنه، وهذا أخطر ما يصاب به المحقق في أثناء تأدية وظيفته.

---

(1) (احمد محمد خليفة، ص87)

4- تأثير غريزة الاعتداء:-

فالمحقق أولاً وأخيراً هو إنسان ويختلف المحققون بدرجة ميلهم الى استعمال الرأفة أو القسوة مع المجرمين باختلاف درجة نزعة الاعتداء عندهم[1].

5- عملية الانعكاس:-

قد يكبت المحقق في نفسه نزعة لا يستطيع تحقيقها وتمتلئ الأنا العليا بالسخط على هذه النزعة وتلح في تحمل العقاب على وجودها فأن حضر أمام المحقق جانٍ أو متهم بارتكاب فعل له علاقة وتلك النزعة المكبوتة عكس عليه العقاب الذي يتطلبه لا شعوره فأسرف في القسوة.

6- عملية الاندماج والمشاطرة:-

قد تندمج شخصية المحقق مع أحد أطراف القضية يشاطره مشاعره وعواطفه مما ينعكس سلباً على نتائج التحقيق.

7- تأثير الإيحاءات:-

قد يتعرض المحقق لبعض الإيحاءات التي تؤثر في مداركه من جراء ترسيخ عقائد وهمية تشوه المدارك فيبني توقعاته على أسس خاطئة وهمية يعتقد بأنها حقائق مستنبطة من مادية وقائع الجريمة. وهذه الإيحاءات تكون على ثلاثة أنواع هي:-

أ- الإيحاء التوقعي.

ب- الإيحاء الانفعالي

جـ_ الإيحاء الجمعي[2].

ولكي يستطيع المحقق أن يؤدي واجبه على الوجه الأكمل يجب أن يكون ملماً ببعض العلوم والفنون التي لها صلة وثيقة بالتحقيق الجنائي كي تساعده في التوصل الى معرفة الحقيقة ومن هذه العلوم:-

أ- علوم القوانين المختلفة. ب- الطب العدلي (الشرعي).

([1]) (عريم، 1970، ص87)

([2]) (الشاوي، نفس المصدر، ص89)

جـ - علم الإجرام وأساليبه.   د - علم النفس الجنائي.

هـ - الإسعافات الأولية.   و - الثقافة العامة واللغات الأجنبية.

ز - معلومات متنوعة مثل استخدام الأسلحة - السياقة - السباحة.....الخ.

أساليب التحقيق في الجرائم

اذا كانت أساليب التحقيق وطرقه تتشابه في كثير من الجرائم وتخضع لقواعد واحكام عامة الا أن التحقيق يختلف فيها نظراً لاختلاف الظروف التي تحيط بارتكاب الجريمة وهذا ما يدعو الى عرض ما يفيد المحقق من القواعد الخاصة وكيفية التصرف بها عند التحقيق بكل جريمة من الجرائم في ضوء الخطة الخاصة الموضوعة من قبله وبالذات في كيفية التحري وجمع الأدلة التي تشمل كل الإجراءات التي تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى الوقوف على جريمة سبق أن ارتكبت أو هي في دور الارتكاب[1] .

تنقسم الجرائم من حيث معرفة مرتكبها الى جرائم غامضة وجرائم بينة والأولى هي التي تفتقر للأدلة المادية والمعنوية المباشرة وقد تتوفر فيها بعض القرائن والشبهات اما الثانية فتكون واضحة المعالم وتتوفر فيها الأدلة المباشرة كحالة التلبس في الجرم المشهود [2] .

ويبرز دور المحقق في كشف الجرائم الغامضة اكثر منه في الجرائم البينة التي لا يكون أمام المحقق الا احتمال واحد يعززه بالأدلة المتوفرة والإجراءات الشكلية لبناء رأي مباشر يقوده الى الهدف.

اما الجرائم الغامضة فيجب على المحقق دراسة ظروف الجريمة بجميع جوانبها كي يرسم الخطة التحقيقية لكشف الجريمة دون تسرع بإبداء رأي معين قد لا يمكن

([1]) (الجميلي، نفس المصدر، ص221)

([2]) (محمد عزيز - بحوث - ص82)

برهنته، لذلك فعلى المحقق وضع خطته وفق قاعدة الاحتمالات ويقارنها مع بعضها ثم يقسمها حسب قوتها وضعفها فيوجه التحقيق وفق أولوياتها.

إن أهم الجرائم التي قد تكون ظروفها غامضة وتتطلب وضع خطة تحقيقية دقيقة ويبرز دور المحقق في كشفها ما يلي:-

1) جرائم القتل.

2) جرائم السلب في الطريق العام.

3) حوادث الحريق.

4) جرائم الاغتصاب.

5) جرائم خطب الأطفال.

6) جرائم المخدرات.

7) الجرائم الماسة بأمن الدولة.

8) الجرائم الاقتصادية.

وبالرغم من اختلاف أساليب التحقيق وطرقه من جريمة لأخرى الا أن هناك إجراءات أساسية يقوم بها المحقق منذ بداية التحقيق وخصوصاً في جرائم القتل تتلخص بالأتي:-

1) إجراءات تحقيقية في مراكز الشرطة:-

آ - ضبط إفادة المخبر بكل التفاصيل.

ب - عرض الأوراق على قاضي التحقيق وإرسال الجثة الى الطب العدلي وطلب الخبراء المختصين.

جـ - الانتقال الى محل الحادث مع المساعدين والمخبر وتدوين كل ما يتعلق بالجريمة من المعلومات.

2) إجراءات في محل الحاث وتشمل:-

آ. تسجيل وقت الوصول الى محل الحادث.

ب. اتخاذ الإجراءات الضرورية بخصوص الحاضرين في محل الحادث.

جـ. إلقاء القبض على المشتبه بهم في حالة وجود أسباب معقولة.
د. فصل شهود الحادث عن بعضهم.

3) فحص محل الحادث وتشمل:-

آ- تحديد موقع المكان وإجراء الكشف عن محل الحادث.
ب- التحري عن الآثار الجرمية.
جـ - تحديد أماكن دخول وخروج الجاني.
د - ضبط وضعية محل الحادث قبل وقوع الجريمة وبعدها ومعرفة أسباب التغيرات إن وجدت.
هـ - الاستفسار عن الأمور الضرورية والمستعجلة التي يطلبها المحقق من الخبراء الموجودين.
و - تحرير جميع ما ورد أعلاه في محضر الكشف ومخططه.

4) **الفحص الظاهر للجثة إن وجدت من حيث وضعيتها الأصلية ووصفها بدقة.**
5) **التوصل الى الجاني من خلال جمع المعلومات والتفتيش والتحري والقاء القبض ثم الاستجواب وتدوين الأقوال.**

وبالإضافة إلى الإجراءات الوارد ذكرها هناك إجراءات أخرى يقوم بها المحقق في الجرائم الغامضة منها:-

1) التحري عن الظروف الشخصية للمجني عليه من حيث علاقاته ومحل سكنه وعمله وسلوكه وسمعته الشخصية والخلافات العائلية واعدائه......الخ.
2) تفتيش مسكن ومحل عمل المجني عليه وضبط جميع المستمسكات التي تفيد التحقيق.
3) في حالة حصر الاشتباه ضد أي شخص يتم التعمق بالتحقيق مع المشتبه به.

التحري السري وجمع الأدلة

بالرغم من عدم وجود نص واضح وصريح لمفهوم التحري في قانون أصول المحاكمات الجزائية الا أنه ليس من الصعب إعطاء هذا المصطلح الفني تعريفاً بما يدل عليه اسمه ويمكن القول أنه مجموعة الإجراءات التي يستعين بها رجل التحقيق اياً كانت صفته والتي تمهد لمعرفة الجناة وجمع الأدلة والإفصاح عن أسرار الجريمة المرتكبة.

أن الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المحقق من الممكن أن يقوم بها من خوله القانون أو خولته واجباته الرسمية القيام بهذا النوع من الإجراءات وبالذات أعضاء الضبط القضائي، وأن التحري أول خطوة تسبق التحقيق لذلك فبالإمكان أن يكون التحري في الغالب سرياً أو قد يكون علنيا وتتحكم فيه طبيعة ظروف كل واقعة.

أن المحقق لا يتمكن كشف الجريمة لوحده دون مساعدة من الغير فالمخبر الصادق خير من يساعده في هذه الحالة، ويقصد بالمخبر هنا ذلك الشخص الذي يلجأ إليه المحققون سراً ليمدهم بالمعلومات سواء كان ذلك بأجر أو غيره كي يتمكن من اتخاذ الحيطة لمنع وقوع الجريمة والمخبرون السريون على عدة أصناف منهم دائميون أو مؤقتون أو متبرعون بالمعلومات، ويقدموها لاسباب كثيرة اما لوقوفهم لجانب القانون أو الحصول على منافع مادية أو تحقيق مصلحة عامة أو حب الظهور والمباهاة أو لتضليل التحقيق وتزويدهم بمعلومات كاذبة أو الإيقاع بالجناة بدافع الانتقام لوجود خلافات سابقة. لذلك على المختصين اختيار المخبرين وفقاً لشروط وضوابط معينة وفحصهم باستمرار والعمل معهم بأسلوب خاص.

وفي بعض الأحيان يلجأ رجل التحقيق الى أسلوب جمع المعلومات من الجمهور مباشرة ويكون ذلك من خلال الاتصال بالأشخاص الذين لديهم معلومات عن الجريمة أو قريبين منها وهذا يتوقف على طبيعة ونوعية الحادث. ويتمكن المحقق من الحصول على المعلومات من خلال كسب ثقة المتهم وخلق حالة الطمأنينة والتقارب والانسجام الفكري والنفسي معه مباشرة ويتم ذلك بصورة صادقة أو

بالتظاهر من قبل أحد الطرفين لهذا فأن نجاح العملية يعتمد على التفنن بالعمل وسعة الحيلة والذكاء في التصرف والصبر والتدرج في مراحل العملية ولا يجوز التسرع في كسب الثقة خشية من إثارة الشكوك وفشل المهمة. وفي حالة نجاح العملية يتمكن المحقق من الحصول على معلومات جيدة عن الجريمة وظروفها وأطرافها.

كما يتمكن المحقق من الحصول على المعلومات عن طريق المراقبة التي تقسم من حيث تقييدها ومدى سريتها وكتمانها على نوعين هي المراقبة القانونية والمراقبة السرية والأولى نص عليها قانون العقوبات بالمادة 99 منه. اما المراقبة السرية وتجري بصورة سرية دون علم الشخص المراقب ودون المساس بحريته أو شعوره وتنقسم من حيث طبيعتها على نوعين مراقبة الأشخاص ومراقبة الأماكن ومن حيث كيفية إجرائها الى مراقبة ثابتة ومتحركة والأخيرة اما أن تكون مستمرة أو متقطعة، والمراقبة السرية هي افضل من المراقبة القانونية لتحقيق الهدف ولها قواعد عامة وغايات وأهداف محددة وأساليب خاصة لغرض عدم كشفها وتتم باستخدام أجهزة ووسائل نقل أو بدون ذلك وغالباً باستخدام التنكر كوسيلة يلجأ إليها المحقق أو مساعدوه ليستطيع الحصول على كثير من المعلومات[1].

وهنالك بعض التدابير الوقائية التي تتخذها الدوائر العدلية لبعض أنواع الجرائم قبل وقوعها ومن هذه الإجراءات التنصت الآلي ونصب الكمائن للقبض على المجرمين والتوغل بين المجرمين للوقوف على نشاطهم الإجرامي أو الحصول على بصمات أصابع السارق أو استعمال المراقبة الثابتة في الأماكن المحتملة للجريمة أو وضع أجهزة الإنذار الأوتوماتيكية[2].

---

(1) (صبري، ص171)

(2) (محمد عزيز، ص24)

الأدلة الجنائية وطرق جمعها

الدليل الجنائي هو كل ما يسمح لاثبات قيام واقعة معينة أو صحة قرينة أو افتراض معين في المجالات الجنائية لذلك فأن الدليل الجنائي يقوم بكشف أو إظهار وجود جريمة من الجرائم. وتحديد فاعلها المادي والمعنوي، لذلك فأن القواعد والأحكام التي تختص بالإجراءات تدور حول الدليل الذي بموجبه يمكن أن تسير الدعوى الى أخر مرحلة من مراحلها القانونية[1] .

وتتميز الأدلة الجنائية بالصفة الاقناعية وقد ترك القانون حرية واسعة للمحكمة لتكوين قناعتها لتفصل في القضية بعد أن تصلها من مصادرها الثلاثة وهي:-

1- المتهم.

2- الشاهد.

3- إضبارة الدعوى.

أن الأدلة الجنائية من الأمور التي يصعب في الحقيقة جمعها واقامتها لأن من شأنها الامتداد الى افعال تمت الى الماضي أخذين بنظر الاعتبار الحالة النفسية وصراع الضمير والصعوبات التي يختلقها الجاني لاخفاء جريمته أو إخفاء نفسه لذلك فالدليل الجنائي يخضع لقواعد عامة يمكن إيجازها بقاعدتين أساسيتين:-

أ- على من يقع عبء الإثبات.

ب- شروط قبول الدليل الجنائي.

والأدلة الجنائية أنواع منها:-

1- الأدلة المباشرة:-

وهي تلك الأدلة التي تكون لوحدها، بمجرد تحقيقها معتقد القاضي وتبني قناعته وتكون مادية كالدليل الذي يقدمه الخبراء بخصوص وجود بصمات أصابع الجاني على مقبض سكين أو معنوية كشهود العيان أو اعتراف الجاني بالتهمة المسندة إليه.

([1]) Andre vitu p.183

2- الأدلة غير المباشرة (الظرفية):-

وهي التي تكون قناعة القاضي بواسطة اجتماع ملاحظاته وتفكيره وتتكون من جملة قرائن ذات مظهر مادي أو معنوي فالقرائن المادية غير المباشرة هي ذات مظهر مادي محسوس كبصمات أصابع المتهم المتروكة على قاصة حديدية مسروقة والقرائن المعنوية غير المباشرة عبارة عن جملة قرائن يستخدمها المحقق من ظروف الحادث كالشهادة المتضمنة وجود عداء سابق بين المجني عليه والجاني وتعد الأدلة المباشرة اقوى من الأدلة غير المباشرة من حيث إثبات الوقائع وقناعة المحاكم وتتفاوت الأدلة المباشرة في إثبات الوقائع [1].

3- الدراسات السابقة [2]

دراسة الجميلاوي، 1989

أجريت هذه الدراسة في كلية التربية الأولى "ابن رشد" في بغداد وكانت تهدف الى تقويم الطرائق التدريسية والوسائل التعليمية المستخدمة في تدريس التاريخ في مرحلة الدراسة الابتدائية من خلال التعرف على وجهة نظر المعلمين والمعلمات والمقترحات التي يقدمونها لتطوير الطرائق التدريسية والوسائل التعليمية المستخدمة في تدريس مادة التاريخ.

ولتحقيق ذلك اختار الباحث عينة ممثلة للمجتمع من 99 مدرسة و140 معلماً ومعلمة واعتمد الاستبانة كأداة لتحقيق الهدف واستخدم الوسائل الإحصائية المتمثلة بمعامل ارتباط بيرسون والنسبة المئوية وتطبيق معادلة الوسط المرجح ومربع كاي واستخدم معادلة تيس لتصحيح قيمة كاي وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث كانت له بعض الوصايا أهمها ما يلي:-

1) تشجيع المعلمين والمعلمات على ضرورة الاهتمام بالبحوث والنشرات الملائمة لمستويات الطلبة.

---

(1) (الجميلي، نفس المصدر، ص31 - 48)

(2) (الجميلاوي، 1989، ص33 - 56)

2) تنويع طرائق التدريس المستخدمة في تدريس مادة التاريخ وعدم اقتصارها على طريقة واحدة.
3) الاستفادة من التلفزيون التربوي في تدريس مادة التاريخ وتعرف المعلمين على كيفية استخدام أجهزة الوسائل التعليمية المدنية.
4) وضع خطة منظمة لإقامة الزيارات الميدانية والسفرات العلمية الى المناطق الأثرية في العراق ووفق مفردات المنهج [1].

دراسة القره لوسي 2003

أجريت هذه الدراسة في المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية وكان هدفها معرفة صعوبات تدريس قانون المرافعات المدنية في الجامعات العراقية من وجهتي نظر التدريسيين والطلبة، ولتحقيق ذلك فقد اختيرت عينة عشوائية ممثلة للمجتمع بخمسة تدريسيين و622 طالباً وطالبة وقد اعتمد الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف البحث واستخدمت الوسائل الإحصائية المتمثلة بمعادلة ارتباط بيرسون والنسبة المئوية والوسط المرجح وتوصل الباحث الى استنتاجات مهمة حققت الأهداف أهمها ما يلي:-

1) أن مادة قانون المرافعات المدنية لايمكن تعلمها وتحقيق أهدافها ما لم يقترن ذلك بتطبيق عملي وزيارات ميدانية للمحاكم.
2) تمسك بعض التدريسيين بالطرائق التقليدية القائمة على الإلقاء وجعل الطالب وعاءاً مستقبلاً بعيداً عن التفاعل وهذا ما يدفع الطلبة الى الحفظ.
3) ندرة عقد دروات للتدريب على طرائق التدريس لتدريب التدريسيين على الطرائق الحديثة والقياس والتقويم والجوانب التربوية والفنية ومراعاتها عند التدريس.

---

(1) (الجميلاوي، 1989، ص33 – 56)

وفي ضوء ذلك اقترح الباحث إجراءات دراسات مماثلة، لمعرفة صعوبات تدريس مادتي الإثبات والتنفيذ، تقويم مستوى الطلبة في مادة قانون المرافعات المدنية، بيان أثر طرائق التدريس لمستوى تحصيل الطلبة في قانون المرافعات المدنية ودراسة لمعرفة المشكلات المدنية التي يعاني منها خريجو القانون [1].

دراسة الجبوري 2003

أجريت هذه الدراسة في المعهد العربي العالي للدراسات التربوية النفسية في بغداد وكانت تهدف الى معرفة صعوبات تدريس ودراسة مادة المدخل لدراسة القانون لطلبة الصف الأول قانون من وجهة نظر التدريسيين والطلبة.

ولتحقيق الهدف فقد اعتمدت الاستبانة المعدة لهذا الغرض وطبقت على عينة من (13) تدريسياً و(115) طالباً وطالبة واستخدم في تحليل النتائج الوسائل الإحصائية المتمثلة بمعامل ارتباط بيرسون والوسط المرجح والوزن المئوي وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي:-

1) أن اكثر الصعوبات تنحصر في غياب استخدام التقنيات التربوية.
2) تدني المردود المادي للتدريسيين يشكل صعوبة في التدريس.
3) صعوبة استخدام الحاسوب والشبكة الدولية من قبل الطلبة.

وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بما يلي:-

1) استخدام التقنيات التربوية الحديثة في تدريس مادة المدخل لدراسة القانون.
2) ضرورة رفد المرحلة الثانوية بكتاب يدرس مبادئ بسيطة للقانون.
3) إعادة النظر بالرواتب والأجور.
4) العمل على تحديد عدد الطلبة في الصف.
5) إجراء بحوث ودراسات مماثلة على مواد دراسية أخرى ضمن كليات القانون في الجامعات العراقية. (الجبوري، 2003، ص2 – 70)

([1]) (القره لوسي، 2003، ص10 – 93)

دراسة الزيدي 2003

أجريت هذه الدراسة في المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية في بغداد وكانت تهدف الى معرفة صعوبات تدريس مادة المنظمات الدولية في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة من خلال توجيه عدد من الأسئلة المفتوحة إليهم، ولتحقيق الهدف فقد اعتمدت الاستبانة المعدة لهذا الغرض وطبقت على عينة من التدريسيين بلغت (14) تدريسياً وعينة من الطلبة بلغت (197) طالباً وطالبة واستخدم في تحليل الاستبانة الوسائل الإحصائية المتمثلة بمعامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الأداة بطريقة إعادة الاختبار ومعامل حدة الصعوبة لحساب شدة الصعوبة والوزن المئوي لبيان قيمة كل فقرة من فقرات الاستبانة والإفادة منه في تفسير النتائج. وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث تم تثبيت بعض الوصايا منها:-

1)زيادة عدد الدروس المقررة لتدريس مادة المنظمات الدولية.
2)توضيح أهداف تدريس المادة في بداية كل عام دراسي.
3)مشاركة التدريسيين في دورات طرائق التدريس.
4)معالجة مشكلة كثرة أعداد الطلبة في الصفوف.

وفي ضوء ذلك تم اقتراح إجراء دراسات مماثلة تتناول صعوبات تدريس مواد أخرى في القانون والتعرف على مشكلات تدريس مادة المنظمات الدولية، والتعرف على اثر المطالعات الخارجية في تحصيل الطلبة في المادة المذكورة. (الزيدي، 2003، ص59 – 103)

دراسة الجميلي 2003

أجريت هذه الدراسة في بغداد، وتهدف الى التعرف على صعوبات تدريس مادة القانون الدولي الخاص في العراق من وجهة نظر التدريسيين والطلبة واستخدم الباحث المنهج الوصفي واعتمد على الاستبانة في جمع البيانات من العينة العشوائية التي تألفت من مجموعة من الطلبة والتدريسيين واستخدم في تفسير النتائج النسبة المئوية والمتوسط العام ومعامل ارتباط سبيرمان ومن خلال النتائج التي توصل إليها البحث أوصى بالأتي:-

1) التأكيد على تهيئة تدريسيين متخصصين لتدريس مادة القانون الدولي الخاص.
2) زيادة عدد الساعات المقررة لتدريس المادة.
3) توفير الوسائل التعليمية لأنها جزء مكمل لما يضمه المنهج من مواد دراسية ومعلومات.
4) توضيح أهداف تدريس مادة القانون الدولي الخاص للطلبة في بداية العام الدراسي من كل عام مع بيان أهميتها.
5) زيادة اهتمام التدريسيين بكتابة الخطط التدريسية السنوية والشهرية واليومية للمادة.
6) مشاركة التدريسيين في دورات طرائق التدريس كل ثلاث أو أربع سنوات على الأقل.
7) العناية بمكتبة الكلية وتوفير ما أمكن من الكتب والمراجع.
8) تشجيع الطلبة على استعارة الكتب ومطالبتهم بتقديم تقارير وخلاصات.
9) معالجة مشكلة كثرة أعداد الطلبة في الصفوف.

واقترح الباحث في دراسته ما يلي:-

1) إجراء دراسات مماثلة تتناول صعوبات تدريس مواد أخرى.
2) إجراء دراسة مماثلة للتعرف على مشكلات تدريس مادة القانون الدولي الخاص.

3) إجراء دراسة للتعرف على أثر المطالعات الخارجية على تحصيل الطلبة في مادة القانون الدولي الخاص.

4) حث الطلبة على مطالعة المصادر الخارجية في مادة القانون الدولي الخاص. (الجميلي، 2003، ص3 – 65)

دراسة الأسدي 2003م

أجريت هذه الدراسة في بغداد وتهدف الى تحديد العقبات أو المشكلات التي تواجه المحامين في أثناء عملهم الوظيفي وتحديد المشكلات التي تواجه خريجي كليات القانون في أثناء العمل المهني واعتمد الباحث الاستبانة أداة رئيسية لبحثه وطبقها على عينة مكونة من 188 محامياً واستخدم الوسائل الإحصائية المتمثلة بالنسبة المئوية والوسط المرجح والوزن المئوي ومعامل ارتباط بيرسون في تحليل النتائج، وتوصل الباحث الى 20 مشكلة أهمها ما يلي:-

1) قلة خبرة المحامين الجدد. مما يتطلب مساعدة ميدانية من قبل أصحاب الخبرة.

2) عدم وجود ترتيب مهني ومشاهدات ميدانية لطلبة كليات القانون في المحاكم كافة في أثناء الدراسة الأكاديمية أسوة بما يحصل عليه الأطباء والمدرسون.

3) اختلاف الجانب النظري عن الواقع العملي.

4) الفهم الخاطئ لأهمية القانون من قبل الأفراد ودوره المهم في ديمومة الحياة واستقرارها.

5) عدم وجود أساليب الحداثة والتطور العملي في تطبيق القانون وبضوء نتائج الدراسة.

أوصى الباحث بما يلي:-

1) الإفادة من هذا الجهد من قبل مؤسسات الدولة.

2) تخصيص وحدات دراسية عملية لطلبة القانون وتوفير مشاهدات ميدانية لهم داخل المحاكم.

3) ضرورة عناية الدولة بالخريجين والطلبة من خلال وزارة العدل.

4) أن تسعى وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة الى توعية المواطن بأهمية ودور القانون في تسيير الحياة بأفضل صورة لضمان الأمن والاستقرار من خلال الندوات والمناقشات.

لذلك فقد اقترح الباحث ما يلي:-

1) القيام ببحوث ودراسات لمعرفة مشكلات المحامين في مراكز الشرطة ومقارنة نتائجها بالبحث الحالي.
2) إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية لمعرفة مشكلات العمل الوظيفي.
3) إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية بعد رفع الحصار الاقتصادي عن القطر[1] .

دراسة الأسدي 2003م

أجريت هذه الدراسة في بغداد، وتهدف الى تحديد اتجاهات طلبة كليات القانون نحو العمل المهني والوظيفي، وتكونت عينة البحث من 50 طالباً وطالبة من الصفوف الثالثة والرابعة في كليات القانون، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات واعتمد في تحليل النتائج على الوسائل الإحصائية المتمثلة في معامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الأداة والاختبار التائي وتوصل الى النتائج التالية:-

1) اتجاهات الطلاب (الذكور) نحو العمل المهني أفضل من الإناث.
2) اتجاهات طلاب محافظة بغداد نحو العمل المهني أفضل من طلاب المحافظات الأخرى.

وبضوء النتائج أوصى الباحث بما يلي:-

1) الاستفادة من نتائج البحث من قبل الوزارات وبخاصة العدل والتعليم العالي والتخطيط.
2) تفعيل دور النقابات وبخاصة نقابة المحامين في تشجيع ودعم الخريجين.

---

(1) (الاسدي، عبد الناصر – ص4 – 62)

واقترح الباحث ما يلي:-

1) إجراء دراسات مماثلة للدراسات الحالية لمعرفة اتجاهات الطلبة نحو العمل المهني والوظيفي في كليات أخرى.

2) إجراء دراسة مماثلة لمعرفة اتجاهات الطلبة نحو عمل المرأة في مهنة المحاماة .

3- مناقشة الدراسات السابقة

يحاول الباحث موازنة الدراسات السابقة وما أفاد منها وكما يلي:-

1) تدخل الدراسات السابقة في نطاق الدراسات الوصفية المسحية والدراسة الحالية من نمط هذه الدراسات هدفت الى تقويم تدريس التحقيق في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة وقد أفاد الباحث في خطوات واعداد ولاخراج البحث.

2) اعتمدت الدراسات السابقة استخدام الاستبانة والمقابلات الشخصية لجمع البيانات وقد أفاد الباحث استخدام نفس الأداة وترتيب فقرات الاستبانة وفقاً لاهداف بحثه.

3) تباين حجم ومجتمع العينات بين دراسة وأخرى ويرجع ذلك الى طبيعة البحث وأمكانية الباحث فقد أقتصر البحث في بعض الدراسات على محافظة واحدة لتمثل مجتمع البحث، اما عينة البحث في الدراسة الحالية فقد اختيرت ضمن مجتمع شمل ثلاث جامعات تمثل الرقعة الجغرافية للعراق وهي (بغداد، الموصل، البصرة).

4) أفاد الباحث في استخدام الوسائل الإحصائية في تفسير نتائج البحث وتحليل البيانات.

5) اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تناولت بالبحث تقويم تدريس جزء من مادة دراسية، في حين كانت اغلب الدراسات السابقة تهتم بتشخيص صعوبات تدريس مواد دراسة مستقلة.

الفصل الثالث
منهج البحث وإجراءاته

يتناول الباحث في هذا الفصل تحديد منهج البحث و مجتمعه واختيار عينة البحث، وإجراءات إعداده المتمثلة بالاستبانة والوسائل الإحصائية التي استعملت في إجراءات وتحليل البحث.

منهج البحث

أعتمد الباحث المنهج الوصفي لتحقيق أهداف بحثه.

ويقدم في هذا الفصل عرضاً للإجراءات التي أتبعها وهي:-

تحديد مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث الأصلي من تدريسيي مادة أصول المحاكمات الجزائية في الجامعات العراقية وطلبة الصف الرابع قانون للعام الدراسي (2003 – 2004). ونظراً لصعوبة تناول هذا المجتمع في الدراسة فقد ارتأى الباحث أن يقتصر على ثلاث جامعات وهي (جامعة بغداد – جامعة الموصل – جامعة البصرة) لتمثيل المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من العراق، وعليه يتألف مجتمع البحث من:-

آ. مجتمع الجامعات

يبلغ عدد كليات القانون في الجامعات الثلاثة (3) كليات أي بمعدل كلية واحدة في كل جامعة والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1)

كليات القانون موزعة على جامعات بغداد والموصل والبصرة

الجامعة	موقعها	عدد كليات القانون	المجموع
بغداد	بغداد	1	1
الموصل	نينوى	1	1
البصرة	البصرة	1	1
المجموع	3	3	3

ب- مجتمع التدريسيين

بلغ عدد التدريسيين الذين يدرسون (مادة أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الادعاء العام، التحري وجمع الأدلة، التحقيق، والإحالة على المحاكمة) في كليات القانون في جامعات بغداد والموصل والبصرة (10) تدريسيين، بواقع (4) تدريسيين في جامعة بغداد و(3) تدريسيين في جامعة الموصل و(3) تدريسيين في جامعة البصرة، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (2)

تدريسيو مادة أصول المحاكمات الجزائية موزعين على الجامعات الثلاثة

الجامعة	الموقع	العدد
بغداد	بغداد	4
الموصل	نينوى	3
البصرة	البصرة	3
المجموع	3	10

جـ- مجتمع الطلبة

بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون مادة أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الادعاء العام، التحري وجمع الأدلة، التحقيق، والإحالة على المحاكمة) في كليات القانون في الجامعات الثلاثة (663) طالباً وطالبة بواقع (384) طالباً و(279) طالبة موزعين على الكليات الثلاثة، اذ بلغ عدد الطلبة في كليات القانون في جامعة بغداد (319) طالباً وطالبة بنسبة (48%) من مجموع الطلبة الكلي وبواقع (158) طالباً بنسبة (23%) و(161) طالبة بنسبة (24%). وبلغ عدد الطلبة في كلية القانون في جامعة الموصل (152) طالباً وطالبة بنسبة (22.26%) من مجموع الطلبة وبواقع (113) طالباً بنسبة (17.043%) و(39) طالبة بنسبة (5.882%) في حين بلغ مجموع الطلبة في كلية القانون في جامعة البصرة (192) طالباً وطالبة وبواقع (113) طالباً بنسبة (17.43%) و(79) طالبة بنسبة (11.915%) والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3)

مجتمع الطلبة موزعين على كليات القانون في الجامعات الثلاثة

الكلية	البنين	النسبة المئوية	البنات	النسبة المئوية	العدد الكلي	النسبة المئوية
قانون بغداد	158	23.831	161	24.283	319	48.114
قانون الموصل	113	17.043	39	5.882	152	22.926
قانون البصرة	113	17.043	79	11.915	192	28.960
المجموع	384	57.912	279	42.081	663	%100

عينة البحث

آ. العينة الاستطلاعية:ـ

أولاً. عينة الطلبة الاستطلاعية:ـ

تم اختيار ثلاثة تدريسيين لتطبق عليهم الاستبانة الاستطلاعية وبمعدل تدريسي واحد من كل كلية (ملحق رقم1).

أختار الباحث (30) طالباً وطالبة ليطبق عليهم الاستبانة الاستطلاعية بواقع (20) طالباً و(10) طالبات (ملحق رقم2).

ب. العينة الأساسية:-

أولا. عينة التدريسيين الأساسية:-

أختار الباحث عدداً من التدريسيين الذين يدرسون مادة أصول المحاكمات الجزائية في كليات القانون في الجامعات الثلاث وبلغ عددهم (7) سبعة تدريسيين بعد أستبعاد العينة الاستطلاعية والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4)

عينة التدريسيين الأساسية

الجامعة	الموقع	عدد التدريسيين
بغداد	بغداد	3
الموصل	نينوى	3
البصرة	البصرة	1
المجموع		7

ثانياً : عينة الطلبة الأساسية:-

أن اغلب أدبيات البحث التربوي قد أشارت الى أن حجم العينة المناسبة يعتمد على نوع البحث. وفي مجال البحث الوصفي المسحي يكون الحد الأدنى المقبول للعينة يعادل (10%) من مجتمع البحث (الخطيب وآخرون، 1985، ص110) ويقترح آخرون أن يكون أقل عدد لأفراد العينة في الدراسات الوصفية (20%) اذا كان أفراد المجتمع بضع مئات (احمد سليمان، 2002، ص168) ولكون البحث الحالي من البحوث الوصفية المسحية فقد اختار الباحث (156) طالباً وطالبة من مجتمع البحث الكلي من طلبة الصف الرابع الذين يدرسون مادة أصول المحاكمات الجزائية في كليات القانون منهم (106) طلاب يشكلون نسبة (15.987%) و (50) طالبة يشكلون نسبة (7.541%) من مجتمع البحث وبواقع (40) طالباً بنسبة (25.641%) و(20) طالبة بنسبة (12.821%) في كلية القانون جامعة بغداد، وبواقع (36) طالباً بنسبة (23.076%) و(15) طالبة بنسبة (9.615%) في كلية القانون جامعة الموصل، وبواقع (30) طالباً بنسبة (19.231%) و(15) طالبة بنسبة (9.615%) في كلية القانون جامعة البصرة والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5)

عينة الطلبة الأساسية

الجامعة	الموقع	طلاب	النسبة المئوية	طالبات	النسبة المئوية	العدد الكلي	النسبة المئوية
بغداد	بغداد	40	25.642	20	12.821	60	38.462
الموصل	نينوى	36	23.076	15	9.615	51	32.692
البصرة	البصرة	30	19.231	15	9.615	45	28.846
المجموع		106	67.949	50	32.051	156	%100

ثالثاً : أداة البحث:-

بما أن البحث الحالي يهدف الى التعرف على وجهات نظر التدريسيين والطلبة إزاء تدريس علم التحقيق الجنائي ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية في كليات القانون بالجامعات العراقية، وكذلك التعرف على مقترحاتهم، فقد أختار الباحث الاستبانة أداة رئيسة لبحثه لعدم وجود أداة جاهزة وملائمة لجمع معلومات تتناسب واغراض البحث وأهدافه ولكونها من اكثر الأدوات الشائعة في البحوث التربوية من اجل الحصول على البيانات والمعلومات [1] ويمكن إرسالها الى أشخاص في مناطق بعيدة، فضلاً عما تتمتع به من مزايا أهمها الاقتصاد في الوقت والجهد، كما يمكن ترتيب فقراتها ونتائجها وتفسير بياناتها بسهولة [2] كي يتم التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في مجالات البحث ووضع المقترحات في ضوء ذلك.

خطوات إعداد أداة البحث

تم اتباع الخطوات الآتية:-

1) إجراء مقابلات شخصية مع عينة من التدريسيين وطلبة الدراسات العليا ومختصين في ميدان التحقيق لاستطلاع آرائهم في تدريس موضوع التحقيق الجنائي ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية من خلال خبرتهم وتجربتهم الميدانية، اذ تعد المقابلة وسيلة مهمة لجمع المعلومات في مثل هذه البحوث.
2) الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة لتكوين فكرة واضحة عن معرفة وبناء مجالات الدراسة التي ستتضمنها الاستبانة الاستطلاعية كذلك معرفة وبناء الاستبانة النهائية حيث تم حصر الجوانب الرئيسة لدارسة المشكلة وتحديد الكثير من الفقرات من خلال المقالات والبحوث إضافة الى خبرات المختصين والإطار العام الذي يحيط بمشكلة البحث.

([1]) (ابو النيل، 1984، ص20)

([2]) (لنور، 1990، ص92)

3) أفاد الباحث من خبرته واطلاعه على الأدبيات والدراسات السابقة المقارنة من الدراسة الحالية، لإضافة معلومات الى ما حصل عليه من الاستبانة الاستطلاعية المفتوحة والمقابلات الشخصية.

4) وجهت الاستبانة المفتوحة الى عينة عشوائية من التدريسيين والطلبة تضمنت سؤالين هما:-

آ- ما هو تقويمكم ووجهة نظركم بتدريس علم التحقيق الجنائي ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الادعاء العام، التحري وجمع الأدلة، التحقيق، والإحالة على المحاكمة) ضمن المجالات الآتية (الأهداف، محتوى الكتاب، طرائق التدريس، الطلبة، التدريسيين، اساليب الاختبارات وتقويمها).

ب- ما هي مقترحاتكم لتطوير وتحسين تدريس علم التحقيق الجنائي في كليات القانون في مجال (الأهداف، المحتوى ، طرائق التدريس، الطلبة، التدريسيين، اساليب الاختبارات وتقويمها) [1] .

5) طبقت الاستبانة الاستطلاعية بعد شرح أهداف البحث وتوضيح الفقرات التي قد تكون غامضة، فضلاً عن تشجيع أفراد العينة للإجابة عن الفقرات بموضوعية تحقيقاً لأهداف البحث.

6) تم إعادة ترتيب وتنظيم وتبويب فقرات الاستبانة بواقع (6) مجالات في استبانة التدريسيين و(6) مجالات في استبانة الطلبة [2] .

7) صدق الاستبانة:-

يعرف الصدق بأنه قدرة الأداة على قياس ما وضعت لاجله (العجيلي، 2000، ص389) فأداة البحث تكون صادقة عندما يكون بمقدورها قياس حقيقة ما وضعت لقياسه [1] .

---

(1) (انظر الملحقين 1، 2)

(2) (انظر الملحقين 1، 2)

وقد أشار (Eble) الى ضرورة عرض أداة البحث على الخبراء والمختصين لتقرير مدى ما تمثل هذه الفقرات للصفة المراد قياسها[2] .

لذلك تم عرض فقرات الاستبيان بصيغته الأولية على مجموعة من الخبراء والمختصين[3] لاجل التأكد من صلاحية الفقرات من حيث الشمول ووضوح الصياغة لإيجاد الصدق الظاهري الذي يعد من الشروط الضرورية التي يفترض أن تتوفر في أداة البحث. وبعد بيان آرائهم ومقترحاتهم بدمج بعض الفقرات المتشابهة وحذف البعض الآخر تم أعداد الاستبيان بصيغته النهائية[4] ، والجدولان رقم (6،7) يوضحان عدد فقرات الاستبانة الخاصة بالتدريسيين والطلبة قبل عرضها على الخبراء وبعده.

الجدول رقم (6)

عدد فقرات استبانة التدريسيين قبل عرضها على الخبراء وبعده

المجال	عدد الفقرات بصيغتها الأولية	عدد الفقرات المستبعدة	عدد الفقرات النهائي
الأهداف	9	3	6
المحتوى	9	2	7
طرائق التدريس	15	4	11
الطلبة	10	2	8
التدريسيين	10	3	7
التقويم	10	3	7
المجموع	63	17	46

---

(1) (الغريب، 1962، ص677)

(2) (Eble، 1972، ص556)

(3) (ملحق رقم 7)

(4) (انظر الملحقين رقم 5 ، 6)

الجدول رقم (7)

عدد فقرات استبانة الطلبة قبل عرضها على الخبراء وبعده

المجال	عدد الفقرات بصيغتها الأولية	عدد الفقرات المستبعدة	عدد الفقرات النهائي
الأهداف	9	1	8
المحتوى	10	2	8
طرائق التدريس	11	3	8
الطلبة	12	4	8
التدريسيين	8	---	8
التقويم	8	---	8
المجموع	58	10	48

وجربت الاستبانة للتثبت من وضوح الفقرات وطبقت على (30) طالباً وطالبة و(3) تدريسيين فتبين أن الفقرات واضحة لديهم وأن متوسط وقت الإجابة هو (40) دقيقة.

8) ثبات الاستبانة:-

يعد الثبات من صفات أدوات القياس التي يجعلها ممكنة بالاعتماد عليها في البحوث، ويعني ثبات الأداة أنها تمثل استقراراً وتقارباً في النتائج اذا طبقت أكثر من مرة في ظروف مماثلة على العينة نفسها[1].

ولقياس الثبات طرائق عديدة، ومن أجل التأكد من أداة البحث التي يفترض أن تكون ثابتة أعتمد الباحث إعادة تطبيق الاستبانة على عينة من الطلبة مكونة من (30) طالباً وطالبة في كلية القانون – جامعة الموصل، وكانت المدة بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني أسبوعين، وهذا ما أشار إليه (Adams) الى أن الفقرة

---

(1) (عودة، 2000، ص345)

الزمنية بين التطبيق الأول للأداة والتطبيق الثاني لها يجب أن لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاثة [1].

وباستخدام معامل ارتباط بيرسون ظهر أن المتوسط العام لثبات المجالات هو 0.84 وذلك من خلال العلاقة بين الدرجات في التطبيقين وفق الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)

معاملات ثبات الأداة وفق مجالاتها الستة

مجال1	مجال2	مجال3	مجال4	مجال5	مجال6	المتوسط العام لثبات المجالات
0.76	0.84	0.90	0.83	0.89	0.82	0.84

ولهذا فأن جميع الفقرات كانت واضحة للطلبة، وأن متوسط وقت الإجابة (40) دقيقة، ويلاحظ أن معاملات الثبات كانت جميعها بين (0.76) و(0.90) وبذلك يمكن استعمال الاستبانة حيث تعد مثل هذه النسب مقبولة عند موازنتها بالميزان العام لتقويم معامل الارتباط [2].

تطبيق أداة البحث

بعد إكمال إجراءات الاستبانة من صدق وثبات تم تطبيقها بصورة فعلية خلال الفترة الواقعة بين 20 / 3 / 2004 حيث قام الباحث بتوزيعها على أفراد العينة في محافظتي بغداد ونينوى بنفسه واستعان بأحد طلبة الدراسات العليا في القانون من سكنة محافظة البصرة لتوزيعها على أفراد العينة في جامعة البصرة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الخاصة بالباحث وبلغ عدد أفراد عينة البحث الأساسية المشمولة بالدراسة (7) سبعة تدريسيين و (156) طالباً وطالبة.

(1) (Adams, 1910, p.85)

(2) (البياتي، 1977، ص194)

وبعد انتهاء تطبيق الاستبانة تم فحصها للتثبت من دقة الإجابات ثم شرع بتفريغ الإجابات في استمارات خاصة أعدت لهذا الغرض.

الوسائل الإحصائية

استعمل الباحث الوسائل الإحصائية الآتية لأغراض بحثه:-

1. معامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الأداة بطريقة إعادة الاختبار.

$$\text{ر} = \frac{\text{ن مج س ص} - (\text{مج س})(\text{مج ص})}{\{\text{ن مج س}^2 - (\text{مج س})^2\}\{\text{ن مج ص}^2 - (\text{مج ص})^2\}}$$

إذ تمثل:-

ن- عدد أفراد العينة.

س- درجات التطبيق الأول.

ص- درجات التطبيق الثاني. (البياتي، 1977، ص181)

2. النسبة المئوية لغرض:-

آ. وصف مجتمع عينة البحث.

ب. تشخيص الآراء بشأن بعض فقرات الاستبانة.

جـ. ترتيب المقترحات ترتيباً تنازلياً وفقا لقيمة النسبة لكل مقترح.

3. معادلة الوسط المرجح والوزن المئوي (هيكل، 1966، ص230) لغرض معرفة الدرجة التي تحققت بها كل فقرة من فقرات الاستبيان وكما يأتي:-

آ. معادلة الوسط المرجح= $$\frac{\text{ت}^1 \times 2 + \text{ت}^2 \times 1 + \text{ت}^3 \times \text{صفر}}{\text{ت ك}}$$

ب. معادلة الوزن المئوي= $$\frac{\text{الوسط المرجح}}{\text{الدرجة القصوى}} \times 100$$

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها

يتضمن هذا الفصل عرضاً وتفسيراً للنتائج التي توصل إليها البحث لتحقيق أهدافه من خلال التعرف على وجهات نظر التدريسيين والطلبة في الجامعات العراقية إزاء تدريس ودراسة علم التحقيق الجنائي وفق المجالات الستة الآتية (الأهداف، المحتوى، طرائق التدريس، الطلبة، التدريسيين، التقويم) والتعرف على المقترحات التي يقدمونها بشأن تطوير تدريس هذا العلم في المجالات المذكورة انفاً.

واعتمد الباحث بعرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها حسب المجالات على الوسط المرجح والوزن المئوي ووفق الوزن الذي استخدمه (0.1.2) في معاملة مقياسه الثلاثي، وبعد ذلك تم ترتيب الفقرات حسب مجالات الاستبيان ترتيباً تنازلياً وأعتبر المعيار للتمييز بين الفقرات المتحققة والتي تحصل على واحد فاكثر للوسط المرجح و(50) فاكثر للوزن المئوي والفقرات غير المتحققة والتي تحصل على أقل من (1) للوسط المرجح وأقل من (50) للوزن المئوي.

وفيما يأتي عرضٌ وتفسيرٌ للنتائج حسب مجالات البحث من وجهة نظر التدريسيين أولاً ثم من وجهة نظر الطلبة ثانياً والمقترحات التي قدموها ثالثاً.

أولاً- من وجهة نظر التدريسيين

في مجال الأهداف

أظهرت النتائج الخاصة في مجال الأهداف بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (2.00) كحد أعلى و(0.85) كحد أدنى والوزن المئوي بين (100) كحد أعلى و(42.57) كحد أدنى، ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (5) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (2.00 – 1.00) والوزن المئوي بين

(100 – 50) وعدد الفقرات غير المتحققة فقرة واحدة فقط بلغ الوسط المرجح لها (0.85) والوزن المئوي (42.57) والجدول رقم 9 يوضح ذلك.

جدول رقم (9)

ترتيب فقرات مجال الأهداف تنازليا حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئويمن وجهة نظر التدريسيين

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	1	لا يؤخذ بنظر الاعتبار رأي التدريسيين عند وضع الأهداف الخاصة بمواضيع التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية	7	–	–	2.00	100
2	3	الأهداف غير كافية لتصنيف ما هو مطلوب من تدريس التحقيق	4	2	1	1.24	71.24
3	6	الأهداف غير كافية لشعور الطلبة بأهمية التحقيق في ميدان العدل	3	3	1	1.28	64.28
4	4	ضعف ارتباط الأهداف بواقع تدريس التحقيق	3	2	2	1.14	57.14
5	5	الحصص المخصصة لتدريس المادة غير كافية لتحقيق الأهداف	2	3	2	1.00	50.00
6	2	يتمكن بعض التدريسيين من اشتقاق الأهداف السلوكية وصياغتها	2	2	3	0.85	42.57

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-لا يؤخذ بنظر الاعتبار رأي التدريسيين عند وضع الأهداف الخاصة بمواضيع التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية.

احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى بين فقرات الأهداف إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2) والوزن المئوي (100).

قد يكون السبب في هذه النتيجة ضعف الصلة والتعاون بين لجان المنهج وتأليف الكتب من جهة وتدريسي مادة أصول المحاكمات الجزائية من جهة أخرى باعتبار أن دور التدريسيين ينحصر في تنفيذ تدريس محتوى المادة.

لابد من أخذ رأي التدريسيين عند وضع أهداف تدريس المادة لأن الأهداف تساعد على تنظيم جهدهم وتوجيه أنشطتهم وأساليبهم نحو الأهداف العلمية والتعليمية [1]وأن لهم الدور الكبير في تطوير المناهج لما لهم من خبرة ودراية لقدرات الطلبة ورغباتهم وميولهم.

-الأهداف غير كافية لتحقيق ما هو مطلوب من تدريس التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالمرتبة الثانية إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي 71.42 ويرى الباحث أن السبب في هذه النتيجة هو أن أهداف تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية بشكل عام لم توضع من قبل لجان تضم علماء تربويين أو ممن لهم خبرة في اشتقاق الأهداف العامة أو الخاصة أو السلوكية.

-الأهداف غير كافية لشعور الطلبة بأهمية التحقيق في ميدان العدل.

حصلت هذه الفقرة على الترتيب الثالث إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.28) والوزن المئوي (64.28). وهي نتيجة طبيعية لأن الطلبة والتدريسيين لم يطلعوا على هذه الأهداف بل أن الكتاب المقرر لم يذكر أهداف تدريس المادة، إذ أن لكل عملية تعليمية أهداف، والغرض منها الوصول إلى المستوى الأفضل في تدريسها

---

(1) (اتحاد المعلمين، 1976، ص34)

وتعد الركيزة الأولى وصمام الأمان للعملية التعليمية وبدونها لا يمكن أن نقيم مقرراً دراسياً أو برنامجاً على نحو فعال [1].

-ضعف ارتباط الأهداف بواقع تدريس التحقيق.

جاءت هذه الفقرة في الترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.14) والوزن المئوي (57.14). قد يكون السبب في هذه النتيجة شعور بعض التدريسيين بأن الأهداف لا ترتبط بواقع تدريس التحقيق وعليه ينبغي صياغة الأهداف التي ترتبط بواقع علم التحقيق الجنائي، إذ تعد المادة الدراسية من حيث مجالاتها واختيارها وتتابعها ومكوناتها مصدراً ضرورياً لاشتقاق الأهداف كما أن تتابع محتوى المادة الدراسية من العام إلى الخاص تعد مهمة عند استنباط الأهداف [2].

-الحصص المخصصة لتدريس المادة لا تكفي لتحقيق الأهداف.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الخامس في مجال الأهداف، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.00) والوزن المئوي (50) ويعزى سبب هذه النتيجة إلى كثرة مفردات ومواضيع مادة أصول المحاكمات الجزائية التي تتضمن بعض موضوعات التحقيق وفق ما نص عليها القانون.

-يتمكن بعض التدريسيين من اشتقاق الأهداف السلوكية وصياغتها.

حصلت هذه الفقرة على الترتيب السادس والأخير بين فقرات مجال الأهداف وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.85) والوزن المئوي (42.57) يرى البعض أن الأهداف التربوية ينبغي أن تصاغ على شكل أنماط سلوكية وأن التدريسيين قد يضعون أهدافهم الخاصة التي قد تظهر بشكل ضمني في صياغتهم للامتحانات اليومية والشهرية والنهائية، ويرى الباحث أن هذه النتيجة هي بسبب قلة الدورات التربوية التي يشترك فيها تدريسييو المادة.

---

(1) (عطية، 1990، ص118)

(2) (السعيد، 1998، ص72)

في مجال المحتوى

أظهرت النتائج الخاصة في مجال المحتوى بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (2.00) كحد أعلى و(0.85) كحد أدنى والوزن المئوي لها بين (100) كحد أعلى و(42.85) كحد أدنى ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (6) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (2.00 – 1.28) والوزن المئوي بين (100 – 64.28) وعدد الفقرات غير المتحققة واحدة فقط بلغ الوسط المرجح لها (0.85) والوزن المئوي (42.85) والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

ترتيب فقرات مجال المحتوى تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر التدريسيين

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	4	يفتقر الكتاب إلى التطبيقات العملية في مجال التحقيق	7	–	–	2.00	100
2	2	أغفلت مواضيع الكتاب الكثير من التفاصيل الخاصة بموضوع التحقيق	6	1	–	1.85	92.85
3	7	أغفلت موضوعات الكتاب الجوانب الفنية للتحقيق	5	2	–	1.71	85.71
4	1	مفردات ومواضيع الكتاب كثيرة ومتداخلة	4	2	1	1.42	71.42
5	3	يفتقر الكتاب إلى عنصر الإثارة والتشويق	3	3	1	1.33	64.28
6	5	مادة الكتاب قديمة نسبياً ولا تحفل بالتطورات المستجدة في مجال التحقيق	3	2	2	1.14	57.14
7	6	ضعف التنسيق بين موضوعات محتوى الكتاب	2	2	3	0.85	42.85

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-يفتقر الكتاب إلى التطبيقات العملية في مجال التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول ضمن فقرات المحتوى إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (2) والوزن المئوي (100). ويرى الباحث أن السبب في هذه النتيجة هو كثرة المفردات والمواضيع التي يتضمنها كتاب أصول المحاكمات الجزائية وعدم الاهتمام بتدريس التحقيق الجنائي بوصفه علماً وفناً كباقي العلوم القانونية.

أن إعداد منهاج مستقل للتحقيق الجنائي يتضمن مواضيع عملية يمكن الطلبة من تنمية مهارتهم ويحفزهم للإفادة بشكل أكبر.

-أغفلت مواضيع الكتاب كثيراً من التفاصيل الخاصة بموضوع التحقيق.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثاني، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.85) والوزن المئوي (92.85) ويعود سبب ذلك إلى أن موضوعات التحقيق لا تشبع حاجات الطلبة كونها تناولت الجانب القانوني وأغفلت الجوانب الأخرى التي تعد من شروط بناء المنهج الجيد (وأن نجاح تخطيط المنهج يتوقف على جوانب فنية كثيرة، إذا لم تتحقق فأنه لا يبلغ غايته) [1].

-أغفلت مواضيع الكتاب الجوانب الفنية للتحقيق.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثالث وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.71) ووزنها المئوي (85.71)، والجوانب الفنية هي كل ماله علاقة بالمهارات والأساليب والطرق التي يستخدمها المحقق للوصول إلى الهدف، ويرى الباحث أن سبب هذه النتيجة يعود إلى أن تأليف الكتاب لم يخصص لمادة التحقيق الجنائي بوصفه علماً وفناً وانما تضمن مواضيع أخرى.

-مفردات ومواضيع الكتاب كثيرة ومتداخلة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) ووزنها المئوي (71.42)، وهذه الحقيقة ظاهرة من عنوان الكتاب التدريسي

---

(1) (البياتي، 1978، ص445)

(أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الادعاء العام، التحري وجمع الأدلة، التحقيق، والإحالة على المحاكمة).

إذ أن كل مفردة أو موضوع من المواضيع الواردة في عنوان الكتاب يمكن أن يشكل مادة دراسية متكاملة تكون من صلب اختصاص طلبة القانون.

-يفتقر الكتاب إلى عنصر الإثارة والتشويق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الخامس إذ بلغ الوسط المرجح لها (1.28) ووزنها المئوي (64.28) وأن أسباب ذلك تعود إلى عدم احتواء الكتاب إلى التطبيقات العملية وكثرة مفرداته وقلة استخدام التقنيات التربوية في طرائق التدريس.

-مادة الكتاب قديمة نسبياً ولا تحفل بالتطورات المستجدة في مجال التحقيق.

أخذت هذه الفقرة الترتيب السادس في مجال المحتوى إذ بلغ الوسط المرجح لها (1.14) والوزن المئوي (67.14). وقد يكون السبب في هذه النتيجة عدم وجود كتاب مستقل بمادة التحقيق وعدم الاطلاع على الأساليب الحديثة والمطبوعات والكتب العربية والأجنبية وعدم الاهتمام بهذا العلم على المستوى الأكاديمي.

-ضعف التنسيق بين موضوعات محتوى الكتاب.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب السابع والأخير في مجال المحتوى إذ بلغ الوسط المرجح لها (0.85) ووزنها المئوي (42.85). قد يكون السبب في ذلك المسؤولين عن اعداد الكتاب ولجان المناهج الخاصة بالعلوم القانونية إذ لم يتم التنسيق في ترابط المعلومات بين مواد الكتاب نفسه دون مراعاة أسس بناء المناهج الدراسية.

في مجال طرائق التدريس

أظهرت النتائج الخاصة في مجال طرائق التدريس بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.85) كحد أعلى و(0.28) كحد أدنى والوزن المئوي بين (92.85) كحد أعلى و(14.28) كحد أدنى ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (6) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين(1.85 – 1) والوزن المئوي بين (92.85 – 50.00) وعدد

الفقرات غير المتحققة (5) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.71 – 0.14) والوزن المئوي بين (35.71 – 7.14) والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

جدول رقم (11)

ترتيب فقرات مجال طرائق التدريس تنازلياً حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر التدريسيين

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقــــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	1	يستخدم التدريسي طريقة الإلقاء في تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية	6	1	–	1.85	92.85
2	4	يقع العبء الأكبر في تدريس المادة على التدريسي	5	2	–	1.71	85.71
3	7	يهتم التدريسي بربط القضايا التحقيقية الواقعية مع موضوع الدرس	5	1	1	1.57	78.57
4	8	يراعي التدريسي الفروق الفردية بين الطلبة	4	2	1	1.42	71.42
5	9	يعتمد التدريسي على دليل معين يعينه بتدريس المادة	4	1	2	1.28	64.28
6	5	يطلع التدريسي على الدوريات الحديثة في مجال التدريس	2	3	2	1.00	50.00
7	10	يشجع التدريسي الطرائق التي تؤكد كتابة البحوث في التحقيق	2	1	4	0.71	35.71
8	2	يستخدم التدريسي طريقة المناقشة في تدريس موضوعات التحقيق	1	2	4	0.57	28.57
9	3	يكون الطالب محور العملية التعليمية من خلال مناقشة البحوث الخاصة بالتحقيق أثناء الدرس	–	3	4	0.42	21.42
10	11	تستخدم التقنيات التربوية الحديثة في طرائق التدريس	–	2	5	0.28	14.28
11	6	يشترك التدريسي في دورات تدريبية خاصة بطرائق تدريس التحقيق	–	1	6	0.14	7.14

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-يستخدم التدريسي طريقة الإلقاء في تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول في مجال طرائق التدريس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.85) والوزن المئوي (92.85)، ويرى الباحث أن هنالك عدة أسباب لاستخدام هذه الطريقة منها سهولة استخدامها، قلة اطلاع التدريسيين على الأساليب الحديثة في التدريس، كثرة مفردات ومواضيع المنهج، قلة استخدام التقنيات التربوية وغيرها من الأسباب. أن الاعتماد على هذه الطريقة فقط يؤدي إلى ضعف المستوى العلمي للطلبة لأنه لا يستخدم غير الذاكرة وقليل من الفهم فلا يجد الطلبة فرصة للعمل واستخدام ملكاتهم[1] .

-يقع العبء الأكبر في تدريس المادة على التدريسي.

أخذت هذه الفقرة الترتيب الثاني، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.71) والوزن المئوي (85.71). ويعزى سبب هذه النتيجة إلى استخدام طريقة الإلقاء من قبل التدريسيين، وعدم الاهتمام بكتابة البحوث من قبل الطلبة وقلة استخدام التقنيات التربوية وقلة الزيارات الميدانية للدوائر العدلية وقلة التحضير اليومي للمادة من قبل الطلبة، لذلك لا بد من وضع خطة درس يكون فيها الطالب محور العملية التعليمية وتطبيق طريقة التدريس الملائمة لغرض إظهار مواهب الطلبة وخلق الجرأة الأدبية في نفوسهم لأنها من ضرورات العمل الوظيفي والمهني لخريجي القانون.

- يهتم التدريسي بربط القضايا التحقيقية الواقعية مع موضوع الدرس.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثالث إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.57) والوزن المئوي (78.57) وهي نتيجة إيجابية يعزى سببها إلى حرص التدريسيين لإفادة الطلبة وإيصال المعلومات إلى أذهانهم من خلال القضايا التحقيقية الواقعية أو الخيالية.

---

(1) (الحمد، 985، ص315)

-يراعي التدريسي الفروق الفردية بين الطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الرابع وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي (71.42) إذ يختلف الطلبة فيما بينهم في دوافعهم الثانوية بالرغم من الفرضية القائلة بأن جميع الطلبة لهم نفس الدوافع والأهداف، ويعمل النظام التربوي على خلق دوافع لدى الطلبة يرى المجتمع إنها مهمة، وغالباً ما يهمل النظام التربوي الفروق الفردية بين الطلبة [1].

ويرى الباحث في النتيجة التي توصل إليها في البحث الحالي حرص التدريسيين ومراعاتهم للفروق الفردية بين الطلبة سواء في طرائق التدريس أو الأسئلة الاختبارية.

-يعتمد التدريسي على دليل معين يعينه بتدريس المادة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الخامس وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.28) والوزن المئوي (64.28) ويعود سبب هذه النتيجة إلى محاولة بعض التدريسيين للاعتماد على دليل يعينهم بتدريس المادة من خلال جهودهم الشخصية وذلك لقلة الدورات التي يشترك بها التدريسيون في مجال طرائق التدريس.

-يطلع التدريسي على الدوريات الحديثة في مجال التدريس.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب السادس وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.00) والوزن المئوي (50) أن عدداً من تدريسيي المادة وبجهودهم الشخصية يحاولون الاطلاع على الدوريات الحديثة في مجال التدريس، وأن قلة اشتراكهم في الدورات والندوات الخاصة بطرائق التدريس يقلل من إطلاع معظم التدريسيين على الدوريات الحديثة.

---

(1) (وزارة التعليم العالي، ص15)

-يشجع التدريسي الطرائق التي تؤكد على كتابة البحوث في التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب السابع وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.71) والوزن المئوي (35.71). وتتجاوب هذه النتيجة مع نتيجة الفقرة (8) في مجال الطلبة من وجهة نظر الطلبة، أن سبب قلة كتابة البحوث في مادة التحقيق هو عدم توجيه الطلبة وتحفيزهم من قبل التدريسيين.

- يستخدم التدريسي طريقة المناقشة في تدريس موضوعات التحقيق.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثامن إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.57) والوزن المئوي (28.57)، يعود سبب هذه النتيجة السلبية إلى استخدام الطريقة التقليدية بالدرجة الرئيسة وقد تستخدم هذه الطريقة خلال مناقشة القضايا التحقيقية التي يحاول التدريسيي ربطها مع مادة الدرس في بعض الاحيان.

-يكون الطالب محور العملية التعليمية.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب التاسع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.42) والوزن المئوي (27.42)، وقد يكون سبب هذه النتيجة السلبية كثرة استخدام التدريسيين الطريقة التقليدية وقلة استخدام طرائق المناقشة أو كتابة البحوث الخاصة بالتحقيق وعرضها على الطلبة بشكل محاضرة من قبل الطالب أن هذه النتيجة تؤثر سلباً في خلق الجرأة الأدبية لدى الطلبة.

-تستخدم التقنيات التربوية الحديثة في طرائق التدريس.

احتلت هذه الفقرة الترتيب العاشر في مجال طرائق التدريس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.28) والوزن المئوي (14.28).

أصبح استخدام الوسائل والتقنيات التربوية عنصراً مهماً ومتمماً للطرائق التدريسية في عملية التعليم والتعلم وأن قلة استخدامها قد يكون بسبب عدم توفرها أو قلة خبرة التدريسيين باستخدامها. فضلاً عن ذلك فأن كثرة وتداخل موضوعات التحقيق وقلة الساعات المخصصة لتدريس المادة وقلة الدورات التدريبية التي تشترك فيها التدريسيون في مجال طرائق التدريس كان السبب في هذه النتيجة.

- يشترك التدريسي في دورات تدريبية خاصة بطرائق تدريس التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأخير إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.14) والوزن المئوي (7.14)، وأن سبب ذلك يعود إلى قلة اهتمام تدريسيي القانون بالعلوم التربوية والنفسية، والتركيز على المعلومات القانونية بالرغم من أهمية وترابط العلوم لغرض إفادة الطلبة.

في مجال الطلبة

أظهرت النتائج الخاصة في مجال الطلبة بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.85) كحد أعلى و(0.42) كحد أدنى والوزن المئوي بين (92.85) كحد أعلى و(21.42) كحد أدنى ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (5) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.85 – 1.00) والوزن المئوي بين (92.85 – 50) وعدد الفقرات غير المتحققة (3) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.71 – 0.42) والوزن المئوي بين (35.71 – 21.42) والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (12)
ترتيب فقرات مجال الطلبة تنازلياً
حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي
من وجهة نظر التدريسيين

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	2	يعتمد الطلبة على التدريسي بوصفه مصدراً رئيسياً للمعلومات	6	1	-	1.85	92.85
2	4	انخفاض مستوى الاعداد المسبق للطلبة في المراحل السابقة	4	2	1	1.42	71.42
3	8	قساوة ظروف بعض الطلبة تحد من اندفاعهم نحو الدراسة	3	3	1	1.28	64.28
4	3	يلجأ بعض الطلبة إلى طرح أسئلة غير مجدية أثناء الدرس	2	4	1	1.14	57.14
5	5	هدف الطالب هو الدراسة لغرض النجاح فقط	2	5	-	1.00	50.00
6	7	ضعف الجرأة الأدبية عند بعض الطلبة تبعدهم عن التفاعل مع الدرس	2	1	4	0.71	35.71
7	1	كثرة تغيب الطلبة عن الدرس	1	2	4	0.57	28.57
8	6	يرغب الطلبة باعداد البحوث التي تخص التحقيق	1	1	5	0.42	21.42

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-يعتمد الطلبة على التدريسي بوصفه مصدراً رئيسياً للمعلومات.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول في مجال الطلبة إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.85) والوزن المئوي (92.85)، وهذه النتيجة ستتفق مع نتيجة الفقرة (4) في مجال طرائق التدريس ويرى الباحث أن الأسباب نفسها هي التي ادت إلى هذه النتيجة.

-انخفاض مستوى الاعداد المسبق للطلبة في المراحل السابقة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثاني إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي (71.42). ويعزى سبب هذه النتيجة إلى عدم تدرج المادة خلال المراحل السابقة بالدرجة الرئيسة وعدم الاهتمام بالمواد الدراسية الأخرى بعد أداء الاختبار بالدرجة الثانية.

-قساوة ظروف بعض الطلبة تحد من اندفاعهم نحو الدراسة.

جاءت هذه الفقرة بالمرتبة الثالثة وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.28) والوزن المئوي (64.28)، ويعزى السبب في هذه النتيجة للظروف الصعبة التي يعانيها الطلبة خلال السنة الدراسية 2003 – 2004 وخاصة طلبة المحافظات ومن الضروري أن تهيئ الجامعات الظروف الطبيعية لطلبتها لتجاوز هذه المشكلة.

-يلجأ بعض الطلبة إلى طرح أسئلة غير مجدية في أثناء الدرس.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الرابع وبلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.14) والوزن المئوي (57.14) وأن سبب هذه النتيجة هو انخفاض مستوى الاعداد المسبق للطلبة وهذه المشكلة يعانيها الطلبة في جميع مراحل كليات القانون لقلة الثقافة القانونية لدى الطلبة وانعدام تدريس مبادئ علوم القانون بالمراحل السابقة للدراسة الجامعية.

-هدف الطالب هو الدراسة لغرض النجاح فقط.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.00) والوزن المئوي (50) وهذا يعني أن نصف الطلبة يقرأون ويفهمون المادة لغرض أداء الاختبار.

ومنذ أن أنشئت النظم التربوية كان تصميمها أن ينجح بعض الطلاب ويرسب آخرون وكانت النظم التربوية سابقاً موجهة نحو اختيار المتفوقين فترتفع نسب الرسوب، اما النظم التربوية المعاصرة فقد أدركت أن التربية عملية إنتاجية وليست استهلاكية وتوصي الدراسات الحديثة أن معظم الطلبة قادرون على بلوغ الأهداف التربوية ولكن هناك فروق فردية بينهم لإنجاز ذلك [1] .

-ضعف الجرأة الأدبية عند بعض الطلبة تبعدهم عن التفاعل مع الدرس.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.71) والوزن المئوي (35.71) وهي نتيجة سلبية تعكس تأثير استخدام الطريقة التقليدية في تدريس المادة وعدم جعل الطالب محور العملية التعليمية وقلة تشجيعه لكتابة البحوث والتقارير في موضوعات التحقيق.

-كثرة تغيب الطلبة عن الدرس.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب السابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.57) والوزن المئوي (28.57)، وهذا يدل على التزام معظم الطلبة بحضور الدرس لأن هدفهم النجاح في المادة وحضورهم الدرس يساعدهم على فهم المادة وحفظها وقد يكون سبب هذه النتيجة الإدارة الجيدة لعمادة الكلية ومحاولة بعض التدريسيين خلق جو شيق داخل الصف وربط موضوعات المادة بالحياة العملية.

---

(1) (وزارة التعليم العالي، ص36 – 37)

-يرغب الطلبة باعداد البحوث التي تخص التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثامن والأخير في مجال الطلبة إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.42) والوزن المئوي (21.42) ويرى الباحث أن سبب هذه النتيجة يعزى إلى قلة تشجيع التدريسيين طلبتهم بكتابة البحوث والاعتماد على التدريسي بإلقاء المحاضرة وعدم جعل الطالب محور العملية التعليمية.

في مجال التدريسيين

أظهرت النتائج الخاصة في مجال التدريسيين بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.85) كحد أعلى و(0.85) كحد أدنى والوزن المئوي بين (92.85) كحد أعلى و(14.28) كحد أدنى. ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (5) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.85 – 1.00) والوزن المئوي بين (92.85 – 50.00) وعدد الفقرات غير المتحققة (2) فقرة وقد .تراوح الوسط المرجح لها بين (0.85 – 0.28) والوزن المئوي بين (42.85 – 14.28) والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13)

ترتيب فقرات مجال التدريسيين تنازلياً حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر التدريسيين

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	1	كثرة عدد الطلبة في الشعبة الواحدة يؤثر في الدرس	6	1	-	1.85	92.85
2	6	انشغال التدريسيين بالظروف الصعبة وعدم توافر الوقت اللازم لتطوير معلوماتهم	4	2	1	1.42	71.42
3	3	ندرة وجود الاختصاص الدقيق في مواضيع التحقيق	3	3	1	1.28	64.28
4	5	إرهاق التدريسيين بسبب الدوام المزدوج	3	2	2	1.14	57.14
5	2	ضعف العلاقة التربوية بين التدريسيين والطلبة	2	3	2	1.00	50.00
6	4	يطلع التدريسيون على المصادر الأجنبية في مواضيع التحقيق	2	2	3	0.85	42.85
7	7	يشارك بعض التدريسيين في الدورات والندوات خارج القطر وداخله	1	2	4	0.28	14.28

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-كثرة عدد الطلبة يؤثر في الدرس.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.85) والوزن المئوي (92.85)، أن سبب هذه النتيجة قد يكون طرح الأسئلة غير المجدية من قبل بعض الطلبة وحرص التدريسيين على مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة مما يتطلب مهارة عالية في الأداء بسبب كثرة عدد الطلبة. وقد يكون السبب أيضاً قلة الغرف داخل الكليات وندرة وجود الاختصاص في تدريس المادة.

-انشغال التدريسيين بالظروف الصعبة وعدم توافر الوقت اللازم لتطوير معلوماتهم.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثاني إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي (71.42). قد يعود السبب في هذه النتيجة إلى كثرة الواجبات الملقاة على عاتق التدريسيين، إضافة إلى الظروف الاقتصادية إلى عانوا منها والظروف التي يمر بها بلدنا والتي تمتد آثارها لتشمل ميادين العلم والمعرفة إضافة إلى المتاعب النفسية والجسمية...الخ.

-ندرة وجود الاختصاص الدقيق في مواضيع التحقيق.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثالث إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.28) والوزن المئوي (64.28)، قد يعزى السبب في هذه النتيجة إلى إهمال الجامعات في تهيئة تدريسيين مختصين في مواضيع التحقيق أو التنسيق مع المؤسسات الأخرى لا نتداب أو تكليف خبراء ومختصين لالقاء محاضرات أسبوعية على الطلبة لاغناء المواضيع النظرية إضافة إلى ذلك فأن قلة اشتراك التدريسيين بدورات التدريس وضعف اطلاعهم على الدوريات الحديثة وأساليب التحقيق المتطورة يقلل من الاختصاص الدقيق في تدريس هذا العلم.

-إرهاق التدريسيين بسبب الدوام المزدوج.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.14) والوزن المئوي (57.14). قد ترتبط نتيجة هذه الفقرة مع الفقرات التي سبقتها فندرة وجود الاختصاص الدقيق والظروف الصعبة التي يمر بها التدريسيون وبالذات الظروف المالية التي تدفع البعض منهم إلى الدوام الصباحي والمسائي يؤثر في قابلياتهم الجسمية والنفسية ويجعل الامر اكثر صعوبة خلال تناولهم الموضوعات الدراسية وعدم قدرتهم على الاطلاع الخارجي ومواكبة التطورات.

-ضعف العلاقة التربوية بين التدريسيين والطلبة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.00) والوزن المئوي (50)، (تحتاج العملية التربوية إلى تحسين قائم على تحقيق جو نفسي صحي له مكونات منها لحترام التلميذ كفرد في حد ذاته وكعضو في مجموعة الصف والمؤسسة التعليمية والمجتمع، وتحقيق الحرية والارتياح والتجاوب بما يتيح فرصة نحو شخصية الطلب من كافة جوانبها ويحقق تسهيل عملية التعلم) [1] .

وقد يتمكن بعض التدريسيين من تحسين العملية التربوية في حالة اشتراكهم بالدورات التطويرية التربوية وتجسيد المفاهيم التي يتلقونها خلال أداء عملهم التدريسي.

-يطلع التدريسيون على المصادر الأجنبية في مواضيع التحقيق.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.85) والوزن المئوي (42.85) وقد يعود السبب في هذه النتيجة لصعوبة الحصول على المصادر الأجنبية خلال السنوات الماضية بسبب الظروف التي مر بها بلدنا وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في التقنيات التربوية إضافة إلى قلة اشتراكهم بالدورات والندوات داخل القطر وخارجه.

---

(1) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص128– 129)

-يشارك بعض التدريسيين في الدورات والندوات خارج القطر وداخله.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السابع والأخير في مجال التدريسيين إذ بلغ الوسط المرجح لها (0.28) والوزن المئوي (14.28)، والسبب في ذلك قلة مشاركة العراق في الدورات والندوات خارج القطر خلال السنوات الماضية وقلة مشاركة التدريسيين في الدورات داخل القطر بسبب إهمال الجانب التربوي من قبل عمادات كليات القانون مما ينعكس سلباً على تطوير العملية التعليمية في هذه الكليات.

في مجال التقويم

أظهرت النتائج الخاصة في مجال الأهداف بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.57 –) كحد أعلى و(0.28) كحد أدنى والوزن المئوي بين (78.57) كحد أعلى و(14.28) كحد أدنى ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (4) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.57 – 1.14) والوزن المئوي بين (78.57 – 57.14) وعدد الفقرات غير المتحققة (3) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.85 – 0.28) والوزن المئوي بين (42.85 – 14.28) والجدول رقم (14) يوضح ذلك.

جدول رقم (14)

ترتيب فقرات مجال التقويم تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي

من وجهة نظر التدريسيين

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــــرات	دائماً	احياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	3	يهتم التدريسيون بالفروق الفردية للطلبة عند صياغة الأسئلة الاختبارية	5	1	1	1.57	78.57
2	4	افتقار الأسئلة الاختبارية إلى الأساليب العلمية من حيث الصياغة والترتيب	4	2	1	1.42	71.42
3	7	ينتهي اهتمام الطالب بالمادة عند انتهاء الاختبارات فيها	3	3	1	1.28	64.28
4	1	نظام الاختبارات يساعد على اعتماد طرائق تقليدية في التدريس	3	2	2	1.14	57.14
5	6	تسهم الاختبارات بتطوير تدريس مواضيع التحقيق	1	4	2	0.85	42.85
6	2	يتم تدريب التدريسيين على الأساليب الحديثة في التقويم	1	1	5	0.42	21.42
7	5	الاعتماد على معيار موضوعي للتصحيح	-	2	5	0.28	14.28

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-يهتم التدريسيون بالفروق الفردية للطلبة عند صياغة الأسئلة الاختبارية.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول في مجال التقويم إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.57) والوزن المئوي (78.57). وهي نتيجة تتجاوب مع نتيجة الفقرة (7) في مجال طرائق التدريس ويعزى السبب في ذلك إلى حرص التدريسيين للاهتمام بالفروق بين الطلبة برغم كثرتهم داخل الغرفة الواحدة.

-افتقار الأسئلة الاختبارية إلى الأساليب العلمية من حيث الصياغة والترتيب.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثاني إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي (71.42) وقد يعود السبب إلى ضعف تدريب بعض التدريسيين في صياغة الأسئلة الامتحانية، أن الشروط الواجب توافرها في الأسئلة الامتحانية أن تكون جيدة الصياغة واضحة ومثيرة للتفكير ومحددة تقيس أهداف المادة ذاتها [1].

-ينتهي اهتمام الطالب بالمادة عند انتهاء الاختبارات فيها.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثالث إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.28) والوزن المئوي (64.28)، وتتجاوب نتيجة هذه الفقرة مع نتيجة الفقرة (5) في مجال الطلبة حيث يرى التدريسيون أن هدف بعض الطلبة واهتمامهم بالمادة لغرض أداء الاختبار والنجاح فقط.

-نظام الاختبارات يساعد على اعتماد طرائق تقليدية في التدريس.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.14) والوزن المئوي (57.14) ويرى الباحث أن سبب ذلك يتعلق بضعف استخدام الأساليب العلمية من حيث صياغة الأسئلة وترتيبها.

---

(1) (الهاشمي، 1988، ص19)

-تسهم الاختبارات بتطوير تدريس التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.85) والوزن المئوي (42.85) وقد يعود ذلك لضعف الصلة بين لجان المناهج وتدريسي مادة أصول المحاكمات الجزائية بشكل عام، أن الهدف الأساسي من التقويم هو تحسين العملية التعليمية وتمكينها من تحقيق أهدافها وذلك كي تصدر القرارات المناسبة بشأنها [1].

-يتم تدريب التدريسيين على الأساليب الحديثة في التقويم.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.42) والوزن المئوي (21.42) والسبب في ذلك قلة اشتراك التدريسيين في الدورات الخاصة بطرائق التدريس مما ينتج عنه ضعف معرفة تدريسي المادة في كيفية بناء الاختبارات التحصيلية والأسس التي يستند إليها القياس التربوي.

-الاعتماد على معيار موضوعي للتصحيح ووضع الدرجات.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السابع والأخير في مجال التقويم إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.28) والوزن المئوي (14.28)، وقد يكون السبب في هذه النتيجة السلبية هو أن مدرسي المادة هم من غير خريجي كليات التربية وقلة الدورات التطويرية الخاصة بالقياس والتقويم مما يؤدي إلى ضعف إطلاعهم على شروط الأسئلة الجيدة والموضوعية أو قد يكون السبب بالاعتماد على أسئلة المقال اكثر من الأسئلة الأخرى وأن أسئلة المقال تتأثر بذاتية المصحح ونفسيته وعلمه وغيرها من المؤثرات.

---

(1) (طعيمة، 2000، ص81)

ثانياً : من وجهة نظر الطلبة

في مجال الأهداف

أظهرت النتائج الخاصة في مجال الأهداف بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.50) كحد أعلى و(0.65) كحد أدنى والوزن المئوي بين (75.00) كحد أعلى و(32.69) كحد أدنى. ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (4) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.50 – 1.15) والوزن المئوي بين (75.00 – 57.69) وعدد الفقرات غير المتحققة (4) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.96 – 0.65) والوزن المئوي بين (48.07 – 32.66) والجدول رقم (15) يوضح ذلك.

جدول رقم (15)

ترتيب فقرات مجال الأهداف تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر الطلبة

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	8	الأهداف الحالية لا تنمي الجانب التطبيقي للطلبة	90	54	12	1.50	75
2	7	الحصص المخصصة لمادة التحقيق لا تكفي لتحقيق الأهداف	84	36	36	1.30	65.38
3	4	عرض المادة بالأسلوب التقليدي لا يساعد على تحقيق أهدافها	66	60	30	1.23	61.53
4	5	الأهداف غير كافية لتحقيق ما مطلوب من تدريس التحقيق	54	72	30	1.15	57.69
5	1	قلة إطلاع للطلبة على أهداف تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية	30	90	36	0.96	48.07

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
6	2	تفتقر الأهداف إلى ما يشعر الطلبة بأهمية التحقيق الجنائي	24	96	36	0.92	46.15
7	3	قلة وضوح الأهداف من دراسة مواضيع التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية	30	66	60	0.80	40.38
8	6	الأهداف غير مناسبة لمستويات الطلبة	24	54	78	0.65	32.69

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

- الأهداف الحالية لا تنمي الجانب التطبيقي للطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الأول في مجال الأهداف إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.50) والوزن المئوي (75) وهي نتيجة سلبية قد يعود السبب في ذلك إلى إخفاق أو غفلة لجان المناهج عن الجانب العملي. وقد تكون الطرائق التدريسية المتبعة هي السبب إذ يعتمد بالدرجة الرئيسة على الطريقة التقليدية، ويرى الباحث ان عدم الاهتمام في تدريس هذا العلم هو السبب الرئيس في هذه النتيجة إذ أن الأهداف التربوية المعاصرة تهتم حالياً بالمناهج التي يعتقد المجتمع إنها تفيد المتعلم لإشباع حاجاته وأن تساعد الطلبة على مواجهة الحياة العملية في بيئتهم [1].

- الحصص المخصصة لمادة التحقيق لا تكفي لتحقيق الأهداف.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثاني إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.30) والوزن المئوي (65.38) والسبب في ذلك هو تدريس موضوعات التحقيق ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية التي تتضمن خمسة مواضيع رئيسية أخرى تعتبر

---

(1) (النشار، 1976، ص161 – 162)

من صلب اهتمام طلبة القانون خلال سنة دراسية واحدة مما ينعكس سلباً على أداء التدريسي في طريقة تدريسه للمادة وقلة إفادة الطلبة.

-عرض المادة بالأسلوب التقليدي لا يساعد على تحقيق أهدافها.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثالث في مجال الأهداف، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.23) والوزن المئوي (61.53)، أن قلة استخدام التقنيات التربوية وعدم تدريس علم التحقيق الجنائي بوصفه فناً من الفنون التي تتطلب مهارات ومواصفات شخصية وخبرة ميدانية لدى القائم بالتحقيق والاعتماد على الطريقة التقليدية في تدريس هذه المادة هو السبب في هذه النتيجة السلبية.

-الأهداف غير كافية لتحقيق ما مطلوب من تدريس التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.15) والوزن المئوي (57.69) إذ يشعر بعض الطلبة أن أهداف تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية متشعبة وكثيرة وقد أغفلت جانباً من الأهداف التي يحتاجونها في موضوعات التحقيق وخاصة الأهداف التي تراعي الميول والاتجاهات بحيث تكون ملائمة للواقع الاجتماعي الذي يعيشه الطلبة ومتوازناً في شموله وعمقه ومراعية لميولهم إذ أن للميول أهميتها في حياة كل فرد في توجيه الطاقة وبذل الجهد وإنجاز الاعمال واكتساب العادات والهويات وبناء بيئته ونظرته إليها وفكرته عنها [1].

-قلة إطلاع الطلبة على أهداف تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.96) والوزن المئوي (48.07) وهي نتيجة إيجابية لعلاقتها المباشرة باطلاع التدريسيين على شرح أهداف المادة للطلبة ومن الضروري أن يطلع الطلبة على أهداف تدريس المادة في بداية كل سنة دراسية.

---

(1) (اليونسكو، 1987، ص21)

-تفتقر الأهداف إلى ما يشعر الطلبة بأهمية التحقيق الجنائي.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.92) والوزن المئوي (46.15). وقد يكون السبب في ذلك ضعف ارتباط أهداف المادة بواقع الطلبة إذ لم يهتم مؤلفو الكتاب بهذه الفقرة بسبب ضعف خبرتهم بشروط صياغة الأهداف ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو التداخل الكبير في موضوعات أصول المحاكمات الجزائية وعدم تدريس مادة التحقيق كعلم مستقل عنها.

-قلة وضوح الأهداف من دراسة مواضيع التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.80) والوزن المئوي (40.38) أن الأهداف واضحة لدى اكثر من نصف الطلبة وقد يكون ذلك بسبب حرص التدريسيين لإفادة طلبتهم من خلال توضيح الأهداف.

-الأهداف غير مناسبة لمستويات الطلبة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثامن والأخير في مجال الأهداف إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.65) والوزن المئوي (32.69)، وهي نتيجة إيجابية إذ أن الأهداف مناسبة لمستويات الطلبة وبالإمكان تطوير تدريس المادة بإضافة أهداف أخرى تتعلق بميول واتجاهات الطلبة ومعالجة موضوع الوقت المخصص لذلك بزيادة الحصص كي تتناسب الأهداف مع مستويات الطلبة وتستجيب لرغباتهم بشكل أفضل.

في مجال المحتوى

أظهرت النتائج الخاصة في مجال المحتوى بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.61) كحد أعلى و(0.38) كحد أدنى والوزن المئوي بين (80.76) كحد أعلى و(19.23) كحد أدنى. ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (7) فقرات وقد تراوح

الوسط المرجح لها بين (1.61 - 1.11) والوزن المئوي بين (80.76 - 55.76) وعدد الفقرات غير المتحققة فقرة واحدة إذ بلغ الوسط المرجح لها (0.38) والوزن المئوي (19.23) والجدول رقم (16) يوضح ذلك.

جدول رقم (16)

ترتيب فقرات مجال الأهداف تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر الطلبة

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	5	لا تحتوي مادة الكتاب لتطبيقات عملية في مجال التحقيق	102	48	6	1.61	80.76
2	6	لا تحفل مادة التحقيق بالتطورات والأساليب الحديثة	78	66	12	1.42	71.15
3	7	الكتاب المقرر غير قادر على تزويد الطلبة بالمعلومات العملية اللازمة	84	54	18	1.42	71.15
4	1	يصعب دراسة عدة مواضيع في كتاب واحد	72	72	12	1.38	69.23
5	3	يفتقر المنهج لمواضيع مهمة في علم التحقيق الجنائي باعتباره علم وفن	60	84	12	1.30	65.38
6	8	ضعف التنسيق بين موضوعات محتوى المادة	66	66	24	1.26	63.46
7	4	الساعات المخصصة لتدريس التحقيق غير كافية	72	30	54	1.11	55.76
8	2	عرض موضوعات التحقيق يثير رغبات الطلبة ويشوقهم للمادة	12	36	102	0.38	19.23

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-لا تحتوي مادة الكتاب لتطبيقات عملية في مجال التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأول في مجال المحتوى إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.61) والوزن المئوي (80.76) وهي نتيجة سلبية في دراسة موضوعات التحقيق التي تتطلب توضيحاً لكثير من مفردات هذا العلم وبالذات في الجانب الفني منه، أن عدم تدريس هذا العلم كمادة مستقلة وضمن منهج مستقل هو السبب في هذه النتيجة.

-لا تحفل مادة التحقيق بالتطورات والأساليب الحديثة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثاني إذ بلغ الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي (71.15)، فطلبة القانون يحتاجون لمعرفة جميع التطورات الحاصلة في التشريعات والأساليب المستخدمة وخاصة في مجال التحقيق الذي يستخدم جميع التقنيات والآلة الحديثة والعلوم الأخرى في الحياة العملية.

-الكتاب المقرر غير قادر على تزويد الطلبة بالمعلومات العملية اللازمة.

اشتركت هذه الفقرة مع سابقتها بالترتيب الثاني حيث يفتقر كتاب أصول المحاكمات الجزائية لمعلومات عملية وتطبيقية وبالذات في مواضيع التحقيق الجنائي وذلك بسبب الاهتمام بالجانب القانوني النظري فقط.

-يصعب دراسة عدة مواضيع في كتاب واحد.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثالث إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.38) والوزن المئوي (69.23) والسبب قد يكون قلة خبرة المختصين في اعداد المناهج لطلبة القانون حيث أن مواضيع مادة أصول المحاكمات الجزائية تعد من أهم المواضيع التي يحتاجها الطلبة ويفترض دراستها بنوع من التفصيل نظرياً وعملياً واعداد الطرائق التدريسية المناسبة وتخصيص الوقت الكافي لذلك.

-يفتقر المنهج لمواضيع مهمة في علم التحقيق الجنائي بوصفه علماً وفناً.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.30) والوزن المئوي (65.38) حيث أن إهمال الجانب الفني للتحقيق يعد نقصاً في المعلومات التي يحتاجها الطلبة في دراستهم لهذا العلم فضلاً عن عدم ممارستهم التطبيقات الميدانية.

-ضعف التنسيق بين موضوعات محتوى المادة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.26) والوزن المئوي (63.46) ويعزى السبب في هذه النتيجة إلى كثرة مواضيع الكتاب وتعدد مفرداته وتداخلها مع البعض.

-الساعات المخصصة لتدريس التحقيق غير كافية.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.11) والوزن المئوي (55.76) وقد يكون السبب في ذلك عدم تناسب الحصص المخصصة للمادة قياساً بكثرة موضوعاتها وأهميتها ولكون موضوعات التحقيق تحتل الجزء قبل الأخير من الكتاب وعدم إمكانية التدريسيين التحكم بالوقت المخصص لتغطية المادة لاسيما خلال السنة الدراسية الحالية وما شهدته من احداث.

-عرض موضوعات التحقيق يثير رغبات الطلبة ويشوقهم للمادة.

جاءت هذه الفقرة الترتيب الأخير في مجال المحتوى إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.38) والوزن المئوي (19.23) وهي نتيجة سلبية قد يكون سببها ضعف عرض الموضوعات التي تخص التحقيق بسبب الاختصار وعدم الخوض في تفاصيل هذا العلم بالشكل الذي يثير رغبات الطلبة ويشوقهم لها بالقدر والاهتمام الذي تستحقه.

في مجال طرائق التدريس

أظهرت النتائج الخاصة في مجال طرائق التدريس بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.46) كحد أعلى و(0.30) كحد أدنى والوزن المئوي بين (73.07) كحد أعلى و(15.38) كحد أدنى، ووفقاً للمعيار المستخدم للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (5) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.46 – 1.15) والوزن المئوي بين (73.07 – 57.69) وعدد الفقرات غير المتحققة (2) اثنان فقط وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.38 – 0.30) والوزن المئوي بين (19.23 – 15.38) والجدول رقم (17) يبين ذلك.

جدول رقم (17)

ترتيب فقرات مجال طرائق التدريس تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر الطلبة

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	6	يتمكن عدد من التدريسيين من ربط الموضوعات الدراسية بالحياة العملية	84	60	12	1.46	73.07
2	2	يستخدم التدريسي طريقة الإلقاء في تدريس المادة	90	42	24	1.42	71.15
3	5	يتمكن عدد من التدريسيين من خلق عنصر التشويق والإثارة	66	66	34	1.26	63.46
4	8	يهتم بعض التدريسيين لمعرفة مدى استفادة الطلبة من طريقة التدريس	60	72	24	1.23	61.53
5	1	تراعي طرائق التدريس المستخدمة الفروق الفردية للطلبة	54	72	30	1.15	57.69
6	7	قلة الساعات المخصصة يؤثر في طريقة التدريس	53	70	33	1.12	54.41
7	3	يقوم الطلبة بإجراء الزيارات الميدانية للدوائر العلمية	18	24	114	0.38	19.23
8	4	تستخدم التقنيات التربوية والوسائل التعليمية في تدريس المادة	12	36	108	0.30	15.38

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات:-

-يتمكن عدد من التدريسيين من ربط الموضوعات الدراسية بالحياة العملية.

أظهرت النتائج بأن هذه الفقرة احتلت الترتيب الأول بين فقرات هذا المجال، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.46) والوزن المئوي (73.07) ويرجع السبب في هذه النتيجة إلى حرص التدريسيين في إيصال المعلومات لطلبتهم وبيان أهمية التحقيق في الحياة العملية بالرغم من ضعف احتواء المادة للتطبيقات العملية وقلة الزيارات الميداينة التي يقوم بها الطلبة للدوائر العدلية.

-يستخدم التدريسي طريقة الإلقاء في تدريس المادة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثاني، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي (71.15)، حيث يتمكن التدريسي بهذه الطريقة من ربط الدرس الحاضر بالسابق وشرح بعض المصطلحات والموضوعات الغامضة التي يحتاجها الطلبة والرد على أسئلتهم [1].

إن سبب استخدام هذه الطريقة في تدريس المادة هو قلة الوقت المخصص لها وكثرة موضوعاتها ولكي يتمكن التدريسي من إكمال المنهج خلال السنة الدراسية، ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تجعل موقف الطالب سلبياً وتنمي لديه صفة الاتكال وتشعره بالملل.

-يتمكن عدد من التدريسيين من خلق عنصر التشويق والإثارة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثالث إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.26) والوزن المئوي (63.46)، وهي نتيجة إيجابية يعود السبب فيها لحرص التدريسيين على إفادة طلبتهم من خلال تشويقهم للمادة بالرغم من ضعف الكتاب في هذا الجانب.

---

(1) (أبو الفتوح، 1960، ص152 – 153)

-يهتم بعض التدريسيين لمعرفة مدى استفادة الطلبة من طريقة التدريس.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.23) والوزن المئوي (61.53)، وهي نتيجة تؤكد حرص بعض التدريسيين على خلق عنصر التشويق لتحقيق الفائدة والوصول إلى هدف العملية التعليمية باستيعاب الطلبة للمادة، ويعتمد ذلك على مهارات التدريسي.

-تراعي طرائق التدريس الفروق الفردية للطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.15) والوزن المئوي (57.69)، وتعزى هذه النتيجة إلى حرص التدريسيين لإفادة اكبر عدد ممكن من الطلبة بالرغم من ايمانهم بوجود فروق فردية بينهم من حيث استعداداتهم وميولهم وقدراتهم العقلية واتجاهاتهم وانفعالاتهم.

-قلة الساعات المخصصة يؤثر في طريقة التدريس.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.12) والوزن المئوي (54.41). وتتجاوب هذه الفقرة مع جميع الفقرات الواردة في المجالات الأخرى من حيث تحقيق الأهداف واكمال محتوى المنهج.

-تستخدم التقنيات التربوية والوسائل التعليمية في تدريس المادة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.38) والوزن المئوي (19.23)، ويرى الباحث أن أسباب هذه النتيجة عديدة منها إغفال تخطيط المنهج لهذه الفقرة، وقلة الساعات المخصصة لها، والصعوبات التي تواجه الطلبة للوصول إلى الدوائر العدلية من حيث التنسيق المسبق وتوفير وسائط النقل وغيرها من المستلزمات التي تساعد على إنجاح الزيارة.

أن الزيارات الميدانية لحقول العلم والمعرفة تعد جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التدريس الجامعي لربط الدراسات النظرية بالجانب العملي ومن خلالها تنعكس الأهداف التعليمية بجوانبها الثلاثة وجداناً وعقلاً ومهارة[1] .

-يقوم الطلبة بإجراء الزيارات الميدانية للدوائر العدلية.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الأخير في مجال طرائق التدريس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.30) والوزن المئوي (15.38). وهناك عدة أسباب تؤدي إلى هذه النتيجة منها عدم توفر الوسائل التعليمية أو قلتها أو عدم صلاحيتها، أو قلة خبرة التدريسيين باستخدامها أو عدم تناسبها مع الموضوع وغيرها من الأسباب.

أن المواد والوسائل التعليمية تعد من المكونات الأساسية لخطة الدرس ويكون اختيارها في ضوء الأهداف المحددة للدرس حيث أن الاختيار الخاطئ لهذه الوسيلة التعليمية يعوق دون تحقيق هدف الدرس [2] .

في مجال الطلبة

أظهرت النتائج الخاصة في مجال الطلبة بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.65) كحد أعلى و(0.42) كحد أدنى والوزن المئوي بين (82.69) كحد أعلى و(21.15) كحد أدنى، ووفقاً لمعيار التمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (6) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.65 – 1.19) والوزن المئوي بين (82.69 – 59.61) وعدد الفقرات غير المتحققة (3) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.84 – 0.42) والوزن المئوي بين (42.30 – 21.15) والجدول رقم (18) يبين ذلك.

---

(1) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص61)

(2) (جابر، 1985، ص115)

جدول رقم (18)

ترتيب فقرات مجال الطلبة تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئويمن وجهة نظر الطلبة

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	5	يرغب الطلبة بالاطلاع على التطبيقات العملية لمواضيع التحقيق	114	30	12	1.65	82.69
2	1	يرغب الطلبة في دراسة مواضيع التحقيق بشكل تفصيلي	96	36	24	1.46	73.07
3	2	يقدر الطلبة أهمية التحقيق في الحياة العملية	84	54	18	1.42	71.15
4	4	قلة النشاطات اللاصفية للطلبة وعدم بذل الجهود الشخصية	90	24	42	1.30	65.38
5	7	دراسة المادة وحفظها لغرض أداء الاختبارات فقط	66	54	36	1.19	59.61
6	6	ضعف التحضير اليومي لدروس أصول المحاكمات الجزائية	18	96	42	0.84	42.30
7	3	يطالع الطلبة الكتب الخارجية والتطورات التي يحفل بها التحقيق	18	36	102	0.46	23.07
8	8	يهتم الطلبة بكتابة البحوث الخاصة بالتحقيق الجنائي	12	42	102	0.42	21.15

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات:-

-يرغب الطلبة بالاطلاع على التطبيقات العملية لمواضيع التحقيق.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الأول في مجال الطلبة، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.65) والوزن المئوي (82.69) وهذا ناتج عن الرغبة الحقيقية التي يشعر بها طلبة القانون لدراسة علم التحقيق لارتباطه المباشر بحياة المجتمع، ولكونه من صلب الاختصاص وله أهمية كبيرة في توجيه سلوك الطلبة بعد تخرجهم لاداء مهامهم الوظيفية والمهنية. إن رغبة الطلبة بالاطلاع على التطبيقات العملية لمواضيع التحقيق هو تقويم للنتيجة السلبية التي ظهرت عليها الفقرة السادسة في مجال طرائق التدريس بخصوص قلة الزيارات الميدانية.

-يرغب الطلبة في دراسة مواضيع التحقيق بشكل تفصيلي.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثاني في مجال الطلبة، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.46) والوزن المئوي (73.07)، وتتجاوب هذه النتيجة مع نتيجة الفقرة السابقة بسبب حاجة الطلبة إلى دراسة مواضيع التحقيق بشكل مفصل لما لها من مساس مباشر بالحياة الوظيفية والمهنية للطلبة بعد تخرجهم.

-يقدر الطلبة أهمية التحقيق في الحياة العملية.

احتلت هذه الفقرة المرتبة الثالثة إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.42) والوزن المئوي (71.15)، أن هذا التسلسل في النتيجة الإيجابية لهذه الفقرة مع الفقرات السابقة في مجال الطلبة هو نتيجة طبيعية للشعور الموضوعي للمستحيين وللدافعية العالية لدى الطلبة تجاه هذا العلم الذي يؤهل الطلبة بممارسة حياتهم العملية بنجاح.

-قلة النشاطات اللاصفية للطلبة وعدم بذل الجهود الشخصية.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.30) والوزن المئوي (65.38)، وقد يكون السبب في ذلك هو تداخل المواضيع التي يتضمنها كتاب أصول المحاكمات الجزائية الذي يدرس خلال سنة دراسية واحدة

وعدم كفاية الحصص المخصصة لذلك إضافة إلى عدم توجيه الطلبة من قبل التدريسيين لتنفيذ نشاطات معينة في هذا المجال.

-دراسة المادة وحفظها لغرض أداء الاختبارات فقط.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.19) والوزن المئوي (59.61)، وسبب هذه النتيجة هو أن هدف بعض الطلبة هو النجاح فقط دون التفكير بما سيكون عليه بعد تنفيذ هذه العملية التعليمية بنجاح، ولابد للتوجيه والإرشاد التربوي أن يأخذ دوره في تحقيق أهدافه لدى الطلبة كي يصبحوا اكثر فاعلية لفهم المادة.

-ضعف التحضير اليومي لدروس أصول المحاكمات الجزائية.

احتلت هذه الفقرة المرتبة السادسة إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.84) والوزن المئوي (42.30)، وهي نتيجة سلبية قد يكون سببها صعوبة دراسة المادة لكثرة وتداخل مواضيعها وخلوها من التطبيقات الواقعية التي تساعد الطلبة على سهولة التحضير اليومي فضلاً عن الاعتماد بشكل كبير على أداء الامتحانات الاختبارية الفصلية والسنوية وأسلوب إلقاء المحاضرة الذي يعتمد بالدرجة الأساس على جهود التدريسيين.

-يطالع الطلبة الكتب الخارجية والتطورات التي يحفل بها التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب السابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.46) والوزن المئوي (23.07)، ويقر الطلبة بهذه النتيجة السلبية قلة مطالعتهم الكتب الخاصة بالتحقيق والدوريات التي تحفل بالتطورات التي تحصل في هذا الميدان، وسبب ذلك يعود إلى قلة توجيه الطلبة لأعداد البحوث الخاصة بعلم التحقيق، فمن خلال الاطلاع على الكتب الخارجية والمجلات والمشاهدات يتمكن الطلبة من اعداد البحوث التي تسهم بدفع العملية التربوية إلى أمام.

-يهتم الطلبة بكتابة البحوث الخاصة بالتحقيق الجنائي.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الأخير إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.42) والوزن المئوي (21.15). وتستجيب هذه الفقرة لما قبلها إذ يعبر الطلبة من خلال هذه النتيجة عن قلة اهتمامهم بكتابة البحوث الخاصة بالتحقيق الجنائي، والتي تعد فرصة أو وسيلة يتعلم الطلبة من خلالها تعلماً ذاتياً دون أن تعتمد كلياً على المعلومات التي يحصل عليها في أثناء إلقاء المحاضرة، ومن أسباب هذه النتيجة إضافة لما ورد في الفقرة السابعة، قلة الزيارات الميدانية للدوائر العدلية.

في مجال التدريسيين

أظهرت النتائج الخاصة بمجال التدريسيين بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1.23) كحد أعلى و(0.38) كحد أدنى والوزن المئوي بين (61.53) كحد أعلى و(19.23) كحد أدنى، ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (5) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.23 – 1.03) والوزن المئوي بين (61.53 – 51.92) اما الفقرات غير المتحققة فكانت (3) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.96 – 0.38) والوزن المئوي بين (48.07 – 19.23) والجدول رقم (19) يبين ذلك.

جدول رقم (19)

ترتيب فقرات مجال التدريسيين تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر الطلبة

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	8	يتمكن بعض التدريسيين من ربط موضوعات التحقيق بالحياة العملية	60	72	24	1.23	61.53
2	5	يتمكن بعض التدريسيين من تنمية ميول الطلبة نحو مواضيع التحقيق	54	78	24	1.19	59.61
3	3	يتمكن بعض التدريسيين من صنع جو أدبي شيق داخل الصف	54	72	30	1.15	57.69
4	1	كثرة عدد الطلبة في الشعبة الواحدة يؤثر في أداء التدريسيين	60	54	42	1.11	55.76
5	4	يراعي بعض التدريسيين الفروق الفردية للطلبة	42	78	36	1.03	51.92
6	2	يستخدم بعض التدريسيين الأمثلة والشواهد لاغناء المحاضرات	30	90	36	0.96	48.07
7	7	قلة التفاعل الإيجابي بين بعض التدريسيين والطلبة	30	84	42	0.92	46.15
8	6	يهتم بعض التدريسيين باستخدام الوسائل التعليمية	12	36	108	0.38	19.23

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات:-

-يتمكن بعض التدريسيين من ربط موضوعات التحقيق بالحياة العملية.

احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى في مجال التدريسيين، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.23) والوزن المئوي (61.53). وهي نتيجة جيدة قياساً بالصعوبات والمشكلات التي تواجه التدريسيين من ضعف التطبيقات العملية التي تتضمنها المادة وكثرة عدد الطلاب في الشعبة الواحدة وعدم وجود مادة مستقلة تدرس بحصص كافية في علم التحقيق الجنائي.

-يتمكن بعض التدريسيين من تنمية ميول الطلبة نحو مواضيع التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثاني إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.15) والوزن المئوي (59.61). وسبب هذه النتيجة قد يكون حرص التدريسيين الواضح في بلوغها من خلال طريقة التدريس والمهارات الشخصية لهم وتوضيح أهمية التحقيق في الحياة العملية وبناء المجتمع ومحاولتهم تذليل الصعوبات التي تواجههم في تدريس المادة.

-يتمكن بعض التدريسيين من خلق جو شيق داخل الغرفة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الثالث إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.15) والوزن المئوي (57.69). وهذه النتيجة تعكس حرص التدريسيين على إيصال المادة إلى الطلبة من خلال أسلوب عرض الموضوع حيث يتمكن التدريسيون من خلق جو شيق داخل الغرفة وتنمية التفاعل الإيجابي بينهم وبين طلبتهم بطريقة التدريس من خلال الحركة والصوت واستخدامهم بعض الوسائل التربوية وتعاملهم مع الطلبة.

-كثرة عدد الطلبة في الشعبة الواحدة يؤثر في أداء التدريسيين.

احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.11) والوزن المئوي (55.76)، وهي واحدة من الصعوبات التي تواجه التدريسيين في أدائهم وتفرض عليهم استخدام طرائق معينة في التدريس وعدم استخدام طرائق

أخرى، حيث أن كثرة عدد الطلاب في الغرفة الواحدة يحدد التدريسي باستخدام طريقة المناقشة على سبيل المثال لان ذلك يسبب هدراً في الوقت ومن ثم ينعكس سلباً على كمية المعلومات التي يحصل عليها الطلبة.

-يراعي بعض التدريسيين الفروق الفردية للطلبة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الخامس في مجال للتدريسيين إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.03) والوزن المئوي (51.92) ويعتقد الباحث أن سبب هذه النتيجة يرجع إلى كثرة عدد الطلبة في الغرفة الواحدة وكثرة مواضيع مادة أصول المحاكمات الجزائية، فبالرغم من ايمان للتدريسيين بوجود فروق فردية بين الطلبة في استعداداتهم وقدراتهم العقلية وميولهم واتجاهاتهم وانفعالاتهم (بحري، 985، ص129) الا انهم حريصون في إيصال المعلومات إلى كافة الطلبة فيجب على التدريسي ان يكون على اتصال دائم مع الطلبة وأن تراعي طريقة تدريسه الفروق الفردية بين الطلبة ومساعدتهم على اكتساب الثقة بأنفسهم وتوفير جو ديمقراطي يمارسون فيه نشاطاتهم وإبداء آرائهم وطرح أسئلتهم ومشاركتهم في الإجابة ووضع الحلول[1].

-يستخدم بعض التدريسيين الأمثلة والشواهد لاغناء المحاضرات.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.96) والوزن المئوي (48.07). إن استخدام الأمثلة والشواهد من قبل التدريسيين في مادة التحقيق يمكن الطلبة من استيعاب المادة بشكل أفضل من الإنصات إلى نصوص قانونية قد تكون في بعض الاحيان خالية من التطبيقات أو قد لا يتمكن الطالب من تصورها بالحياة العملية، فدراسة قضية تحقيقية واقعية بأسماء وتواريخ مشفرة تكون اكثر شوقاً للطالب واكثر فائدة لاستيعاب المعلومات. إن محاولة التدريسيين إغناء المحاضرات بالأمثلة والشواهد وفق هذه النتيجة يتطلب مضاعفة

---

(1) (عيسوي، 1974، ص61)

الجهد أو الاستعانة بأهل الخبرة بين فترة وأخرى لالقاء محاضرات واقعية على طلبة القانون.

-قلة التفاعل الإيجابي بين بعض التدريسيين والطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.92) والوزن المئوي (46.15). وتكاد تكون هذه الدرجة معتدلة قياساً لما حققته الفقرات الأخرى ويعزى سبب ذلك إلى كثرة عدد الطلبة في الغرفة الواحدة والفروق الفردية موجودة بينهم وكثرة مواضيع مادة أصول المحاكمات الجزائية وقلة الساعات المخصصة حيث يتطلب من التدريسي إكمال المنهج وإيصال المادة إلى الطلبة مما يجعله يعتمد بشكل رئيسي على الأسلوب التقليدي (إلقاء المحاضرات) وعدم فسح المجال لبعض الطلبة بتوجيه أسئلة غير مجدية.

-قلة التفاعل الإيجابي بين بعض التدريسيين والطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثامن والأخير بين الفقرات في مجال التدريسيين إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.38) والوزن المئوي (19.23).

وتتجاوب هذه النتيجة مع نتيجة الفقرة (7) في مجال طرائق التدريس أن خطة الدرس وطريقة التدريس يحددها التدريسي نفسه في ضوء المنهاج والوقت والوسائل التعليمية المتوفرة، وأن عدم الاهتمام باستخدام الوسائل التعليمية يكون اما بسبب عدم توافرها أو قلة الوقت المخصص لتدريس المادة.

في مجال التقويم

أظهرت النتائج الخاصة بمجال التقويم بأن قيم الوسط المرجح لها قد انحصرت بين (1,61) كحد أعلى و(0.92) كحد أدنى والوزن المئوي بين (80.76) كحد أعلى و(46.15) كحد أدنى، ووفقاً للمعيار الذي وضع للتمييز بين الفقرات المتحققة وغير المتحققة فأن ما تحقق منها هو (6) فقرات وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (1.61 – 1.00) والوزن المئوي بين (80.76 – 50) اما الفقرات غير المتحققة

فكانت فقرتين فقط وقد تراوح الوسط المرجح لها بين (0.92 – 0.66) والوزن المئوي بين (46.15 – 33.33) والجدول رقم (20) يبين ذلك.

جدول رقم (20)

ترتيب فقرات مجال التقويم تنازلياً

حسب قيم الوسط المرجح والوزن المئوي من وجهة نظر الطلبة

الرتبة من غير المجال	الرتبة ضمن المجال	الفقـــرات	دائماً	أحياناً	نادراً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	6	يهدف الاختبار إلى نجاح الطالب أو فشله	108	36	12	1.61	80.76
2	2	الاعتماد على الاختبارات التحريرية في تقويم الطلبة	100	48	8	1.58	79.48
3	4	توجد علاقة بين الأسئلة الاختبارية وإثارة تفكير الطلبة	54	84	18	1.23	61.53
4	8	يهتم الطالب بالمادة بعد أدائه الاختبار للاستفادة منها	60	60	36	1.15	57.69
5	1	تراعي الأسئلة الاختبارية للفروق الفردية بين الطلبة	42	78	36	1.03	51.92
6	5	توجد علاقة بين الأسئلة الاختبارية واهتمامات الطلبة	48	60	48	1.00	50.00
7	3	يكفي الوقت المخصص للإجابة على الأسئلة	48	48	60	0.92	46.15
8	7	تسهم الاختبارات بتطوير تدريس مواضيع التحقيق	31	42	83	0.66	33.33

وفيما يأتي عرض ومناقشة للفقرات المتحققة وغير المتحققة:-

-يهدف الاختبار إلى نجاح الطالب أو فشله.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الأول إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.61) والوزن المئوي (80.76). حيث تهدف العملية التعليمية إلى توجيه الطلبة لطريقة المذاكرة والتحصيل السليم بأفضل طريقة حتى يحققوا اكبر درجة ممكنة من النجاح، لذلك فأن الاختبار الجيد هو الذي يتمكن فيه التدريسي من معرفة كمية المعلومات التي يحصل عليها الطلبة خلال السنة الدراسية أو الفصل الدراسي ومن خلاله يتمكن التدريسي من تقويم طريقة تدريسه، والاختبار بشكل عام "طريقة منظمة لقياس السمة من خلال عينة من السلوك"[1].

-الاعتماد على الاختبارات التحريرية في تقويم الطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الثاني إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.58) والوزن المئوي (79.48) وهذه النتيجة تعكس حرص التدريسيين على توزيع جزء من العلامات على أنواع متعددة من الاختبارات وعدم الاعتماد كلياً على الاختبارات التحريرية مما يشجع الطلبة على الاهتمام بمادة التحقيق ومناقشة بعض الموضوعات التي تخص المادة.

-توجد علاقة بين الأسئلة الاختبارية وإثارة تفكير الطلبة.

احتلت هذه الفقرة المرتبة الثالثة إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.23) والوزن المئوي (61.53). أن الغاية من الاختبار هو قياس المعلومات التي حصل عليها الطالب خلال مرحلة معينة، ومادة التحقيق تتضمن موضوعات علمية تستوجب التأمل والتفكير ولابد من إثارة تفكير الطالب قبل الإجابة على أسئلة الاختبارات.

---

(1) (احمد سليمان، 2002، ص190)

-يهتم الطالب بالمادة بعد أدائه الاختبار للاستفادة منها.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الرابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.15) والوزن المئوي (57.69) وهذا يعكس اهتمام اكثر من نصف الطلبة بالمادة بعد انتهائهم من أداء الاختبار بما يناسب أهمية هذا العلم في الحياة العملية، ومن الضروري تعزيز هذا الاهتمام في نفوس الطلبة وتطوير تدريس هذه المادة.

-تراعي الأسئلة الاختبارية الفروق الفردية بين الطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب الخامس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.03) والوزن المئوي (51.92) وقد يكون في هذه النتيجة هو كثرة عدد الطلبة في الغرفة الواحدة وكثرة موضوعات المادة وتداخلها والاعتماد بشكل واسع على الطريقة التقليدية في التدريس.

-توجد علاقة بين الأسئلة الاختبارية واهتمامات الطلبة.

احتلت هذه الفقرة الترتيب السادس إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (1.00) والوزن المئوي (50.00) حيث يحرص بعض التدريسيين على مراعاة اهتمام الطلبة للمادة من خلال الأسئلة الاختبارية وهي نتيجة مقبولة بضوء الصعوبات والمشاكل في تدريس موضوعات التحقيق بشكل خاص.

-توجد علاقة بين الأسئلة الاختبارية واهتمامات الطلبة.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب السابع إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.92) والوزن المئوي (46.15) وقد يعود السبب في هذه النتيجة إلى نوعية الأسئلة التي تحتاج إلى وقت للإجابة عنها وخاصة أسئلة المقال.

-تسهم الاختبارات بتطوير تدريس مواضيع التحقيق.

جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأخير في مجال التقويم، إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها (0.61) والوزن المئوي (33.33) حيث أن تطوير تدريس هذا العلم يعتمد بالأساس على المنهاج المعد له وطرائق تدريسه التي تسهم بشكل أساسي في

إفادة الطلبة وأن الاختبارات تقييس المعلومات التي حصل عليها الطلبة أثناء دراستهم.

ثالثاً. الهدف الثالث للبحث

يتضمن التعرف على مقترحات التدريسيين والطلبة بشأن تطوير تدريس علم التحقيق الجنائي والجدول (21) يبين مقترحات التدريسيين مرتبة تنازلياً حسب درجة تكرارها ونسبتها المئوية في حين يوضح الجدول (22) مقترحات الطلبة حسب تكرارها والنسبة المئوية وكما يلي:-

جدول رقم (21)

يبين مقترحات التدريسيين بشأن تطوير تدريس علم التحقيق الجنائي مرتبة تنازلياً حسب درجة تكرارها ونسبتها المئوية

ت	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	تطوير موضوعات التحقيق الجنائي بحيث تستوعب لحدث الأساليب الفنية	7	100
2	طباعة منهج مستقل لمادة التحقيق بشكل ممتاز معززاً بالصور والمخططات ونماذج من الأوراق التحقيقية	7	100
3	استضافة بعض المختصين من قضاة تحقيق أو محققين أو محامين لالقاء محاضرات أسبوعية	7	100
4	تنظيم زيارات أسبوعية للطلبة للدوائر العدلية	6	85.71
5	إشراك التدريسيين في الدورات التربوية داخل وخارج القطر	6	85.71
6	تكليف تدريسيين سبق لهم العمل في مجال القضاء	2	28.57
7	وضع خطة للتطبيق العملي للطلبة خلال العطلة الصيفية	2	28.57
8	تنظيم إضبارة تحقيقية نموذجية والحاقها بكتاب التحقيق	1	14.28
9	استحداث بنايات لكليات القانون بالقرب من الدوائر العدلية	1	14.28

جدول رقم (22)

يبين مقترحات الطلبة بشأن تطوير تدريس علم التحقيق الجنائي مرتبة تنازلياً حسب درجة تكرارها ونسبتها المئوية

ت	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	فصل مادة التحقيق الجنائي عن مادة أصول المحاكمات الجزائية	143	91.66
2	التركيز على الجانب العملي والتطبيق في محاكم التحقيق	141	90.38
3	إجراء الزيارات الميدانية للدوائر العدلية واعداد البحوث بصددها	141	90.38
4	اختزال بعض المواد وإضافة أخرى اكثر فاعلية في موضوع التحقيق	138	88.46
5	توزيع تدريس المادة على مراحل دراسية مختلفة	129	82.69
6	زيادة الساعات المخصصة لتدريس التحقيق	121	77.56
7	شرح أهداف المادة بشكل تفصيلي	120	76.92
8	استخدام التقنيات التربوية والوسائل التعليمية الحديثة في تدريس التحقيق	120	76.92
9	إضافة مادة الطب العدلي وتدريسها مع التحقيق الجنائي	83	53.20
10	تنفيذ دروس تطبيقية داخل الكلية وإنشاء محكمة صورية لهذا الغرض	79	50.64
11	عدم الاعتماد على الاختبارات التحريرية بشكل واسع	71	45.51

الفصل الخامس

أولاً : الاستنتاجات

بعد عرض ومناقشة النتائج التي توصل إليها الباحث ومقارنتها بالمنطلقات الأساسية والموجهات في تطوير المناهج التي تسعى إليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (وزارة التعليم العالي – ص167) تأشر وجود ضعف كبير في تنفيذ الموجهات وتحققت فرضية البحث من خلال الاستنتاجات الآتية:-

آ- صعوبة تدريس ودراسة علم التحقيق الجنائي ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية.

ب- إغفال كثير من التفاصيل الخاصة بالتحقيق الجنائي وبالأخص الجانب الفني منه.

جـ - إهمال الجانب العملي والتطبيقي في تدريس المادة.

د - ضعف استخدام التقنيات الحديثة والوسائل التعليمية في تدريس المادة بسبب قلة توافرها في الكليات.

هـ - قلة الاهتمام في توجيه الطلبة على كيفية استخدام المراجع بطريقة علمية وعدم الاهتمام لتجسيد مبدأ (تعلم كيف تتعلم).

و- قلة وضعف تنويع مصادر الحصول على المعلومات وتحديثها من أشخاص وأماكن وكتب ونشريات وزيارات ميدانية ووسائل الاتصال الأخرى، والاعتماد على المحاضرات فقط.

ز- ضعف تحديث طرائق التدريس من خلال أسلوب المناقشات والحلقات الدراسية.

ح- ضعف استخدام الأساليب المتطورة لقياس مستوى الأداء للحصول على أقصى حد من النتائج المطلوبة.

ط- عدم وجود ترابط بين مناهج المرحلة الثانوية ومنهج الكلية بسبب عدم تدريس مادة القانون في المرحلة الثانوية.

ثانياً : التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي، يوصي الباحث بما يلي:-

آ- إعداد واخراج كتاب خاص في مادة علم التحقيق الجنائي.

ب- تدريس علم التحقيق الجنائي كمادة منفصلة عن مادة أصول المحاكمات الجزائية.

جـ- توضيح أهداف تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية بجميع موضوعاتها في بداية كل عام دراسي مع بيان أهميتها.

د- زيادة عدد الساعات المقررة لتدريس المادة.

هـ- زيادة الاهتمام بالجانب التربوي من خلال مشاركة التدريسيين في دورات طرائق التدريس للاطلاع على احدث أساليب التدريس وكيفية وضع الخطة التدريسية السنوية والشهرية واليومية.

و- معالجة مشكلة كثرة إعداد الطلبة في الغرفة الواحدة.

ز- الاهتمام بالجانب التطبيقي والعملي في تدريس علم التحقيق من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها الطلبة للدوائر العدلية واستحداث الدروس التطبيقية داخل الكلية.

ح- توفير الوسائل التعليمية والتقنيات التربوية والاستفادة منها في نقل الخبرات للطلبة.

ط- انتداب الخبراء والمختصين في ميدان التحقيق الجنائي لالقاء محاضرات أسبوعية أو شهرية على الطلبة.

ي- الاهتمام بكتابة البحوث التطبيقية وجعلها جزءاً من العملية التعليمية.

ك- دراسة إمكانية جعل كليات القانون قرب المجمعات العدلية.

ثالثاً : المقترحات

في ضوء نتائج الدراسة يقترح الباحث ما يلي:-

آ- الإفادة من هذه الدراسة من قبل وزارة التعليم العالي ودراسة إمكانية إعادة النظر في منهج التحقيق الجنائي.

ب- إجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية لتقويم تدريس ودراسة مواد أخرى في كليات القانون بالجامعات العراقية.

جـ- دراسة إمكانية استحداث قسم خاص بالمدرسين القانونيين والتركيز على أهمّية تدريس مادة القانون في المرحلة الإعدادية أسوة بالعلوم الإنسانية الأخرى.

الملاحق

الملحق رقم (1)

المعهد العربي العالي
للدراسات التربوية والنفسية
قسم طرائق التدريس

الدراسات العليا / الماجستير

استبانة استطلاعية

الأستاذ الفاضل ....المحترم

في نية الباحث إجراء دراسة ميدانية تهدف إلى تقويم تدريس علم التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة بغية تطوير تدريس هذا الموضوع . وقبل اعداد الاستبيان بصيغته النهائية، يسر الباحث ان يتعرف على وجهة نظركم وما ترونه في هذا الخصوص، كما يجد الباحث في خبرتكم العلمية وآرائكم ومقترحاتكم قيمة كبيرة بما يعزز البحث ويثريه. لذا أرجو مساهمتكم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق طيا.

مع الشكر والتقدير لتعاونكم معنا...

ملاحظة:-

1) لا حاجة لذكر الاسم
2) الدراسة لغرض البحث العلمي فقط
3) الجنس : ذكر (   )، أنثى (   )

الباحث

أسعـــد إبراهيم حســـين

طالب ماجستير / قسم طرائق التدريس

أولاً: ما هو تقييمكم ووجهة نظركم بتدريس علم التحقيق الجنائي ضمن مادة (أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية – الدعوى المدنية – الادعاء العام – التحري وجمع الأدلة – التحقيق – الإحالة على المحاكمة).

ضمن المجالات الآتية (الأهداف – محتوى الكتاب – طرائق التدريس – الطلبة – التدريسيين – أساليب الاختبارات وتقويمها)

1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
10-
11-

ثانياً : ما هي مقترحاتكم لتطوير وتحسين تدريس علم التحقيق الجنائي في كليات القانون في مجال (الأهداف – محتوى الكتاب – طرائق التدريس – الطلبة– التدريسيين – أساليب الاختبارات وتقويمها) .

1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
10-
11-

الملحق رقم (2)

المعهد العربي العالي
للدراسات التربوية والنفسية
قسم طرائق التدريس

الدراسات العليا / الماجستير

استبانة استطلاعية

أختي الطالبة ....

أخي الطالب ....

يروم الباحث القيام ببحث يهدف إلى تقويم تدريس علم التحقيق الجنائي في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة ونظراً لدراستكم هذا الموضوع في مادة (أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية _ الدعوى المدنية – الادعاء العام – التحري وجمع الأدلة – التحقيق – الإحالة على المحاكمة) فقد واجهتكم بعض الصعوبات في دراستكم لها وتكونت لديكم أفكار واراء لتطويرها.

يرجى الإجابة على السؤالين الآتيين.

ولكم خالص الشكر والتقدير...

المعلومات:-

الاسم (اختياري)

الجنس : ذكر (   ) ، أنثى (   )

الباحث

أسعـد إبراهيم حسين

طالب ماجستير / قسم طرائق التدريس

أولاً: ما هو تقويمكم ووجهة نظركم بتدريس علم التحقيق الجنائي ضمن مادة (أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية – الدعوى المدنية – الادعاء العام – التحري وجمع الأدلة – التحقيق – الإحالة على المحاكمة).

ضمن المجالات الآتية (الأهداف – محتوى الكتاب – طرائق التدريس – الطلبة – التدريسيين – أساليب الاختبارات وتقويمها)

1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
10-
11-

ثانياً : ما هي مقترحاتكم لتطوير وتحسين تدريس علم التحقيق الجنائي في كليات القانون في مجال (الأهداف – محتوى الكتاب – طرائق التدريس – الطلبة– التدريسيين – أساليب الاختبارات وتقويمها)

1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
10-

الملحق رقم (3)

المعهد العربي العالي
للدراسات التربوية والنفسية
قسم طرائق التدريس

الدراسات العليا / الماجستير

استبانة آراء المحكمين حول صلاحية فقرات الاستبانة
من وجهة نظر التدريسيين

حضرة الأستاذ الدكتور الفاضل................. المحترم

يروم الباحث القيام ببحث يهدف إلى (تقويم تدريس علم التحقيق الجنائي في الجامعات العراقية)، ولما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال لذا يتوجه إليكم الباحث بالاستبانة، يرجو منكم قراءة كل فقرة من فقراتها بدقة ووضع علامة ( ) أمام الفقرة المناسبة وهي (صالحة) و(غير صالحة).

ولكم فائق الشكر والتقدير...

ملاحظة:-

الاسم (اختياري)

الجنس : ذكر ( )، أنثى ( )

الكلية :

الباحث

أسعـد إبراهيم حسين

طالب ماجستير / قسم طرائق التدريس

استبيان التدريسيين

أولاً : في مجال الأهداف

الــــرأي	غير صالحة	صالحة	الفقـــــــــــرات	ت
			يؤخذ بنظر الاعتبار رأي التدريسيين عند وضع الأهداف الخاصة بمواضيع التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية	1
			يطلع تدريسي المادة على الأهداف	2
			يتمكن بعض التدريـسيين مـن اشـتقاق الأهداف السلوكية وصياغتها	3
			كفاية الأهداف لتحقيق ما هو مطلوب من تـدريس التحقيـق فـي مـادة أصـول المحاكمات الجزائية	4
			ضعف ارتباط الأهداف بواقـع تـدريس التحقيق	5
			عدم وضوح الأهداف في حياة الطلبة	6
			ضعف معرفة بعض التدريسيين بالأساليب الحديثة لتحقيق الأهداف	7
			كفاية الساعات المخصصة لتدريس مـادة لتحقق الأهداف	8
			كفاية الأهداف لـشعور الطلبـة بأهميـة التحقيق في ميدان العدل	9

ثانياً : في مجال المحتوى

ت	الفقــــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــرأي
1	مفردات ومواضيع كتاب أصول المحاكمات الجزائية كثيرة ومتداخلة			
2	الساعات المقررة لتدريس المادة قليلة			
3	أغفلت موضوعات الكتـاب الكثيـر مـن التفاصيل الخاصة بموضوع التحقيق			
4	يفتقر كتاب أصول المحاكمات الجزائية إلى عنصر الإثارة والتشويق			
5	يفتقر الكتاب إلى التطبيقات العملية في مجال التحقيق			
6	مـادة الكتـاب قديمـة نـسبياً ولا تحفـل بالتطورات المستجدة في مجال التحقيق			
7	ضعف التنسيق بين موضـوعات محتـوى الكتاب			
8	أغفلت موضوعات الكتاب الجوانب الفنيـة للتحقيق			
9	ضعف اعـداد واخـراج كتـاب أصـول المحاكمات الجزائية			

ثالثاً : في مجال طرائق التدريس

ت	الفقـــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــرأي
1	يستخدم التدريسي طريقـة الإلقـاء فـي تدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية			
2	يستخدم التدريسي طريقة المناقـشة فـي تدريس موضوعات التحقيـق فـي مـادة أصول المحاكمات الجزائرية			
3	يلجأ التدريسي إلى طريقة حل المشكلات في بعض موضوعات التحقيق.			
4	يكون الطالب محور العملية التعليمية مـن خلال مناقشة البحوث الخاصة بـالتحقيق أثناء الدرس			
5	يقع العبء الأكبر في تدريس المادة علـى التدريسي			
6	يطلع التدريسي على الدوريات الحديثة في مجال التدريس			
7	يشترك التدريسي فـي دورات تدريبيـة خاصة بطرائق تدريس التحقيق			
8	يهتم التدريسي بوضـع الخطـة اليوميـة لتدريس المادة			
9	تؤثر الحصص المخصصة للمـادة علـى طريقة التدريس			
10	يهتم التدريسي بربط القـضايا التحقيقيـة الواقعية مع موضوع الدرس			
11	يراعي التدريسي الفروق الفرديـة بـين الطلبة .			

ت	الفقـــــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــــرأي
12	يعتمد التدريسي على دليل معـــين يعينـــه بتدريس المادة			
13	يواجه التدريسي صعوبات فـــي تـــدريس موضـــوعات التحقيـــق ضـــمن أصـــول المحاكمات الجزائية			
14	يشجع التدريسي الطرائق التي تؤكد كتابة البحوث في التحقيق			
15	تؤثر أسئلة الامتحانات الوزاريـــة علـــى طريقة التدريس			

رابعاً : في مجال الطلبة

ت	الفقـــــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــــرأي
1	كثرة تغيب الطلبة عن الدرس			
2	يعتمد الطلبة علـــى التدريـــسي بوصـــفة مصدراً رئيسياً للمعلومات			
3	يلجأ بعض الطلبة إلى طرح أسئلة غيـــر مجدية أثناء الدرس			
4	انخفاض مستوى الأعداد المسبق للطلبـــة في المراحل السابقة			
5	يرغب بعض الطلبة في ممارسة وظـــائف التحقيق مستقبلاً			
6	يعد معظم الطلبة دراسة التحقيق ثانوية			
7	يشارك الطلبة في النشاطات اللاصفية			
8	يرغب الطلبة بأعداد البحوث التي تخص			

الـــرأي	غير صالحة	صالحة	الفقـــــــــــرات	ت
			التحقيق	
			ضعف الجراءة الأدبية عند بعض الطلبـــة تبعدهم عن التفاعل مع الدرس	9
			قساوة ظروف بعض الطلبـــة تحـــد مـــن اندفاعهم نحو الدراسة	10

خامساً : في مجال التدريسيين

الـــرأي	غير صالحة	صالحة	الفقـــــــــــرات	ت
			ازدحام عدد الطلبة في الشعبة الواحدة	1
			ضعف المستوى العام للطلبة ينعكس على استجابتهم لدراسة مواضيع التحقيق	2
			قلة التدريسيين المتخصصين فـــي مـــادة أصول المحاكمات الجزائية	3
			ندرة وجـــود الاختـــصاص الـــدقيق فـــي مواضيع التَحقيق	4
			يطلع التدريسيين على المصادر الأجنبيـــة في مواضيع التحقيق	5
			إرهاق التدريسيون بسبب الدوام المزدوج	6
			قلة الدورات التطويرية لتدريس المادة	7
			قلة خبرة بعض التدريسيين مـــن خـــلال سنوات تدريس المادة	8
			قلة اهتمام الطلبة للتحضير اليومي للمادة	9
			انشغال التدريسيين بـــالظروف الـــصعبة وعدم تـــوافر الوقـــت الـــلازم لتطـــوير معلوماتهم	10

سادساً : مجال التقويم

ت	الفقـــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الــــرأي
1	نظام الاختبارات يـساعد علــى اعتمــاد طرائق تقليدية في التدريس			
2	قلة تدريب التدريسيين علـــى الأســاليب الحديثة في التقويم			
3	يهتم التدريسيون بالفروق الفردية للطلبــة عند صياغة الأسئلة الاختبارية			
4	عدم وضوح معنى التقويم لــدى بعــض التدريسيين			
5	لا تساعد الأسئلة تقليدية على إثارة تفكير الطلبة			
6	افتقار الأسئلة الاختبارية إلـــى الأســاليب العلمية من حيث الصياغة والترتيب			
7	الأسئلة الاختبارية تكون بـسيطة وســهلة التصحيح بسبب كثرة أعداد الطلبة			
8	عدم الاعتماد علـــى معيــار موضـــوعي للتصحيح ووضع الدرجات			
9	لا تسهم الاختبــارات بتطــوير تــدريس مواضيع التحقيق			
10	ينتهي اهتمام الطالب بالمادة عند انتهــاء الاختبارات فيها			

الملحق رقم (4)

المعهد العربي العالي
للدراسات التربوية والنفسية
قسم طرائق التدريس

الدراسات العليا / الماجستير

استبانة آراء المحكمين حول صلاحية فقرات الاستبانة
من وجهة نظر الطلبة

حضرة الأستاذ الدكتور الفاضل.................. المحترم

يروم الباحث القيام ببحث يهدف إلى (تقويم تدريس علم التحقيق الجنائي في الجامعات العراقية)، ولما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال لذا يتوجه إليكم الباحث بالاستبانة، يرجو منكم قراءة كل فقرة من فقراتها بدقة ووضع علامة ( ) أمام الفقرة المناسبة وهي (صالحة) و(غير صالحة).

ولكم فائق الشكر والتقدير...

ملاحظة:-

الاسم (اختياري)

الجنس : ذكر ( )، أنثى ( )

الكلية :

الباحث

أسعـد إبراهيم حسين

طالب ماجستير / قسم طرائق التدريس

استبيـــــان الطلبة

أولاً : في مجال الأهداف

ت	الفقـــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــرأي
1	يطلع الطلبة على أهداف تـدريس مـادة أصول المحاكمات الجزائية			
2	تفتقر الأهداف إلى ما يشعر الطلبة بأهمية التحقيق الجنائي			
3	عدم وضوح الأهداف من دراسة مواضيع التحقيق في مـادة أصـول المحاكمـات الجزائية			
4	ضعف ارتباط أهداف المادة بواقع الطلبة			
5	عرض المادة بالأسلوب التقليدي لا يساعد عل تحقيق أهدافها			
6	كافية الأهداف لتحقيق ما مطلــوب مـن تدريس المادة			
7	الأهداف مناسبة لمستويات الطلبة			
8	كفاية الوقت المخصص لتحقيق الأهداف			
9	الأهداف الحالية تنمي الجانـب التطبيقـي للطلبة			

ثانياً : في مجال المحتوى

ت	الفقـــــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــرأي
1	يصعب دراسة عدة مواضيع فـــي كتـــاب واحد (الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الادعاء العام، التحـــري وجمـــع الأدلـــة، التحقيق والإحالة على المحاكمة)			
2	عدم ترتيب موضوعات التحقيق لا يثيـــر رغبات الطلبة			
3	يفتقر المنهج لمواضيع مهمـــة فـــي علـــم التحقيق الجنائي باعتباره علم وفن			
4	كفاية الـــساعات المخصـــصة لتـــدريس التحقيق			
5	لا تحتوي مادة الكتاب لتطبيقات عملية في مجال التحقيق			
6	لا تحفـــل مـــادة التحقيـــق بـــالتطورات والأساليب الحديثة			
7	لا يراعي أسلوب عرض الكتاب الفروق الفردية للطلبة			
8	الكتاب المقرر غير قـــادر علـــى تزويـــد الطلبة بالمعلومات العملية اللازمة			
9	موضوعات الكتاب لا تنمي التفكير الناقد للطلبة			
10	محتوى كتاب أصول المحاكمات الجزائية لا تساعد الطلبة على فهم موضوعاته			

ثالثاً : في مجال طرائق التدريس

الــــرأي	غير صالحة	صالحة	الفقــــــــــــــرات	ت
			تراعي طرائــق التــدريس المــستخدمة الفروق الفردية للطلبة	1
			يستخدم التدريسي طريقــة الإلقــاء فــي تدريس المادة	2
			يقوم الطلبة بإجراء الزيــارات الميدانيــة للدوائر العدلية	3
			تستخدم التقنيــات التربويــة والوســائل التعليمية في تدريس المادة	4
			يتمكن عدد من التدريــسيين مــن خلــق عنصر التشويق والإثارة	5
			يتمكن عدد من التدريسيين من ربط بــين الموضوعات الدراسية والحياة العملية	6
			قيام التدريسيين بتغطية المواضيع بسرعة	7
			قلــة التدريــسيين الأكفــاء بتــدريس موضوعات التحقيق الجنائي	8
			يتم انتداب الخبراء والمختــصين لالقــاء محاضرات عملية في مواضيع التحقيــق الجنائي	9
			يهتم بعض التدريــسيين لمعرفــة مــدى استفادة الطلبة من طريقة التدريس	10
			يهتم الطلبة بكتابــة البحــوث الخاصــة بالتحقيق الجنائي والقائهــا علــى شــكل محاضرة	11

رابعاً : في مجال الطلبة

ت	الفقـــــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــــرأي
1	يرغب الطلبة في دراسة مواضيع التحقيق			
2	يقدر الطلبة أهمية التحقيــق فـــي الحيـــاة العملية			
3	يطالع الطلبة الكتب الخارجية والتطورات التي يحفل بها التحقيق			
4	يناقش الطلبة بعض القضايا التحقيقية			
5	قلة النشاطات اللاصفية للطلبة وعدم بذل الجهود الشخصية			
6	ضعف الجراءة الأدبيـــة للطلبـــة وعـــدم مشاركتهم بالدرس			
7	عدم رغبة بعض الطلبة في دراسة القانون			
8	قلة دافعيه الطلبة بالاطلاع على التطبيقات العملية لمواضيع التحقيق			
9	ضعف التحضير اليومي لدروس أصـــول المحاكمات الجزائية			
10	قلة انتباه الطلبة في الدرس			
	دراســـة المـــادة وحفظهـــا لغـــرض أداء الاختبارات فقط			
	دراسة المادة وحفظهـــا لغـــرض فهمهـــا والاستفادة منها			

خامساً : في مجال التدريسيين

ت	الفقـــــــــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــــرأي
1	كثرة عدد الطلبة في الشعبة الولحدة يؤثر على الدرس			
2	قلة استخدام الأمثلــة والــشواهد لاغنــاء المحاضرات من قبل بعض التدريسيين			
3	يتمكن التدريسيون من صنع جو أدبي شيق داخل الصف			
4	ضعف المستوى العلمي لبعض التدريسيين في مواضيع التحقيق			
5	يراعي التدريسيون الفروق الفردية للطلبة			
6	يتمكن بعض التدريسيين في تنمية ميــول الطلبة نحو مواضيع التحقيق			
7	قلة المحفزات المادية والمعنوية للتدريسيين			
8	يهتم بعض التدريسيين باستخدام الوســائل التعليمية			

سادساً : في مجال التقويم

ت	الفقـــــــــــرات	صالحة	غير صالحة	الـــــرأي
1	تراعي الأسئلة الاختبارية الفروق الفردية بين الطلبة			
2	الاعتماد على الاختبارات التحريرية فـــي تقويم الطلبة			
3	توجد علاقة بين الأسئلة الاختبارية وأثاره تفكير الطلبة			
4	يهدف الاختبار إلى نجاح الطالب أو فشله			
5	يتم صياغة الأسئلة وترتيبها وفق أساليب علمية			
6	بساطة الأسئلة لغرض سهولة التصحيح			
7	تسهم الاختبارات بتطوير تدريس مواضيع التحقيق			
8	يهتم الطالب بالمادة بعد أدائه الاختبـــار للاستفادة منها			

الملحق رقم (5)

المعهد العربي العالي
للدراسات التربوية والنفسية
قسم طرائق التدريس

الدراسات العليا / الماجستير

الاستبانة النهائية الموجهة إلى التدريسيين

حضرة الأستاذ الدكتور الفاضل ..... المحترم

يروم الباحث القيام ببحث يهدف إلى (تقويم تدريس علم التحقيق الجنائي في الجامعات العراقية)، ولما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال لذا يتوجه إليكم الباحث بالاستبانة، يرجوا منكم قراءة كل فقرة من فقراتها بدقة ووضع علامة ( ) أمام الإجابة التي توافق عليها ، كما في المثال الموضح أدناه.

ولكم فائق الشكر والتقدير...

المثال:-

ت	الفقرات	البدائل		
		دائماً	أحيانا	نادراً
1	يستخدم التدريسي طريقة الإلقاء في تدريس المادة.			

ملاحظة:-

الاسم (اختياري)

الجنس : ذكر (   ) ، أنثى (   )

الكلية :

الباحث

أسعـــد إبراهيم حسين

طالب ماجستير / قسم طرائق التدريس

استبيان التدريسيين

أولاً : في مجال الأهداف

ت	الفقـــــــــــرات	البدائـــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	لا يؤخذ بنظر الاعتبار رأي التدريسيين عنـد وضع الأهداف الخاصة بمواضيع التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية			
2	يتمكن بعض التدريسيين من اشتقاق الأهداف السلوكية وصياغتها			
3	الأهداف غير كفاية لتحقيق ما هو مطلوب من تدريس التحقيق في مادة أصول المحاكمـات الجزائية			
4	ضعف ارتباط الأهداف بواقع تدريس التحقيق			
5	الحصص المخصصة لتدريس المادة لا تحقق الأهداف			
6	الأهداف غير كافية لشعور الطلبـة بأهميـة التحقيق في ميدان العدل			

ثانياً: في مجال المحتوى

ت	الفقـــــــرات	البدائـــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	مفردات ومواضيع الكتاب كثيرة ومتداخلة			
2	أغفلت موضوعات الكتاب لكثير من التفاصيل الخاصة بموضوع التحقيق			
3	يفتقر الكتاب إلى عنصر الإثارة والتشويق			
4	يفتقر الكتاب إلى التطبيقات العملية في مجال التحقيق			
5	مادة الكتاب قديمة نسبياً ولا تحفل بالتطورات المستجدة في مجال التحقيق			
6	ضعف التنسيق بين موضوعات محتوى الكتاب			
7	أغفلت موضوعات الكتاب الجوانب الفنية للتحقيق			

ثالثاً : في مجال طرائق التدريس

ت	الفقـــــــــــــــرات	البدائـــــــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	يستخدم التدريس طريقة الإلقاء فـي تـدريس مادة أصول المحاكمات الجزائية			
2	يستخدم التدريسي طريقة المناقشة في تدريس موضوعات التحقيق			
3	يكون الطالب محور العملية التعليميـة مـن خلال مناقشة البحوث الخاصة بالتحقيق أثناء الدرس			
4	يقع العبء الأكبر في تدريس المادة يقع على التدريسي			
5	يطلع التدريسي على الدوريات الحديثـة فـي مجال التدريس			
6	يشترك التدريسي في دورات تدريبية خاصـة بأصول تدريس التحقيق			
7	يهتم التدريسي بربط القضايا التحقيقية الواقعية مع موضوع الدرس			
8	يراعي التدريسي الفروق الفردية بين الطلبة			
9	يعتمد التدريسي على دليل معين يعينه بتدريس المادة			
10	يشجع التدريسي الطرائق التي تؤكـد كتابـة البحوث في التحقيق			
11	تستخدم التقنيات التربوية الحديثة في طرائـق التدريس			

رابعاً : في مجال الطلبة

ت	الفقــــــــــــــــرات	البدائـــــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	كثرة تغيب الطلبة عن الدرس			
2	يعتمد الطلبة على التدريسي بوصفة مــصدراً رئيسياً للمعلومات			
3	يلجأ بعض الطلبة إلى طرح أسئلة غير مجدية أثناء الدرس			
4	انخفاض مستوى الأعداد المسبق للطلبة فــي المراحل السابقة			
5	هدف الطالب هو الدراسة لغرض النجاح فقط			
6	يرغب الطلبة بأعداد البحوث التــي تخــص التحقيق			
7	ضعف الجراءة الأدبية عنــد بعــض الطلبــة تبعدهم عن التفاعل مع الدرس			
8	قساوة ظروف بعض الطلبة تحد من اندفاعهم نحو الدراسة			

خامساً : في مجال التدريسيين

ت	الفقــــــــــرات	البدائـــــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	كثرة عدد الطلبة في الشعبة الواحدة يؤثر على الدرس			
2	ضعف العلاقة التربويـــة بـــين التدريـــسيين والطلبة			
3	ندرة وجود الاختصاص الدقيق في مواضـــيع التحقيق			
4	يطلع التدريسيين على المصادر الأجنبية فـــي مواضيع التحقيق			
5	إرهاق التدريسيين بسبب الدوام المزدوج			
6	انشغال التدريسيين بالظروف الصعبة وعــدم توافر الوقت اللازم لتطوير معلوماتهم			
7	يشارك بعــض التدريـــسيين فـــي الـــدورات والندوات خارج القطر وداخله			

سادساً : مجال التقويم

ت	الفقرات	البدائل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	نظام الاختبارات يساعد على اعتماد طرائق تقليدية في التدريس			
2	يتم تدريب التدريسيين على الأساليب الحديثة في التقويم			
3	يهتم التدريسيون بالفروق الفردية للطلبة عند صياغة الأسئلة الاختبارية			
4	افتقار الأسئلة الاختبارية إلى الأساليب العلمية من حيث الصياغة والترتيب			
5	الاعتماد على معيار موضوعي للتصحيح ووضع الدرجات			
6	تسهم الاختبارات بتطوير تدريس مواضيع التحقيق			
7	ينتهي اهتمام الطالب بالمادة عند انتهاء الاختبارات			

الملحق رقم (6)

المعهد العربي العالي
للدراسات التربوية والنفسية
قسم طرائق التدريس

الدراسات العليا / الماجستير

الاستبانة النهائية الموجهة إلى الطلبة

أختي الطالبة.............

أخي الطالب..........

يروم الباحث القيام ببحث يهدف إلى تقويم تدريس علم التحقيق الجنائي في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة ونظراً لدراستكم هذا الموضوع في مادة (أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية _ الدعوى المدنية – الادعاء العام – التحري وجمع الأدلة – التحقيق – الإحالة على المحاكمة) فقد واجهتكم بعض الصعوبات في دراستكم لها وتكونت لديكم أفكار واراء لتطويرها.

يرجى الإجابة على فقرات الاستبيان بوضع علامة ( ) أمام العبارة التي توافق عليها كما في المثال التالي:-

ولكم خالص الشكر والتقدير...

المثال:-

المجـــــــال		البدائـــــــل		
ت	الفقرات	دائماً	أحياناً	نادراً
1	يستخدم التدريسي طريقة الإلقاء في تدريس موضوعات التحقيق.			

المعلومات :-

الاسم (اختياري)

الجنس : ذكر (   ) ، أنثى (   )

الباحث

أسعـد إبراهيم حسين

طالب ماجستير / قسم طرائق التدريس

استبيـــان الطلبـــة

أولاً : في مجال الأهداف

ت	الفقـــــــرات	البدائـــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	قلة اطلاع الطلبة على أهداف تدريس مـادة أصول المحاكمات الجزائية			
2	تفتقر الأهداف إلى ما يشعر الطلبة بأهميـة التحقيق الجنائي			
3	قلة وضوح الأهداف من دراسـة مواضـيع التحقيق في مادة أصول المحاكمات الجزائية			
4	عرض المادة بالأسلوب التقليدي لا يـساعد على تحقيق أهدافها			
5	الأهداف غير كافية لتحقيق ما مطلوب مـن تدريس التحقيق			
6	الأهداف غير مناسبة لمستويات الطلبة			
7	الحصص المخصصة لمادة التحقيق لا تكفي لتحقيق الأهداف			
8	الأهداف الحالية لا تنمي الجانـب التطبيقـي للطلبة			

ثانياً : في مجال المحتوى

ت	الفقـــــــــــــرات	البدائـــــــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	يصعب دراسة عدة مواضيع في كتاب واحد (الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الادعاء العام، التحري وجمع الأدلة، التحقيق والإحالة على المحاكمة)			
2	عرض موضوعات التحقيق يثيـر رغبـات الطلبة ويشوقهم للمادة			
3	يفتقر المنهج لمواضيع مهمة في علم التحقيق الجنائي باعتباره علم وفن			
4	الساعات المخصصة لتدريس التحقيق غيـر كافية			
5	لا تحتوي مادة الكتاب لتطبيقات عملية فـي مجال التحقيق			
6	لا تحفل مادة التحقيق بالتطورات والأساليب الحديثة			
7	الكتاب المقرر غير قادر على تزويد الطلبـة بالمعلومات العملية اللازمة			
8	ضعف التنسيق بين موضـوعات محتـوى المادة			

ثالثاً : في مجال طرائق التدريس

ت	الفقــــــــــرات	البدائـــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	تراعي طرائق التدريس المستخدمة الفـروق الفردية للطلبة			
2	يستخدم التدريسي طريقة الإلقاء في تـدريس المادة			
3	يقوم الطلبة بإجراء الزيارات الميدانية للدوائر العدلية			
4	تستخدم التقنيات التربوية والوسائل التعليمية في تدريس المادة			
5	يتمكن عدد من التدريسيين من خلق عنـصر التشويق والإثارة			
6	يتمكن عـدد مـن التدريـسيين مـن ربـط الموضوعات الدراسية والحياة العملية			
7	قلة الساعات المخصصة يؤثر على طريقـة التدريس			
8	يهتم بعض التدريسيين لمعرفة مدى اسـتفادة الطلبة من طريقة التدريس			

رابعاً : في مجال الطلبة

ت	الفقرات	البدائل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	يرغب الطلبة في دراسة مواضيع التحقيق بشكل تفصيلي			
2	يقدر الطلبة أهمية التحقيق في الحياة العملية			
3	يطالع الطلبة الكتب الخارجية والتطورات التي يحفل بها التحقيق			
4	قلة النشاطات اللاصفية للطلبة وعدم بذل الجهود الشخصية			
5	يرغب الطلبة بالاطلاع على التطبيقات العلمية لمواضيع التحقيق			
6	ضعف التحضير اليومي لدروس أصول المحاكمات الجزائية			
7	دراسة المادة وحفظها لغرض أداء الاختبارات فقط			
8	يهتم الطلبة بكتابة البحوث الخاصة بالتحقيق الجنائي			

خامساً : في مجال التدريسيين

ت	الفقـــــــــــــرات	البدائـــــــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	كثرة عدد الطلبة في الشعبة الواحــدة يــؤثر على أداء التدريسيين			
2	يستخدم بعض التدريسيين الأمثلة والــشواهد لاغناء المحاضرات			
3	يتمكن بعض التدريسيين من صنع جو أدبـــي شيق داخل الصف			
4	يراعي بعض التدريسيين الفــروق الفرديـــة للطلبة			
5	يتمكن بعض التدريسيين من تنميـــة ميـــول الطلبة نحو مواضيع التحقيق			
6	يهتم بعض التدريسيين باســتخدام الوســـائل التعليمية			
7	قلة التفاعل الإيجابي بين بعض التدريـــسيين والطلبة			
8	يـــتمكن بعـــض التدريـــسيين مـــن ربـــط موضوعات التحقيق بالحياة العملية			

سادساً : في مجال التقويم

ت	الفقـــــــــرات	البدائــــــل		
		دائماً	احياناً	نادراً
1	تراعي الأسئلة الاختبارية للفروق الفردية بين الطلبة			
2	الاعتماد على الاختبارات التحريرية في تقويم الطلبة			
3	يكفي الوقت المخصص للإجابة على الأسئلة			
4	توجد علاقة بين الأسئلة الاختبارية وأثـــاره تفكير الطلبة			
5	توجـــد علاقـــة بـــين الأســـئلة الاختباريـــة واهتمامات الطلبة			
6	يهدف الاختبار إلى نجاح الطالب أو فشله			
7	تسهم الاختبارات بتطوير تدريس مواضـــيع التحقيق			
8	يهتم الطالب بالمادة بعـــد أدائـــه الاختبـــار للاستفادة منها			

الملحق رقم (7)

أسماء المحكمين وحسب الدرجة العلمية

1-	أ.د حميد مجيد المولى	الجامعة المستنصرية/ كلية المعلمين
2-	أ.د عبد الله خلف جعاطة	المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية
3-	أ.م.د أحمد جوهر مخمد أمين	جامعة الموصل / كلية التربية
4-	أ.م.د أحمد محمد خلف	المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية
5-	أ.م.د أكرم محمود حسين	جامعة الموصل / كلية القانون
6	أ.م.د إيناس يونس مصطفى	جامعة الموصل / كلية التربية
7-	أ.م.د سعد علي زاير	جامعة بغداد / كلية التربية
8-	أ.م.د عبد الرزاق ياسين عبد الله	جامعة الموصل / كلية التربية
9-	أ.م.د محمد أنور السامرائي	جامعة بغداد / كلية التربية
10-	أ.م.د مقداد إسماعيل الدباغ	جامعة بغداد / كلية التربية (ابن رشد)
11-	م.د محمد حسين	جامعة الموصل / كلية القانون
12-	م.د محمود عبد السلام محمد الحافظ	جامعة الموصل / كلية التربية
13-	م.د طلال عبد حسين البدراني	جامعة الموصل / كلية القانون
14-	م.د نوفل علي الصفو	جامعة الموصل / كلية القانون

المصادر

1) أبو الفتوح، رضوان وآخرون، المدرس في المجتمع والمدرسة، الطبعة الثانية، 1960.

2) أبو النيل، محمود السيد، الإحصاء النفسي والاجتماعي، بحوث ميدانية تطبيقية، ط4 مكتبة الخانجي، القاهرة – 1984م.

3) أبو جابر، ماجد وآخرون، اسياسات تصميم التدريس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2001م.

4) أبو هلال، احمد – تحليل عملية التدريس، مكتبة النهضة الإسلامية، القاهرة 1979.

5) احمد، سليمان عودة، القياس والتقويم في العملية التربوية، دار الأمل، المطبعة الوطنية، عمان، 2002م.

6) احمد فؤاد عبد المجيد، التحقيق الجنائي القسم العملي – الطبعة الخامسة 1939.

7) احمد محمد خليفة، علم النفس الجنائي والقضائي، بغداد 1949.

8) احمد محمد عبد القادر، طرق تعليم التربية الإسلامية، ط3، مكتبة النهضة المصرية 1985.

9) اتحاد المعلمين العرب، المؤتمر التاسع، تطوير تعليم اللغة العربية، دار الطباعة الحديثة، الخرطوم، 1976م.

10) الأسدي، جمال طاهر محسن، اتجاهات طلبة كليات القانون نحو العمل المهني والوظيفي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية، بغداد 2003.

11) الأسدي، عبد الناصر طاهر محسن، المشكلات التي تواجه خريجي كليات القانون في اثناء تأدية العمل المهني في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية، بغداد 2003.

12) (الأمام، مصطفى محمود) وآخرون، التقويم والقياس، جامعة بغداد – كلية التربية الأولى – ابن رشد.
13) الأمين، شاكر محمود وآخرون، أصول تدريس المواد الاجتماعية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992م.
14) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، 2000م.
15) أنور حسين عبد الرحمن وداود عزيز حنا، مناهج البحث التربوي، جامعة بغداد دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد 1990م.
16) بحري، منى يونس، دور الكتاب المدرسي في تنمية الابتكار، الندوة العلمية الثانية، كلية ابن رشد، جامعة بغداد، 1990م.
17) البزاز، عبد الرحمن، الموجز في تاريخ القانون، بغداد، 1949م.
18) بل، فريد دريك، طرق تدريس الرياضيات، ترجمة محمد أمين المفتي، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1986.
19) البياتي، عبد الجبار توفيق، وزكريا اثناسيوس، الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس، بغداد، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية 1977.
20) الترمانيني، عبد السلام، تاريخ النظم والشرائع، جامعة الكويت، 1975.
21) حامد عبد القادر، المنهج الحديث في أصول التربية وطرق التدريس، ج2، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1961م.
22) حجي، احمد إسماعيل، إدارة بيئة التعليم والتعلم، النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة، ط1، طبع ونشر دار الفكر العربي 94، شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة – 2000م.
23) حسين مصطفى وآخرون، اتجاهات جديدة في إدارة المدرسة، دار الجيل للطباعة – القاهرة 1965.
24) الخطيب، احمد وآخرون، دليل البحث والتقويم التربوي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان 1985م.

25) جابر عبد الحميد، وعارف حبيب، أساسيات التدريس، مطبعة العاني بغداد، 1967م.

26) الجبوري، مطر حسن صالح، صعوبات تدريس مادة المدخل لدراسة القانون لطلبة المرحلة الأولى قانون في الجامعات العراقية من وجهة نظر الطلبة والتدريسيين، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية – 2003م.

27) الجميلي، أنور عبد الله، صعوبات تدريس مادة القانون الدولي الخاص في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية، بغداد 2003.

28) الجميلي، عبد الستار، علم التحقيق الجنائي الحديث بين النظرية والتطبيق مطبعة دار السلام – بغداد – 1977.

29) الجميلاوي، داخل محمد علوان – تقويم الطرائق التدريسية والوسائل التعليمية المستخدمة في تدريس مادة التاريخ في مرحلة الدراسة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، رسالة غير منشورة، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، بغداد 1989م.

30) الربيعي، عبد الحسين محمد، تقويم مناهج اعداد المعلمين من وجهة نظر طلابها ومدرسيها، جامعة بغداد – كلية التربية – ابن رشد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1975م.

31) الرشدان، عبد الله ونعيم جعينتي، المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1999.

32) ريان محمد هاشم، التدريسي مفهومه وممارساته، رسالة المعلم، العدد 304، 1988م.

33) سالم، عبد الرشيد عبد العزيز، طرق تدريس التربية الإسلامية، نماذج لاعداد دروسها، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت 1982م.

34) سعادة، احمد جودت، اثر الوظيفة التربوية للمعلمين والمشرفين على أدائهم لصعوبات تدريس التربية الاجتماعية في المدارس الابتدائية الأردنية، دراسة ميدانية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد التاسع عشر المجلد الخامس، 1985.
35) سروجاويبيي، امين رسول حسين، تقويم كتاب الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة لطلبة المرحلة الأولى من كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد في ضوء أهداف تدريسية، رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العربي العالي للدراسات التربوية والنفسية – بغداد 2003.
36) سعيد، نصر، التحديات التي تواجه الشباب العربي في قدراتهم التعليمية النظامية، مجلة لكلية المعلمين، العدد الثالث عشر، مطبعة نون للتحضير الطباعي بغداد، 1998.
37) السعيد، ماجد محمد علي، تقويم أداء مدرس التربية الإسلامية في ضوء الحملة الإيمانية الكبرى، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1988م.
38) سلطان، محمود السيد، مقدمة في التربية، ط4، دار المعارف، مصر، 1979.
39) سلمان سامي، سوسة، تقويم الطرائق التدريسية والوسائل التعليمية وأساليب الامتحانات في تدريس مادة الجغرافية في مرحلة الدراسة المتوسطة من وجهة نظر المدرسين والمدرسات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، 1987.
40) الشاوي، سلطان، علم التحقيق الجنائي، مطبعة العاني بغداد 1969 – 1970م.
41) الشمالي، محمد عارف العلي، مشكلات الدراسات الاجتماعية كما يقدرها معلمو ومعلمات الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية التربية، الأردن، 1994م.

42) الشيباني، عمر محمد التومي، فلسفة التربية الإسلامية، ط1، طرابلس، ليبيا، 1978م.
43) صبري عبد الله، المباحث السرية.
44) الصفار، عبد الحميد، أصول تدريس الرياضيات المدرسية، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1987م.
45) صبيح سعد نهار، الطرق الخاصة في تدريس العلوم الاجتماعية، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990م.
46) طعيمة، رشيدي احمد وحمد السيد فتاح، تعليم اللغة العربية والدين بين العلم والفن، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2000م.
47) عبد الرحمن عدس ومحي الدين توق، أساسيات علم النفس التربوي، طبع ونشر دار جون وايلي وابنائه بدعم من الجامعة الأردنية عام 1984.
48) عبد الكريم دَرويش، التحقيق والبحث الجنائي.
49) عبد اللطيف احمد، التحقيق الجنائي العملي، الطبعة الثانية، بغداد 1957.
50) عبد عون، فاضل ناهي، تقويم تدريس مادة التعبير في المدارس المتوسطة من وجهة نظر التدريسيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، بغداد 1989.
51) العجيلي، صباح حسين وآخرون، القياس والتقويم في العملية التربوية، ط1، دار الحكمة، بغداد، 1990.
52) العراق، وزارة التربية، المؤتمر التربوي العاشر، تقارير متابعة تنفيذ توصيات الندوات والحلقات الدراسية، وثيقة رقم 3 بغداد 1984.
53) عريم، عبد الجبار، نظريات علم الأجرام، بغداد، 1972م.
54) عطية، محمد محمد سالم، تقويم منهج التربية الإسلامية للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس كلية التربية، 1990م.

55) العكيلي، عبد الأمير وسليم حرية، أصول المحاكمات الجزائية في الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الإدعاء العام، التحري وجمع الأدلة والتحقيق والإحالة على المحاكمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
56) عيسوي، عبد الرحمن محمد، القياس والتجريب في علم النفس والتربية، دار النهضة، بيروت، 1974م.
57) الغريب، رمزية، التقويم والقياس في المدارس الحديثة، دار النهضة القاهرة، 1962.
58) فاخر محمود رشدي وآخرون، طرق تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة، ط4، 1989.
59) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الرشيد 1979م.
60) قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971.
61) قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.
62) القضاء، مجلة حقوقية خصلية، نقابة المحامين في جمهورية العراق العددان الثالث والرابع 2003م.
63) القضاء، مجلة حقوقية خصلية، نقابة المحامين في جمهورية العراق العددان الأول والثاني 2001م.
64) القرة لوسي، علي داود جوامير، صعوبات تدريس قانون المرافعات المدنية في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة، المعهد العربي العالي، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد 2003.
65) كمال، إسماعيل غفور، صعوبات تدريس مادة الرياضيات في المدارس الثانوية من وجهة نظر المدرسين والطلبة، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي للدراسات التربوية والنفسية، بغداد 2002م.
66) كوهل، هربيرت، عن فن التدريس، ترجمة سعاد جاد الله، مراجعة محمد سليمان شعلان، دار الفكر العربي، 1984م.

67) اللقاني، احمد حسين، المناهج بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب القاهرة، 1981م.
68) المحبوب، غبد الرحمن إبراهيم، تقويم الطلاب لمعلم المرحلة الثانوية، مجلة التربية، العدد 112، سنة 25، 1996م.
69) محمد داود ماهر ومحمد مجيد مهدي، أساسيات في طرائق التدريس العامة، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، 1991.
70) محمد، عزيز، اثر شخصية المحقق في الإجراءات التحقيقية، مجلة الشرطة، العدد 1969/13 بغداد.
71) محمد، عزيز، محاضرات ألقيت على دورة مكافحة الجريمة، كلية الشرطة بغداد، 1960م.
72) نجار، فريد جبرائيل، قاموس التربية وعلم النفس التربوي، الجامعة الأمريكية بيروت، 1960م.
73) النشار، محمد، الإدارة الجامعية والتطوير والتوقعات، جامعة أسيوط مصر، 1976م.
74) الهاشمي، عبد الرحمن عبد علي، مشكلات تدريب التعبير التحريري بالامتحانات في المرحلة الإعدادية في العراق، جامعة بغداد، كلية التربية رسالة ماجستير غير منشورة 1988.
75) هشام علي صادق والدكتورة عكاشة محمد عبد العال، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، بيروت، 1986.
76) هيكل، عبد العزيز فهمي، مبادئ الأساليب الإحصائية، ط11، دار النهضة، بيروت 1966م.
77) اليونسكو، لجتماع كبار المسؤولين في التربية والتعليم من الدول العربية في عمان، التربية الجديدة، العددان (41.40) 1987م.

المصـــادر الأجنبية

1) Adams, G Mesasurement and Evaluation in Education, psychology and Guidance, New York, Hdt 1960.
2) Bloom Benjamin, and other's, Hand Book on formative and summative evaluation of student Learning, New York, MGGraw – Hill,1961.
3) Dewey, John Education politics New Republics 32:140 october 1922 Referred by lbid Johns Bakers.
4) Ebel, Robert, Essental of Education Measure, 2nded, New jersy, Englewood Gliffs, N,J, 1972.
5) Gampbell, G.G The development and validation of an evaluation instrument for use by teacher in assissing the effectivenss of school principals, Geargia, stat university, 1974.
6) Good, carter.v. dictionary of education. 3rd, e,.d, New York, mecraw Hill, 1974.
7) Green, Harry and other's, Measurement and Evaluation in secondary school, New York longmans, 1954.
8) Hamilton, david, Gurriculum Evaluation, London, open Book, 1976.
9) Howsam, R.B. Gurrent lssues in Evaluation, in national Elementary principal, Vol – 11, No.5 1973.
10) Neagley, R.L and others, The school Administration and Learning Resources, Eenglewood Gllffs N.J, prentice Hall 1969.
11) Norman, E. Gronlund, Measurment and Evaluation in Teaching, New York macnillam company, 1976.
12) Remmers, H.H and A practical introduction Measurement and Evaluation 2nd, ed, New York Harper 1965.

الملخص

يواجه خريجو كليات القانون مشاكل وصعوبات عديدة خلال أدائهم العمل الوظيفي أو المهني لاسباب كثيرة أهمها ضعف وقصور الجانب التطبيقي خلال دراستهم لبعض المواد المهمة مثل مادة أصول المحاكمات الجزائية التي تدرس في السنة الرابعة وتتناول الموضوعات التالية (الدعوى الجزائية، الدعوى المدنية، الادعاء العام، التحري وجمع الأدلة والتحقيق، والإحالة على المحاكمة).

أن هذه المادة ترفد الطلبة بالمعلومات والإجراءات القانونية المهمة الا أن كثرة وتداخل موضوعاتها أدى إلى نقص كبير في الحصول على المعلومات التي يحتاجها الطلبة وخاصة في موضوعات علم التحقيق الجنائي الذي يعد واحداً من أهم علوم القانون الجنائي كونه يجسد مبدأ العدالة من خلال تحقيق غايته الأساسية بالوصول إلى حقيقة الجرائم المرتكبة تمهيداً لإحالة القضية على المحكمة المختصة. واتماماً للنتائج التي توصلت لها بعض الدراسات ارتأى الباحث إجراء هذه الدراسة التي تهدف إلى تقويم تدريس علم التحقيق ولأجل ذلك اختار عينة مكونة من (7) سبعة تدريسيين و(156) طالباً وطالبة من كليات القانون واعد استبانة مفتوحة تضمنت سؤالين لبيان الرأي وتقويم تدريس ودراسة هذا العلم والملاحظات بصدد تطويرها ثم اعد استبانتين إحداهما للتدريسيين والأخرى للطلبة وبعد التأكد من صدقها وثباتها تم تطبيقها على العينة ثم حللت النتائج باستخدام الوسائل الإحصائية وتوصل إلى نتائج عديدة أهمها ما يأتي:

1) صعوبة تدريس ودراسة علم التحقيق الجنائي ضمن مادة أصول المحاكمات الجزائية للأسباب الآتية:

آ- كثرة وتداخل موضوعات الكتاب.

ب- قلة الوقت المخصص لتدريس المادة.

جـ - إهمال كثير من التفاصيل والجوانب الفنية لعلم التحقيق.

د. عدم احتواء مادة الكتاب لتطبيقات عملية.

2) يقع العبء الأكبر في تدريس المادة على التدريسيين لاستخدامهم الطريقة التقليدية والابتعاد عن الطرائق الأخرى التي تجعل الطالب محور العملية التعليمية.

3) إهمال الجانب العملي والتطبيقي والاعتماد على الجانب النظري فقط في تدريس علم التحقيق.

4) قلة استخدام الوسائل التعليمية والتقنيات التربوية الحديثة في تدريس المادة.

5) ضعف مستوى الاعداد المسبق للطلبة في المراحل السابقة.

6) إرهاق بعض التدريسيين بالدوام المزدوج وانشغالهم بالظروف الصعبة وكثرة عدد الطلبة في الغرفة الواحدة يؤثر على أداء بعض التدريسيين.

7) قلة مشاركة التدريسيين بالدورات والندوات الخاصة بطرائق التدريس وعدم مواكبتهم للتطورات والأساليب الحديثة لتدريس علم التحقيق.

وتضمنت الدراسة عدة توصيات أهمها ما يأتي:-

1) اعداد وإخراج كتاب خاص في مادة علم التحقيق الجنائي وتدريسه كمادة مستقلة، وزيادة عدد الساعات المقررة لتدريسه.

2) زيادة الاهتمام بالجانب التربوي من خلال مشاركة التدريسيين في دورات طرائق التدريس.

3) الاهتمام بالجانب التطبيقي والعملي في تدريس علم التحقيق الجنائي.

4) توفير واستخدام الوسائل التعليمية والتقنيات التربوية في تدريس المادة.

واقترح الباحث ما يأتي:-

1) الإفادة من هذه الدراسة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة إمكانية إعادة النظر في منهج التحقيق الجنائي.

2) إجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية لتقويم تدريس ودراسة مواد أخرى في كليات القانون بالجامعات العراقية.

3) دراسة إمكانية استحداث قسم خاص بالمدرسين القانونيين والتركيز على أهمية تدريس مادة القانون في المرحلة الإعدادية أسوة بالعلوم الإنسانية الأخرى.

Abstract

The study has included the following recommendations:

1-preparing and editing special book in the subject of criminal investigation science and teaching it as an independent subject, and increasing the number of hours which are done to teach it.

2-increasing the care in educational side through participating the teacher's participation in methods of teaching.

3-Care about the practical and manual side in teaching the criminal investigation.

4-saving and using the technical and educational means in teaching the subject.

The researcher has suggested the following:

1-benefiting from this study by the ministry of higher educational and research to study the ability of reviewing in the subject of criminal investigation.

2-doing similar studying, the actual study to improve and teach another materials in collages of law in Iraq's universities.

3-studying the abilities of invention special department with legal Professors and focusing on the importance of teaching the subject of law in the secondary school like the other humanities sciences.

its stability and truth, it was practicing on the example, the the results were analyzing by using the statistical means. The researcher has reached to the following results:

1-the difficulty of teaching and studying the science of criminal investigation within the subject of the basis of criminal trails, for the following causes:

A-so great number and interfere of subjects of book.

B-the short time of teaching the subject.

C-careless so many details and the technical sides for the science of investigation.

D-the lacking of practical practicing for the containing of book.

2-The great responsibility is relaying on the Professor, because they used the classic approach and farness on others approaches which made the student as a process of subject of education.

3-the careless of the practical and practicing side and depending on the theory side only in teaching the science of investigation.

4-Infrequency of suing the educational means and modern technical education in teaching this subject.

5-The weak of the levels for previous preparing in previous stages.

6-Exhausting some Professor in the dual time and their engagement with the difficult circumstances, and the great number of the students in one room, this will effect on the job of many professor.

7-The infrequency of participating of professors in courses, and special seminars which specialized in the methods of teaching and their continuation with the developments and modern styles to teach the science of investigation.

The summary of thesis

The graduates of collage of Law are facing so many problems and difficulties , through their practicing the employ job, or the technical job for many reasons, the most important are, the weak the practical side through their study for many important materials like, the matter of basis of the criminal trials which is teaching in the fourth stage, and lunched the following subjects:(the criminal lawsuit, and civil lawsuit, the public claiming, investigation and collecting the evidence and an inquiry , and referring to courts).

This matter enrich the students with important legal information and procedures, but the large number of its subjects and interfere its subjects, causes to decrease so great in getting on information which are needed for students. Especially in the subjects of the science of criminal investigation which is considered as the most important of the sciences of criminal law, cause it explains the idea of justice through achieving its basic purpose, in order to access to the fact of the committed crimes, as a preface for referring the case on the specialized court. To complete the results which are reached by some studies, so the reaches has a point of view about the performance of this study which is aiming to an evaluation of teaching the science of investigation. So for this cause he is choosing the example containing from 7 professors , 156 students male and female from the collage of Law, and he is preparing an opening list including two questions in order to explain the view and evaluation of teaching and studying this science, and the notes for developing this subject.

Then the researcher has prepared two list, the first for the Professors, and the second for the students. And after assuring from

فَهْرِسُ الموَضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة



سنة النشر

2011

رقم الإيداع

10737

الترقيم الدولى I.S.B.N

978 - 977 - 386 - 334 - 7





المركز الرئيسي : مصر - المحلة الكبرى - السبع بنات - 24 شارع عدلى يكن

هاتف : 0020402224682 فاكس : 0020402220395 محمول : 0020123161984

الفروع : القاهرة - 38 شارع عبد الخالق ثروت - الدور الثالث

هاتف : 002023958860 فاكس : 0020223911044 محمول : 0020122212067

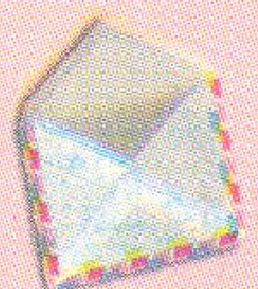
المطابع : مصر - المحلة الكبرى - السبع بنات - 57 شارع رشدى

هاتف : 0020402227367 فاكس : 0020402220395 محمول : 0020169861486



تابعونا عبر الإنترنت

www.darshatat.com



البريد الإلكتروني

info@darshatat.com